جامعة مولود معمري- تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي و المتوسطي 2016-2001

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص الدراسات المتوسطية

من إعداد الطالبة :

أرزقي كريمة

إشراف الأستاذ :

د.سي بشير محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د. برد رتيبة..... رئيسا

د. سي بشير محمد.....مشرفا

د. عمر بوكركب..... مناقشا

السنة الجامعية: 2015 م-2016م

الشكر و العرفان

الشكر و العرفان

أتقدم بأحر تشكراتي و خالص عرفاني إلى الأستاذ
محمد سي بشير على قبوله الإشراف على هذا العمل
وعلى كل التوجيهات و النصائح و الإرشادات التي تقدم
بها إلينا منذ بداية هذا العمل حتى نهيته

كما أتوجه بخالص عبارات الشكر إلى كل أساتذة
العلوم السياسة بتيزي وزو على حسن تأطيرهم لنا و على
كل مجهوداتهم المقدمة .

كريمة

الإهداء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل عائلة أرزقي و سلاماني،
و أخص الذكر سبب وجودي أمي الغالية و قرة عيني أبي العزيز سندي في هذه الحياة،
إلى زوجي سلاماني محمد أمزيان الذي ساندني.
كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى فلذتي كبدي أنيال الغالية و يلاس العزيز.
إلى أختي حنان ، إخوتي ماسينيسا ، يوغرطة، أحمد ، و ابن أخي العزيز ادم،
و إلى كل العائلة من قريب و بعيد.

كريمة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة بالغة العربية

تمحورت هذه الدراسة حول الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ، و مدى سبل العمل على الخيارين الروسي و المتوسطي بالنسبة للأوروبي، و ذلك من 2001 إلى 2016.

استعرضت الدراسة في إطارها المفاهيمي و النظري ، مفهوم الأمن بأبعاده و مقارباته النظرية وربطه بالطاقة. كما اعتمدت الدراسة على تحليل السياسة الطاقوية الأوروبية ،مع تبيان أهم الرهانات التي هي بصدد مواجهتها عبر التطرق إلى دور الفاعلين الأوروبيين و الخارجيين في العادلة الطاقوية الأوروبية.

و استعرضت الدراسة أيضا الرهانات و التحديات ، التي تواجه الأمن الطاقوي أكانت الجيوسياسية أو أمنية أو اقتصادية . مع تحليل التأثيرات الروسية على الأمن الطاقوي للاوروبا و مقارنته بالعلاقة الطاقوية مع المتوسط.

و توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن:

- الأمن الطاقوي هو موضوع أساسي في رسم السياسات الدولية ، بالنسبة للاتحاد الأوروبي.
- الطاقة هي قيمة جوهرية ، كأداة لتحقيق القوة عبر السيطرة على الأسواق العلمية للطاقة.
- تبقى اطر التبعية الأوروبية للموارد الطاقوية الروسية متزايدة في ضل توتر العلاقات الثنائية. كما يبقى الأمن الطاقوي الأوروبي مرهون بالمتغيرات الجيوسياسية في جواره الروسي و جنوبه المتوسطي.
- يعمل الاتحاد الأوروبي ، على بناء سياسة طاقوية قائمة على مبدأي التنويع و أمننة طرق الإمداد .

ويبقى الأمن الطاقوي الأوروبي، مرهون بالمتغيرات الجيوسياسية في جواره الروسي، و الجنوب المتوسطي.

الكلمات الدالة: الأمن الطاقوي الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، روسيا ،الضفة الجنوبية للمتوسط

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة الامن الطاقوي

المبحث الأول: مفهوم الأمن

أولا– تعريف الأمن الأبعاد و المستويات

ثانيا– الأمن في المقاربات الوضعية

ثالثا– الأمن في المقاربات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني:ماهية الأمن الطاقوي

أولا– تعريف الأمن الطاقوي

ثانيا– العلاقة ما بين الأمن و الطاقة

ثالثا– أبعاد و مقاربات الأمن الطاقوي

الفصل الثاني: السياسة الأوروبية الطاقوية و أهم التحديات التي تواجهها

المبحث الأول: السياسة الأوروبية الطاقوية و دور الفاعلين الأوروبيي ن و غير الأوروبيين

أولا– السياسة الموحدة للإتحاد الأوروبي في مجال الأمن الطاقوي

ثانيا– مقاربات الفردية للأمن الطاقوي للإتحاد لدول الأوروبي

ثالثا– الإتحاد الأوروبي و العلاقات الطاقوية الدولية

رابعا – تأثير الفواعل الدولية على الأمن الطاقوي الأوروبي

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأوروبي

أولا– التحدي الجيو سياسي للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي

ثانيا – التحديات الأمنية للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي

ثالثا– التحديات الإقتصادية للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: الأمن الطاقوي الأوروبي ما بين تأثير سياسات الدول المصدرة للنفط و أفاقه المستقبلية

المبحث الأول: السياسة الدولية الروسية و تأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي

أولا– المبادلات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي و روسيا

ثانيا– تأثير السياسة الطاقوية الروسية على الأمن الطاقوي الأوروبي

المبحث الثاني: تأثير الدول المتوسطية المصدرة للطاقة على الأمن الطاقوي الأوروبي

أولا– المبادلات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية المصدرة للنفط

ثانيا– تأثير السياسات الطاقوية للدول الدول المتوسطية المصدرة للنفط على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية

أولا– السيناريو المتفاءل: تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي

ثانيا– السيناريو المتشاءم: إستمرار التبعية لدول المصدرة لطاقة

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

تعرف العلاقات الدولية في مطلع القرن الواحد و العشرين تقلبات و تحولات جذرية، وهذا على مختلف الأصعدة و الميادين، أكانت ذات بعد سياسي أو إهتمام إقتصادي أو صراع ثقافي حضاري، و لعل أن الطابع الإقتصادي الذي يؤطر العلاقات الإقتصادية الدولية يشكل إهتمام جيواستراتيجي لكل الدول و يمكن إعتبار أن الأمن الطاقوي يجسد بعدا محوريا في سياسة هذه الدول و هذا ما ينعكس في الطلب المضطرد للطاقة على الصعيد الدولي.

شهدت الفترة من 2001 إلى 2013 زيادة عالية في أسعار للموارد الطاقوية و لقد إعتبر هذه الفترة الخبراء الإقتصاديين بمثابة الصدمة البترولية الثالثة و م ع هذا التزايد في الطلب العالمي على الطاقة تبرز إلى الواجهة الأحداث إشكالية ضمان الوصول إلى الموارد الطاقوية التي تبلورت كإشكالية إستراتيجية كبرى لكل دولة.

و على صعيد آخر هذه الظواهر هي مسحوبة بتطور و تحول متزايد للمصطلحات الجيوبوليتيكية التقليدية، بالتالي يمكن القول بأنه في هذه الفترة المعاصرة الموارد الطاقوية مرتبطة إرتباطا و ثيقا بأهمية الفضاء الجغرافي و التي كانت تعتبرها الجغرافيا السياسة الكلاسيكية كمعيار رئيسي لقوة الدولة بالعلاقات بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة للنفط كانت موضوع بحث العديد من المدارس الجيوسياسية المعاصرة ، و لهذا الأمن الطاقوي يتجلى على المنظور البعيد كالإشكالية الجوهرية في محددات العلاقات البينية بين الدول.

مقدمة:

من أجل تناول موضوع "الطاقة " و الأهمية المتزايدة لدراسته في السنوات الأخيرة سنحاول تقديم بعض الإضافات في هذا الشأن ، فشكل موضوع إرتفاع الأسعار للمواد النفطية في مطلع القرن 21 تحولا جذريا في البنى، في مجمل الأنظمة السياسية و الإجتماعية العالمية كما لاحظنا في السنوات الأخيرة ظهور مصطلحات و مفاهيم جديدة تتناول مختلف القضايا الطاقوية على تشكيلة "الحروب الطاقوية" ، "الدبلوماسية الطاقوية"، أو ما يسمى "السلاح الطاقوي"، كل هذه المصطلحات لم يكن لها وجود قبل العشرية الأخيرة.

و بالتالي تحول موضوع الطاقة إلى قضية جد مسيسة كما ستحوز على مكانة مهيمنة" في الإستراتيجيات الوطنية للدول على صعيد كل مستويات التنمية . تكتسي الموارد الطاقوية مكانة رئيسية في محدودية كميات الطاقة و زيادة الحاجيات إليها الشيء الذي أدى لأن تكون موضوع لنزاعات مسلحة و نذكر في هذا الصدد حرب الخليج الثانية 2003 و التي تشكل مثال صارخ على تلك المكانة.

خلافا عن الصدمة البترولية الأولى (1973-1974) و الثانية (1979-1980) فإن الصدمة البترولية الثالثة تم التشهير بها إعلاميا لذلك كانت الموضوع الرئيسي لكبرى وسائل الإعلام على المستوى الدولي. و كانت المواضيع الطاقوية موضوع إختلاف في وجهات النظر فتم تناول مستقبل الوصول إلى القمة الإنتاجية العالمية للبترول محدودية مستويات المخزونات الإنتاجية بالإضافة إلى نهاية العصر البترولي تزيد من الإضطرابات الإجتماعية و بالتالي هذه

الأخيرة تأثر على إرتفاع أسعار الطاقة و مستويات الطلب و التي تؤثر بشكل مباشر على الإستقرار السياسي الداخلي للدول.

يرتبط الإهتمام المتزايد بالطاقة كذلك بالزيادة الديموغرافية العالمية و محددات الإقتصاد الدولي المعاصر، و بما أن الطاقة كعنصر حيوي لأي نشاط إنساني هي تعتبر كمعطى إستراتيجي للتطور الإقتصادي، يرتكز الإقتصاد الدولي على موارد طاقوية السائرة نحو النضوب، هي تمثل بشكل مباشر لزيادة الطلب موازاة لزيادة ال سريعة لمستويات الديموغرافية العالمية خاصة وانه تشير الدراسات بأن الإستهلاك الطاقوي ستزداد مستوياته في السنوات المقبلة.

على الرغم من تطوير الطاقات المتجددة فهذه الأخيرة لم تتمكن من أخذ مكانة الموارد النفطية(بترول- الغاز)، في الإقتصاد الإستهلاكي العالمي . و تشير كل التقارير على أن الإنسانية -على الأقل بداية القرن 21-تبقى تابعة بشكل مباشر للموارد الطاقوية القابلة لنضوب، بعبارة أخرى يمكن التنبأ بإستمرار النزاعات الطاقوية و التوترات السياسية والإجتماعية الناتجة عن الصراع من أجل الطاقة. و بهذا المنطق تسعى الدول إلى تحقيق أمنها الطاقوي.

ظاهرة الأمن الطاقوي دخلت في قاموس الخطابات السياسية الدولية في فترة الصدمة البترولية الأولى 1973-1974، بإدخال فكرة مفادها أن الطاقة ليس موردا كالموارد الأخرى .

إنطلاقا من هذه الفترة أصبحت تعي بأهمية أبعاد الموارد الطاقوية و تدعياتها على الإ قتصاد والسياسة، و النمط المعيشي.

الزيادات في أسعار البترول التي شهدتها فترة 2001- 2013، أعادت إلى الواجهة الحوارات حول ما سمي بالصدمة البترولية الجديدة ، ساهمت هذه الأحداث بشكل مباشر في تزايد بإستخدام مفهوم الأمن الطاقوي للدول في مقابل هذا الواقع نلاحظ غياب رؤى تعريفية حول ضبط هذا المفهوم و محتواه بشكل دقيق.

الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي كموضوع بحثي يتميز بالعديد من المفارقات، بالخص الجدلية الموجودة في كون الإتحاد الأوروبي كأحد اللاعبين على الساحة السياسية الدولية هو في موضع هش فيما يخص سياسته الطاقوية.

سنحاول من خلال هذا العمل تحليل تأثير مختلف الفواعل الأوربيين و غير الأوربيين على أمن الطاقوي الأوروبي و إختيار هذه الرؤية في البحث تجد جذورها العديد من الأسباب:

_الترابط و الإعتماد المتبادل الطاقوي للدول تسمح لنا بإستخدام المقاربة الجيوسياسية لتحليل القضية مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية و الأمنية .

-في خضم الواقع الدولي المعاصر لا يمكن تحليل قضية الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي كمشكلة أوروبية خالصة.

-كما وضحناه من قبل ، التصورات الأوروبية للأمن الطاقوي يتجاهل فيها تأثير الفواعل الخارجية، خاصة الدول المستهلكة الغير أوروبية ، مع تسليط الضوء بشكل رئيسي على العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المنتجة.

أولا: الإطار المنهجي

إشكالية الدراسة:

تمكن الإتحاد الأوروبي من بناء مؤسساته من نواة التكامل الإقتصادي، و التي ركزت على المجموعة الأوروبية للفحم و الفولاذ. و إذ إتباعنا مجمل الخطوات التكاملية يترآى لنا بأن محددات السياسات الطاقوية لكل دولة أوروبية تتباين و تختلف مابين ترسيخ النزعة الوطنية ومن جهة أخرى ترجيح المنطلقات البناء المؤسساتي المشترك. و حتى إذا كان الإتحاد الأوروبي بكل دولهواعيا بمدى تبعيته لمصادر الطاقة الخارجية، فهو يحاول بناء تصور مشترك لأمنه الطاقوي و من هنا وبناءا على ما سبق يمكن ضبط إشكالية الدراسة على النحو التالي :

كيف يمكن للإتحاد الأوروبي أن يحقق أمنه الطاقوي عبر التوفيق في مقاربته للمعادلة بين الخيار الروسي و المتوسطي؟.

الفرضيات:

بالعودة إلى إشكالية الدراسة المقدمة آنفا، قمنا بصياغة الفرضيات تبعا لبناء المنهجي للدراسة على الشكل التالي:

- ✓ يتبنى الإتحاد الأوروبي سياسة طاقوية ذات مستويين الأولى داخليةة لبناء سوق طاقوية أوروبية مشتركة و ثانية خارجية تحاول من خلالها التوفيق في مصالحها الإقتصادية وأهدافها الجيوسياسية.
- ✓ كلما برزت الحاجة للأمن الطاقوي لدى أوروبا "كقطب إقتصادي" كلما برزت الحاجة للتفاهم بشأن الخيارات.
- ✓ كلما تأزمت العلاقات بين روسيا الإتحادية و دول المتاخمة لها خاصة دول العبور،كلما أدى ذلك إلى بروز نتائج سلبية على الأمن الطاقوي الأوروبي.
- ✓ كلما حدث لا إستقرار في المناطق المنتجة تقليديا للطاقة كما حدث في الشرق الأوسط ، كلما زاد الإهتمام الأوروبي بمصادر الطاقة في المتوسط.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة :

- **الحدود الزمنية:** سنركز بالأساس على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 بإعتبار هذه الفترة شهدت العديد من التغيرات الجيوسياسية و الجيوإقتصادية في العلاقات الدولية.

- **الحدود المكانية:** تتناول هذه الدراسة الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي، مع إبراز أهم التحديات التي تواجه بلورة إستراتيجية طاقوية أوروبية موحدة. خصوصا مع تعقد المسائل الجيوأمنية بالقضايا الجيوإقتصادية للفضاء الأوروبي، و إرتباط هذه العوامل بمعايير الدول المنتجة و أهداف الدول المستهلكة و إبراز الأهمية الجيوسياسية لمناطق العبور التي تشكل محاور إستراتيجية لفهم مقتضايات الأمن الطاقوي الأوروبي، على صعيد الحدود الشرقية مع روسيا و الحدود الجنوبية في فضاء الجيوسياسي المتوسطي.

أهمية الدراسة و أهدافها:

تتجلى أهمية الموضوع في كونه يتناول دراسة الطاقة و أبعادها الجيوسياسية والإقتصادية ،و حتى الأمنية للإتحاد الأوروبي الذي بنى تجربته التكاملية على فكرة خلق إكتفاء و تعاون أوروبي في مجال الطاقة للحد من تبعيته للخارج . فكان الفحم و الصلب النواة الأولى للتكامل الأوروبي و هنا تظهر أهمية الموارد الطاقوية بإعتباره ا عنصر حيوي في الإتحاد الأوروبي.

وسوف نحاول إظهار التفكير الإستراتيجي في أمن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي، وكيف أصبح هذا العنصر الحيوي يؤرق صناع القرار في الإتحاد لمواجهة معضلة أمنهم الطاقوية. و بحث عن الخيارات الإستراتيجية البديلة و توفيق في المعادلة الطاقوية بين المنافس الروسي و المجال الحيوي المتوسطي.

أهداف الدراسة:

محاولة الإحاطة بالخيارات الإستراتيجية المتاحة للإتحاد الأوروبي من أجل تقليص تبعيته للإمدادات الغاز الروسي.

– تبيان فرص الإتحاد الأوروبي في تأمين مصالحه الطاقوية في منطقة قزوين و آسيا الوسطى –المصدر الواعد لتنويع إمداداته الطاقوية– بعيدا عن التأثيرات الروسية، بحيث شهد المنطقة إحتداما لتنافس بين القوى الكبرى في إطار الصراع على الموارد الطاقوية الإستراتيجية.

– إظهار مدى إرتكاز سياسة الإتحاد الأوروبي على الضفة الجنوبية لغرب المتوسط وذلك لضمان إمدادات الغاز و تقليص مخاوفه في مواجهة التذبذبات الحادة لإمدادات الغاز الروسي .

–إبراز مكانة مناطق العبور الأساسية لاسيما أوكرانيا و روسيا البيضاء و تركيا و أثرها على أمن الطاقوي الأوروبي.

– اضاح تداعيات توسيع مشاريع الطاقة الروسية، لاسيما مشكلة أنابيب نقل النفط والغاز و منشآت تمييع الغاز شرقا نحو الأسواق الأسياوية المتعطشة للطاقة في الصين و اليابان و كوريا الجنوبية، على مستقبل أمن الطاقة الأوروبي.

– أهمية عامل الأمن و الإستقرار في الضفة الجنوبية للمتوسط في ضمان إمدادات النفط لأوروبا إضافة إلى ما تشهده هذه المنطقة من حراك و لا إستقرار.

أسباب إختيار الموضوع:

أتت هذه الدراسة من منطلق مجموعة من الأسباب و المبررات بعض منها موضوعية و أخرى ذاتية.

- **الأسباب الموضوعية:**

في ظل الثورة المعرفية التي حصلت في مجال الدراسات الأمنية و الإستراتيجية والتوسع المستمر لمفهوم الأمن كظاهرة أزلية ملازمة للإنسان، و الأكثر من ذلك ظهور مفهوم جديد و هو الأمن الطاقوي كمتغير فاعل و رئيسي في العلاقات بين الدول فأصبح محل إهتمام المنظرين في هذا العمل.

فالإتحاد الأوروبي يعتبر خير دليل على ذلك فهو يسعى بكل الطرق للوصول للإكتفاءه الذاتي في المجال الطاقوي لتحقيق أمنه و التخلص من التبعية للخارج . بإعتبار أن اللاعب الروسي كجزء لا يتجزأ من المعادلة الأمنية الطاقوية الأوروبية ، يسير حسب سياسة طاقوية إقليمية و دولية تؤثر بشكل مباشر في الأمن الطاقوي الأوروبي، الشيء الذي يملي على هذا الأخير ضرورة التنويع في مصادر التموين الطاقوي على شكيلة الفضاء المتوسطي في ضفته الجنوبية التي تمثل بديلا إستراتيجيا لأوروبا.

- **الأسباب الذاتية:**

بحكم أننا ندرس في تخصص "دراسات متوسطية" فإن علينا واجب المساهمة في بعث الإهتمام بالدراسات التي من شأنها فتح الباب للإبداع في الدراسات الأمنية بصفة عامة والأمن الطاقوي بصفة خاصة، و ذلك بإعتبارنا طرف في المعادلة الطاقوية للإتحاد الأوروبي و هذا ما يؤثر على مستقبل العلاقات الأورومتوسطية . و إن أرجحت الكفة سواء نحو روسيا أو نحو جنوب المتوسط ، فهذا يؤدي إلى تغيير الخريطة الجيوإستراتيجية و الجيوإقتصادية لمنطقة المتوسط بشكل عام.

صعوبات الدراسة:

- نقص المصادر باللغة العربية، و ذلك لعدم إهتمام الدارسين في العالم العربي بهذا الموضوع المحوري.
- وجود إختلافات و تباينات في القراءة بين مصادر الطاقة المتعددة و البديلة كالطاقة النووية، طاقة الرياح، المياه.. و الطاقات الغير متجددة كالنفط و الغا ز الطبيعي وخامات اليورانيوم ... الشئ الذي يصعب من إستخدام مصطلح الطاقة في هذه البحث.
- الإختلاف الموجود في الإحصاءات المتعلقة بالطاقة مع وجود تباين واضح في طبيعة الإحصائيات، بما أنها تؤثر بشكل واضح في الأسواق الطاقوية.

- الإختلاف الموجود في السياسات الطاقوية الأوروبية ، بين المقتضيات الفوق قومية للإتحاد الأوروبي لبناء إستراتيجية أوروبية موحدة متعلقة بالطاقة وواقع إنفراد كل دولة بسياستها الطاقوية.
- صعوبة تحديد موطن التبعية للإتحاد الأوروبي في المسائل الطاقوية بين المعطى الروسي و الجنوب المتوسطي و محددات العلاقات النفطية باللاعبين الدوليين المستهلكين ومصدريين للطاقة.

أدبيات الدراسة

1- **دراسة باهدير كاليكاسي kaleagasi Bahadir** بعنوان "**الأمن الطاقوي في أوروبا : نحو بناء شراكة غازية في المتوسط ؟** "[1] يعتبر الباحث بأن الأمن الطاقوي من أولويات الإتحاد الأوروبي و أن أوروبا تبحث عن تقليص فاتورة إستهلاكها للطاقة . ووضع حد لتبعيتها الطاقوية تجاه روسيا ، كل هذه القضايا لا يمكن فهمها إلا في إطار تقلبات السوق الطاقوية العالمية، في إطار إقليمي معقد مع إعادة توزيع الأدوار فيما يخص الحلفاء المتواجدين في المنطقة روسيا، تركيا، الشرق الأوسط، و شمال إفريقيا، فحسب الأستاذ كاليكاسي تبحث أوروبا عن تنويع مصادر تمونها الطاقوي بالإضافة إلى المعابر، و يتأتى ذلك عبر الحوار مع دول شمال إفريقيا و شرق المتوسط من أجل إنشاء "نواة غازية" في جنوب أوروبا خاصة مع دولتين

[1] - Bahadir kaleagasi , **La Sécurité énergétique en Europe ,Institut d'étude Stratégiques**, Bruxelles Belgique,2015.

محوريتين حسب الباحث الجزائر و تركيا . و في سياق آخر يؤكد في دراسته على ضرورة إعادة بعث الحوار مع روسيا، و إعادة التفكير في علاقات الإعتماد المتبادل لتشكيل ملامح علاقات تشاركية جديدة.

2- **دراسة يان هورست كيبلر Jan Horst Kippler**[1] بعنوان " **أمن إمدادات الطاقوية في أوروبا: المبادئ و الهدابير**" سنة 2007، يعتبر الباحث بأن الفضاء الأوروبي يبحث عن هوية أروبية طاقوية موحدة التي بإمكانها أن تضمن أمن إمدادات الطاقة، و أداء فعال للأمن البيئي و تفصيل أطر المنافسة في مجال السوق الأوربية للطاقة.

و لقد وضع الباحث 6 محاور كبرى لدراسته:

- ✓ الأولى تخوف أوروبي من إرتفاع أسعار البترول الدوري على زيادة معدلات الطلب للطاقة في دول المستهلكة كالصين و الهند.
- ✓ ثانيا الإنقطاعات في الإمدادات الطاقوية نحو أ وروبا من طرف روسيا عبر منطقة العبور لأوكرانيا و بلاروسيا الشيء الذي حدث في 2005 بأوكرانيا، و في جانفي 2006 ببلاروسيا.
- ✓ ثالثا: بناء سوق جديدة لتأطير إنبعاثات غاز الكربون و هي أطروحة مبهمة رغم أن وضع المسببات الإنسانية كعامل محوري في تقليص هذه الإنبعاثات أصبح أمر مقبول من طرف الدول الأوروبية.

[1] -Jan Horst Kippler ,**La Sécurité des approvisionnements énergétique en Europe** ,IFRI.FR, 2007.

- ✓ رابعا: التوترات الموجودة في سوق الكهرباء في أوروبا.
- ✓ خامسا: الأزمات الجيوسياسية المتكررة في الشرق الأوسط و التي تضم الحرب في العراق و مشاكل الأزمة النووية الإيرانية، قضايا الديمقراطية في دول الخليج و صراع العربي الإسرائيلي.
- ✓ سادسا: حملات التشهير الإعلامية التي تهول مسألة الوصول إلى نقطة اللارجوع في إستهلاك الطاقة على المستوى العالمي.

3- **دراسة ألكسندر غالب Alexander Ghaleb** " بعنوان " **الغاز الطبيعي كوسيلة لتحقيق قوة لدولة الروسية** "[1]حيث يعتبر بأن محددات تصدير الغاز الطبيعي نحو الإتحاد الأوروبي و إستغلال أنظمة البنى التحتية و طرق النقل...إلخ، تعطي أسبقية حاسمة لروسيا الفيدرالية التي تملي سياستها الطاقوية على الأطراف الآخرين و يدعم حجته في ذلك بإقتصاديات العالم التي تعتمد أكثر فأكثر على الغاز الطبيعي، و ذلك ل لإعتبارات البيئية و الإقتصادية والتكنولوجية دون غض النظر عن الإعتبارات الجيوإستراتيجية. و علاوة على ذلك يرى أنه تعتبر روسيا الغاز الطبيعي كأداة فعالة في يد قوة الدولة تستخدمها كوسيلة للقهر السياسي في فرض عقوبات من جانب واحد على جميع دول شرق ووسط أوروبا.

[1]- Alexandre Ghaleb, **« Natural Gas as a instrument of Russian State Power**, »Strategic studies Institut, 2010.

4- **دراسة لمجموعة بحثية حول المتوسط 2008** تحت عنوان " **الأمن الطاقوي في المتوسط،**"[1] و جمع هذا العمل البحثي أكثر من 35 باحث و تناولوا العديد من القضايا المرتبطة بالآمن الطاقوي المتوسطي كمدخل جيوإستراتيجي للمنطقة فإعتبو الباحثون أن الفضاء الأورمتوسطي يتمحور حول ثنائية النفط و الأمن تحت ظل التنافس الثنائي بين واشنطن وموسكو و في نفس السياق تم تناول قضايا التنمية الشاملة، و إشكالية الطاقة المتجددة في أطراف المعادلة الأورومتوسطية.

و طرح الباحثون عدة تساؤولات حول "الفعالية الطاقوية"، و دورها في دعم وتعزيز التنمية الدائمة، و لقد خلص هؤلاء الدارسون إلى نتيجة مفادها أن الأمن الطاقوي يترجم بصفة حقيقية بقدرة الشرائية لمئات الملايين من الأشخاص و أيضا يترجم في مفاهيم الأمن بكل أبعاده خاصة و أن إتحاد الأوروبي سيبقى مرهونا في أمنه الطاقوي بالطاقة التقليدية القابلة لنضوب بنسبة 83 % في حدود سنة 2020.

الموارد الطاقوية المنتجة في جنوب المتوسط هي م ستهلكة من قبل أوروبا، و 36 % من الإستهلاك الأوروبي للطاقة يأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة ليبيا و الجزائر. و 87% من الإستهلاك الطاقوي لكل دول المتوسط ستبقى ذات أصول طاقوية قابلة لنضوب في حدود 2015.

[1] Groupe d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée, **La sécurité énergétique en Méditerranée**, éd, AGDAL, Rabat Maroc, 2010.

5- دراسة لوران باشلي Laurent Baechler 2014 "نحو أروبيانية سياسات الأمن الطاقوي " [1]يعتبر الباحث الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اليابان من أكثر المناطق تبعية لواردات الطاقة بنسبة 60% و هذا الرقم هو مرشح للإرتفاع . و الذي سيصل إلى 85%فيما يخص الغاز الطبيعي و 93%نسبة للبترول في حدود 2030 هذه الأرقام هي نتيجة عدم قدرة الإتحاد الأوروبي إنتاج الطاقة ، فقد سجل إنخفاظا 16% خلال 20 سنة الأخيرة، كما أن الإتحاد الأوربي هو مرهون بعدم وجود خيارات كثيرة في هذا الشأن فتشكل حوالي 40% من الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي ، و 35% من البترول و بالتالي حسب الباحث تمثل روسيا التهديد المباشر لتأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية. و كمثال على ذلك الأزمات الروسية الأوكرانية 2005،2006، و2009 التي أثرت على الإتحاد الأوروبي بشكل واضح يرى الباحث أيضا بأن الأمن الطاقوي الأوروبي يتلخص فيما يلي:

كيف يمكن لأوروبا أن تأمن إمداداتها الطاقوية و بأسعار معقولة دون أن تعتمد في ذلك على مستوردين خارجيين لا يساومونها في أمنها الطاقوي؟.

يعتبر الباحث بأن بناء سياسة طاقوية للأمن الطاقوي الأوروبي أمر صعب المنال ، بالنظر إلى الإختلالات الموجودة بين المؤسسات فوق قومية و مصالح الدول الأوروبية.

[1]- Laurent Baechler, **Vers L'européanisation des Politiques de Sécurité énergétique**, édition CERI ,Paris,2014.

ثانيا: مناهج الدراسة:

يمكن إعتبار المنهج في البحث العلمي هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، عبر قواعد عامة تهيمن على صبر العقل و تحدد عملياته ليصل إلى نتيجة منظمة[1] ومنهج يتضمن قواعد منطقية و خطوات إجرائية في البحث العلمي للحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علميا مع تحليل هذه البيانات طبقا لمفاهيم قواعد واضحة و دقيقة[2].

المنهج التاريخي : يسعى المنهج التاريخي إلى إعادة إستقراء الماضي عبر دراسة الأحداث، و هذا بالإعتماد على أدوات المؤرخين المتمثلة في الوثائق و أرشيف كأي منهج من مناهج البحث العلمي يقوم الباحث بتجميع الوثائق المتنوعة و يقوم بتقييمها و نقدها ، و هذا النقد يتمحور أساسا في مستويين داخلي و خارجي[3].

فهذا المنهج ملائم لدراسة موضوعنا خاصة في تتبع مسارات التاريخية لبلورة التكامل الأوروبي. و بناء مختلف سياسات على مر الحقب التاريخية، كما أنه يساعدنا في فهم خلفيات و رهانات الأمن الطاقوي لأوروبافي الوقت الحاضر عبر إستقراء السياسات الطاقوية لروسيا في ماضيها المتمثل في الإتحاد السوفياتي . و العودة إلى تتبع نوايا الشراكة الأورومتوسطية التي تمحورت في مختلف المبادرات الأوروبية تجاه الفضاء المتوسطي التي ركزت على محاور

[1]– فاروق يوسف، **مشكلات و حالات في مناهج البحث العلمي**، القاهرة:مكتبة عين الشمس،ب س ن، ص 38.

[2]– عبد الرحمان بدوي، **مناه ج البحث العلمي**، ط3، الكويت : وكالة المطبوعات، 1977، ص 5.

[3]– مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2000، ص 146.

التعاون الإقتصادي لاسيما فيما يخدم مصالحها الطاقوية و إقتصادية على مدى المتوسط والبعيد.

المنهج المقارن:

هو وصف ما هو قائم ثم مقارنة ما هو قائم هنا مع ما هو قائم هناك، أي بمعنى وصف ما هو موجود في مجتمع ما و مقارنته بما هو موجود في مجتمع أخر في ضوء إختلاف كل المجتمعين[1].

و يتم إستخدام هذا المنهج في مقارنتنا لمجمل خيارات الأوروبية بين محددات الخيار الروسي بمقابل محددات الخيار المتوسطي ، الشيء الذي يؤدي بنا إلى إستخلاص أوجه إختلاف و التشابه في بناء سياسات الأمن الطاقوي الأوروبي.

المنهج الإحصائي:

يستخدم كثيرا في العلوم التجريبية و الهدف منه هو الوصول إلى نتائج يمكن أن تكون أكثر دقة بالإبتعاد عن العموميات و يستخدم أيضا في قراءة الجداول و الإحصائيات و تحليلها، وكما تتمحور في وضع إطار كمي لمستوى التبادلات و حجم نسب الإستهلاك و الإستيراد فيما يخص الطاقة نحو أوروبا.

وسوف نستخدم هذا المنهج لقراءة أهم المؤشرات و المعطيات التي إستقيناها من حجم التبادلات الطاقوية الروسية من جهة و الرهانات الطاقوية لجنوب المتوسط.

[1]– علي محمد عبد المومن، **البحث في العلوم الإجتماعية**، ط1، ليبيا : جامعة 17 أكتوبر ، 2008، ص 351.

ثالثا: الإطار المفاهيمي:

ستتناول هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات و المفاهيم .

الأمن:

تعريف والتر ليبمان Walter Lippman[1]:

"الدول تكون آمنة عندما لاتضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتتجنب الحروب،ولكي تكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية و إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح و التغلب عليه"

تعريف روبرت مكنمارا Robert McNamara[2]:

" الأمن عبارة عن تنمية و من دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن ،وأن الدول لا تنمو في الواقع ،ولا يمكن أن تظل آمنة وهو يعني الأمن الحقيقي للدولة الذي ينبع من إدراكها العميق للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها وإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات و ذلك في الحاضر و المستقبل"

تعريف هنري كيسنجر[3]:

"تعني تصرفات يسعى المجتمع للحفاظ على حقه في البقاء"

---

[1]- جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للدراسات، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

[2]- روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**،ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970 ص 81

[3]- Paul D Williams, **Security Studies An Instruction**, ed Taylor groupe, 2008, p17.

. فنلاحظ من خلال هذا التعريف أن الدولة لضمان وجودها يجب عليها إستخدام القوة العسكرية و الغاية تبرر الوسيلة.

الطاقة:

يمكن إعتبار الطاقة كالوريد الأساسي الذي يغذي أي إقتصاد ، فعدم وجود إمدادا ت طاقوية مضمونة بإمكان الإعتماد عليها يصبح من المستحيل ضمان عمل القطاعات الصناعية و التجارية [1]. و في هذا الشأن يمكن أن نقول أن الطاقة بالنسبة للدول هي بمثابة الور يد الأساسي للحياة فبدون توفر الطاقة اللازمة و بأثمان معقولة يعتبر تهديدا مباشرا للدولة.

تعرف الطاقة في ميدان الفيزياء في كون قدرة أي نظام مادي على إنتاج العمل و التي ينجر عنها حركة أو إنتاج ظاهرة مادية كضوء، الحرارة أو الكهرباء، و يمكن بصفة عامة المحافظة على هذه الطاقة و تحويلها.[2]

بالإضافة إلى هذا المفهوم المتداول في العلوم الفيزيائية مصطلح الطاقة يستخدم في ميادين التكنولوجية، الإقتصادية و البيئية للحديث عن الموارد الطاقوية و إستهلاكها و تطورها كما تستخدم في حديث عن نظمها، تأثيراتها الإقتصادية و البيئية.

أهم المصادر الطاقوية تتمثل في الموارد الطاقوية السائرة نحو النض وب (الغاز الطبيعي، الفحم، البترول، اليورانيوم، النفط). إضافة إلى الطاقة المائية، الطاقة المتجددة والنووية.[1]

[1]- Brayan Contledge , **« Energy and environment** » Oxford, University press,1993,p93.

[2]- Jean Paul Delage et autre, **Les Servitudes de la puissance : une industrie de l'énergie**, Flammarion, 1992, p29.

كما تقسم الطاقة إلى أنواع يمكن تصنيفها إلى مايلي :

1 -الطاقة الكيميائية، الميكانيكية، الحرارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، الطاقة الكهربائية.و تطورا لمشكلات التلوث التي يسببها هناك بحث حديث لتطوير مصادر الطاقة أخرى.

2- الطاقة المتجددة أو النظيفة أو البديلة تضم طاقة الرياح، الطاقة الشمسية و الطاقة الجوفية...إلخ و هي طاقات لا تنضب.

3- الطاقة النووية هي ناتجة عن التفاعلات النووية في إنشطار النووي تستخدم في تشغيل المركبات الصناعية ، الكهرباء، تسيير السفن و الغواصات و من أبرز سلبياتها وجود الإنبعاثات الإشعاعية الضارة و الخوف من إنفجار المفاعلات النووية.

4- المصادر الميكانيكية: تجدها في السدود و مساقط المياه، طاقة الرياح أي تقام محطات توحيد الكهرباء في سدود وشلالات لإستغلال قوة الدفع الميكانيكية في تشغيل التوربينات [2].

[1]- Jean Paul Delage, op.cit ,p51.

[2]- فهرس مكتبة فهد الوطنية، **الطاقة**، موسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للأعمال و توزيع، 1996، ص 473.

الأمن الطاقوي:

هو ضمان تواصل تدفق كميات من الطاقة التي يمكن تحمل تكاليفها حيث تستطيع الدول إشباع حاجياتها من الطاقة حتى أثناء الأزمات الدولية أو النزاعات ، يعني هذا أن الأمن الطاقوي ذو طبيعة مزدوجة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر:

أ- ضرورة توفر الإمدادات الطاقوية بشكل كاف وبأسعار عادلة .

ب- ضرورة تأسيس التدفق الحر وبدون عقبات للطاقة من مكان الإنتاج لغاية آخرمستهلك.[1]

تعريف الأمن الطاقوي حسب الوكالة الدولية للطاقة:

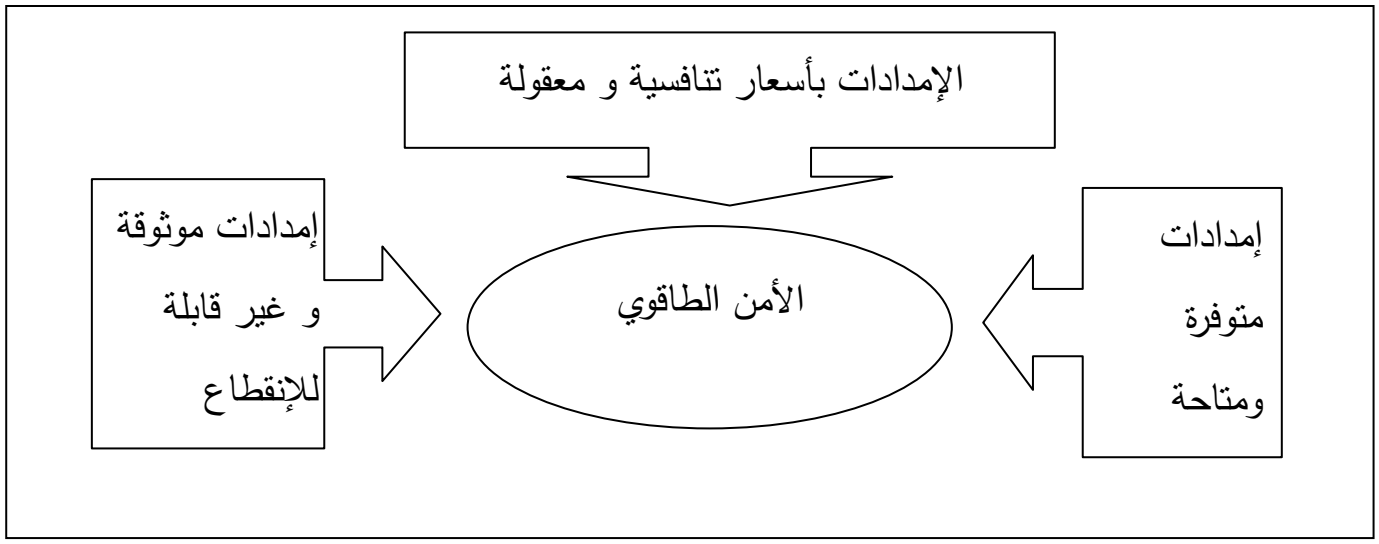

شكل رقم (1) المرجع: الوكالة الدولية للطاقة

الإتحاد الأوروبي:

هو عبارة عن تجمع إقليمي لعدد من دول أروبية (28 دولة)، وتأسست بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة 1992، لكن العديد من هذه الأفكار الوحدوية تعود جذورها إلى خمسينات

[1] -Jean Paul Delage , op.cit ,p.485

القرن الماضي منذ تأسيس المجموعة إقتصادية الأوروبية 1957 [1]، بين 6 دول والتي تعتبر النواة الأولى للإتحاد الأوروبي الحالي.

يهدف الإتحاد الأوروبي إلى بناء تكتل إقتصادي والإ جتماعي و سياسي أوروبي[2]يسعى إلى تحقيق إندماج بين أعضائه و ذلك من أجل مواجهة تكتلات العالمية الأخرى و الدول الصناعية العملاقة التي تسيطر على الإقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، و الصين.

رابعا : الإطار النظري:

إن الحديث عن النظرية في العلاقات الدولية يؤدي بنا بشكل مباشر لتناول مختلف مقاربات تنظيرية الأساسية التي تناول الظاهرة الدولية، بموضوع و منهج قصد إعطاء تحاليل موضوعية و علمية على الرغم من ذلك يمكننا تقديم بعض التعريفات التي من شأنها أن توضح لنا مفهوم النظرية في العلاقات الدولية.

أما **ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann**[3]:

---

[1]– فهمي أماني محمود،"الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإندماج و عوائق السياد ة"، **مجلة السيادة الدولية** ، العدد 116، القاهرة، أفريل، 1994، ص 123.

[2]– حسن نافعة، **أوروبا في مطلع القرن الجديد القضايا و الأفاق** ، عمان:مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002، ص 84.

[3]– إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: جامعة الكويت، 1982، ص 74.

"**النظرية هي مجموعة الإقتراحات المترابطة ترابطا منطقيا قدمت خصيصا لإختصار كم هائل من المعطيات**".

وللإحاطة بموضوعنا إرتأينا إستخدام مجموعة من النظريات ذات الصلة بالموضوع منها:

النظرية الواقعية:

يمكن إعتبار النظرية الواقعية كأحد النظريات المرجعية الكبرى في حقل العلاقات الدولية، حيث يؤكد " **مورغنتاو**"**Hans Morgenthau**"**على أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مساعيها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة**"[1].

و تستمد هذه النظرية مقاربتها من العديد من الأفكار و المبادئ نذكر منها:

أ – إقتراح هانس مورغنتاو في كتبه "السياسة بين الأمم " مجموعة من المسلمات[2] :

1. المحرك الأساسي للعلاقات بين الأمم هي إنعكاس للنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة، بالتالي يصعب على الفرد تغيير منحنى أهداف الجماعة التي ينتمي إليها.

[1]– حسن نافعة، **أوروبا في مطلع القرن الجديد، القضايا و الأفاق**، مرجع سابق الذكر، ص 21.

[2]– محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة**، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.س.ن،ص 294.

2. يعتبر أن متخذ القرار في مواجهة للبيئة الخارجية يتصرف وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية القائمة على القوة و هذا ماتؤكده التجربة التي يؤكد عليها الواقعيون الشيء الذي يعطي إرتباطا و تجانسا للسياسة الخارجية.
3. يقر مورغنتاو في كتابه بأن مفهوم المصلحة الوطنية المعرف بالقوة غير قابل للإستمرار و من هنا ينفي بناء عالم يتشكل من دول يبنى بقاؤها بالقوة، بالتالي يعتبر المصلحة الوطنية بمثابة البقاء و الإستمرار و جوهر السياسة الخارجية.
4. يقول التيار الواقعي بإستقلالية البعد السياسي على الأبعاد الأخرى فالسلوك السياسي ينبغي تقييمه إنطلاقا من معايير سياسية خالصة[1].

مما سبق يمكن القول بأن بناء إتحاد أوروبي مندمج لن يكون له فعالية سياسية و تأثير في رسم السياسات الدولية إن لم يجد هوية (السياسة الخارجية و الدفاعية المشتركة)، القائمة على تعريف وضعي لمفهوم المصلحة للإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي في منافسة الفاعليين الدوليين الأخريين.

الهدف الرئيسي للدولة هو تحقيق الأمن الوطني الشيء الذي نراه في السياسات الطاقوية المجزأة و المتنافرة في بعض الأحيان داخل الإتحاد الأوروبي الأمر الذي يضعف طموحات بناء إستراتيجية أوروبية للأمن الطاقوي.

[1]– محمد السيد السليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20**، ط1، القاهرة: دار النشر و التوزيع، 2002، ص 530.

تؤكد الواقعية على الطابع الفوضوي للبيئة الدولية لغياب القواعد المعيارية و القانونية الكفيلة بردع ظاهرة الحرب و العنف المسلح . فلقد إستخدمت روسيا المورد الطاقوي كسلاح في سياستها الأمنية الطاقوية إتجاه الاتحاد أوروبي بشكل واقعي و برغماتي أدى بها عند الحاجة إلى إستخدام القوة العسكرية للتدخل لحماية مصالحها الجيوإستراتيجية كمثال على ذلك ما حدث في أوكرانيا 2009 و إعلان إستقلال شبه جزيرة القرم 2014 ، كما أن الواقعية تأمن بعقلانية الدولة بسلوكها في النظام الدولي. لذلك يقول إدوار هاري كار **Harry Carr**[1]**:**

"**السياسة في معناها الدائم هي سياسة القوة**"

و يؤكد رونالد نيبو على إن [2]**:**

" **السياسة هي صراع دائم من أجل القوة**"

الوظيفية:

لقد ظهرت أفكار المدرسة ما بين الحربين بحيث إنطلقت من مسلمات مثالية متفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات ، إذ إعتمدت وسائل عقلانية و منفعية ، و هذا ما ظهر في كتاب الذي أصدره دافيد ميتيراني 1944 بعنوان : "عمل نظام السلام" بحيث ترتكز على مجموعة من أفكار نذكر منها:

[1]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي ،ط1، الكويت، مكتبة شركة الكاظمية للنشر وترجمة و توزيع، 1985 ، ص 19.

[2]– جوني عاصي، **النظرية و الإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة** ، ط1، 2006، بيروت: دار النشر، مؤسسة الناشر للدعاية و الإعلام، ص 20.

1 -لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا (الإقتصاد) ثم السياسة العليا (السياسة) و هذا ما ظهر في التجربة الأوروبية حيث كانت مجموعة الحديد و الصلب حجر أساسي لتكامل أوروبي.

2 -الصراع بين الدول و لهذا أوجب خلق شبكة من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية أي أن بناء أمن طاقوي أوروبي مشترك حقيقي و فعال لا يتأتى إلا بإعلان عن حزمة الإتفاقيات البينية و المتعددة الأطراف في مؤسسات الإتحاد حيث أن التكامل في السياسات الوظيفية و التفاعلية هي التي تشكل الثور ة الحقيقية في بناء منظورات الإستراتيجية الأوروبية للأمن الطاقوي في المستقبل.

ومن بنى الأساسية التي ركزت عليها الوظيفية الجديدة بقيادة إرنيست هانس **ERNST HAAS** ضرورة البدء في العمليات التكاملية الدنيا [1]، لكن يتم ذلك في قيادات سياسية، ولإسقاط هذه الفكرة في الإرادة الأوروبية المندمجة في طرح تصورات مشتركة لضمان الإمدادت الطاقوية.

3- يؤكد ميتيراني على مبدأ الإنتشار الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل ما يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، إلا أن هذا ا لاتجاه في الإتحاد الأوروبي غير موجود، بحيث نجد غياب سياسة طاقوية أوروبية موحدة.

يؤكد إ رنيست هانس على مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى الإنصهار البنيوي في العمليات التكاملية التشاركية نذكر منها مايلي :

أ – قيام العمليات التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح و الخسارة (التكلفة).

ب– التكامل الناتج عن النخب مدفوعة بدوافع المصلحة.

ت– ركز على القوة بإعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء[2]:

أما كارل دويتشKarl Deutsch فقد ركز على المقاربة الإتصالية التفاعلية في ثلاثية الشعوب ، النخب و الدول ، كل هذا في إطار ما سماه التقارب الجغرافي . فكلها عمليات من شأنها توطيد علاقات التكامل.

و يعبر جوزيف ناي **Joseph Nye** عن الوظيفية الجديدة بأنهّا [1]:

"فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيديرالية من خلال ما يبدو بوسائل وظيفية"

النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية بمقاربتها الإقليمية و بمعطيات العولمة إرتبطت إرتباطا وثيقا بمسارات التكامل الأوروبي ، فمن أفكار دافيد ميتيراني وصولا إلى مقترحات إرنيست هانس مرورا بمقاربة كارل دويتش الإتصالية نستقرأ مدى أهمية العوامل الوظيفية الإقتصادية في صهر الكيانات الوطنية في بناءات مؤسساتية فوق قومية تساهم في تقريب وجهات النظر و تعزيز السياسات المشتركة أو ما يسمى « أوروبلطاقة » أحد المسارات التي

---

[1]– حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية و التطبيق**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998 ص2

[2]– محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل الغربي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 572.

[1]– جوزيف ناي الإبن، **المنازعات الدولية: مقدمة لنظرية و التاريخ** ، تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و ثقافة العلمية، 1997، ص 234.

عجزت فيها الآليات التكاملية لسياسات الدنيوية الأوروبية نظرا لمدى إرتباط هذا الموضوع بسيادة الدولة القومية على شكيلة بناء هوية أمنية دفاعية أوروبية موحدة.

نظرية المباريات:

تعتبر هذه النظرية من النظريات الهامة في العلاقات الدولية التي إزداد إستخدامها في السنوات الأخيرة.

يعتمد على هذه النظرية في الدراسات الإستراتيجية ، و في الشؤون السياسة الخارجية و تؤكد هذه النظرية على الطابع الصراعاتي للعلاقات الدولية . و تحاول إستقراء سلوك الأطراف المتنافسة في علاقات الصراع[1]، وهذا بالتأكيد على أهمية كل طرف و دراسته على حدى لاستباق نوايا الأطراف الأخرى التي هي موضوع الصراع. فبحكم الموقع الجيوسياسي للإتحاد الأوروبي فهو مرهون برهانات الأمنية و الدفاعية المزدوجة بغريمه المباشر التقليدي ألا وهو روسيا الفيدرالية. أين يمكن إضاح جملة مواضيع النزاع الجيواقتصادي كأوروبالوسطى ، البحر الأسود و منطقة الشرق الأوسط كمناطق عبور حيوية و تزداد المعادلة تعقيدا بوجود تنافس متعدد الأطراف داخل الدول المستهلكة لطاقة على شكيلة الحليف التقليدي لأوروبا الولايات المتحدة الأمريكية، و يظهر هذا التنافس في الضفة الجنوبية للمتوسط و بالأخص في حوضين: الغربي (دول المغرب العربي) و الحوض الشرقي (منطقة الشرق الأوسط)، مع زيادة

[1]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في ا لأصول و النظريات** ، ط4، (د.ب.ن): المكتبة الجامعية (د.س .ن)، ص 248، ص 250.

معطى بروز المستهلكين الكبار على السا حة الدولية للسوق العالمي للطاقة كالصين و الهند ودول جنوب شرق آسيا التي تغير ملامح العولمة الإقتصادية المتعددة الأطراف.

خامسا : تقسيم الدراسة:

تتكون دراستنا هذه من ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة.

تناول الفصل الأول ، الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة الأمن الطاقوي ، حيث تم تجزءته إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول مفهوم الأمن أبعاده ، و مستوياته إضافة إلى أهم النظريات المفسرة لمفهوم الأمن. أما المبحث الثاني فجاء بعنوان ماهية الأمن الطاقوي حيث تناولنا فيه مفهوم الأمن الطاقوي بالإضافة إلى علاقته بالأمن، كما قمنا بإبراز أبعاده المختلفة و المقاربات المفسرة للأمن الطاقوي.

أما الفصل الثاني، فقد تناولنا السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي و أهم التحديات التي تواجهها، حيث تناول المبحث الأول السياسة الطاقوية الأوروبي ة و دور الفاعلين الداخليين والخارجيين. أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أهم التحديات و الرهانات التي تواجه الأمن الطاقوي الأوروبي.

أما الفصل الثالث فقد عنون بالأمن الطاقوي الأوروب ي ما بين تأثير السياسات الدول المصدرة للطاقة و أفاقه المستقبلية. في المبحث الأول، تطرقنا إلى السياسة الطاقوية الروسية و تأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان تأثير الدول المتوسطية

المصدرة للنفط على الأمن الطاقوي الأوروب ي ، بينما في المبحث الثالث تناولنا الأفاق المستقبلية للأمن الطاقوي الأوروبي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

لدراسة الأمن الطاقوي

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الأمن الطاقوي

لقد شهدت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و بروز النظام الدولي الجديد تحولات جديدة أضفت عليها أبعاد متعددة بلورت توازنات جيوإستراتيجية حديثة طرحت تحديات كبرى تتعلق ببنية هذا النظام و مكانة التجمعات الإقليمية فيه.

فقد كان لمفهوم العولمة أثر كبير في إضفاء ديناميكية متسارعة على الأحداث الدولية ، كما زاد الإعتماد المتبادل بين الفواعل الدولية . أما فيما يخص القضايا المطروحة فقد ساعدت العولمة [1] على صعود مواضيع جديدة إعتلت الأجندات السياسية على المستويين الدولي و الإقليمي . فقد أصبحت أي ظاهرة داخلية عابرة للحدود القومية[*] وبالتالي مركز إهتمام عالمي . الأمر الذي أدى إلى بروز القضايا البيئة، الهجرة السرية المخدرات، الجريمة ، الطاقة و غيرها [2]، و التي تعدت حدود الدولة . كما تراجعت مكانة المفاهيم التقليدية كالقوة العسكرية، ميزان القوى، و برزت مكانها مفاهيم جديدة . التي عرفت نقاشات واسعة كمفهوم الأمن الذي لم يعد أمنا قوميا في العلاقات بين فواعل النظام

---

[1]– عبد النور بن عنتر ، " الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي" " **مجلة شؤون الأوسط** " ، عدد 107، بيروت، 2002، ص 71.

[*]– تكلم جيمس روزنو عن فاعلين خارج السيادة Sovereignty free actors كالمنظمات الحكومية و غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات كقوى فاعلة في النظام العالمي غيرت من قواعد اللعبة.

[2] – Joseph S. Ney, Leadership, Américain : « **Quand les règles du jeu change** », Nancy, Presses universitaire des Nancy, 1992, P 169.

الدولي الجديد، خاصة و أن مصادر التهديد العسكرية التقليدية تراجعت لتبرز تهديدات و تحديات تعدت الإهتمامات الأمنية العسكرية . و تنوعت بين مصادر سياسية، إقتصادية وثقافية. فقد عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري و إعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لمو اضعه تماشيا مع موجات التهديدات الجديدة و المعقدة أثرت في مفهومه و أبعاده على حد سواء.

لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى إبراز أهم المحاولات التي قام بها الباحثين و المنظرين في ميدان العلوم السياسية و العلاقات الدولية من أجل تحديد مفهوم الأمن وذلك من خلال إستعراض المجهودات التي قام بها أصحاب النظرة التقليدية الوضعية للأمن و مدى تطابقها مع الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة . إضافة إلى المحاولات التي قامت بها النظريات ما بعد الوضعية[1]، و محاولتها لإعطاء تعريف جامع مانع للأمن يكون الأقرب و الأنسب تناغما و التحديات الدولية الجديدة.

فبعدما أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي مما أدى إلى إعادة النظر في الإفتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية . حيث أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة

[1]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ،**مرجع سابق الذكر** ، ص 59.

تتجاوز المسائل السيادية و التي تعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، مشكل المياه، ومشكل الطاقة[1].

تعتبر الطاقة من أهم التحديات و الرهانات التي تؤرق صناع القرار في العديد من الدول وذلك نظرا لأهمية هذه المادة في التأثير على سياسات ها، خاصة الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي الذي يعاني من التبعية الطاقوية الخارجية، بالتالي سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الطاقوي.

[1]- جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، مرجع سابق ، ص 414.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على العلاقات الدولية في الفترة التي ماقبلها . و من بين أهم تلك المفاهيم "مفهوم الأمن " الذي اخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين بعدما كان في إطار فترة الحرب الباردة ينحصر في فكرة الأمن القومي للدولة . إذ كان إهتمام قادة الدول و الأكاديميين على حد سواء بالقدرات العسكرية التي لا مناص للدولة من إمتلاكها للأسلحة للتصدي لكل التهديدات التي تترصدها[1]. و هي النظرة التي إعتبرت قصيرة و ضيقة مما دفع بالكثيرين من المهتمين المعاصرين إلى التوسع في مفهوم الأمن الوطني ، من أبرزه م **باري بوزان** Barry Buzan الذي نادى في كتابه " **الشعوب، الدول و الخوف** " **People, States and Fear**" بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى سياسية، إقتصادية، عسكرية، بي ية ومجتمعية[2]، فقد تحول مفهوم الأمن من نطاق ضيق إلى مفهوم أكثر شمولية.

فمفهوم الأمن ذو طبيعة ديناميكية يتطور بتطور الأحداث و هو مرتبط بالأوضاع والمعطيات المحلية الإقليمية و الدولية، يجعل الدولة على إستعداد دائم لمواجهة أي خطر خارجي يهدد أمنها و إستقرارها و بالتالي من الصعب تحديد مفهوم الأمن.

---

[1]– عبد المجيد صادق، **أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي**، مصر: جامعة القاهرة، 1976، ص 7.

[2]– جون بيلس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** ، في كتاب: جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 412.

أولا – تعريف الأمن

لقد تم تناول مفهوم الأمن من الناحية اللغوية في عدة دراسات و معاجم لغوية عربية و غربية و إستقرت على أنه مرادف للطمأنينة و نقيض الخوف و يتعلق إستخدامها عادة بالتحرر من الخوف.

فقد كان مفهوم الأمن محصور قديما في المفهوم العسكري للدولة.

يقول **وولتر ليبمان(Walter Lippman)** [1]:

" **الدولة تسعى إلى تحقيق أمنها و لو كان ذلك على حساب الآخرين**"

فوجود أي خطر خارجي يهدد أمن الدولة و إستقرارها يجعلها تكرس كل قدراتها وإمكانياتها لمواجهة هذا الخطر و القضاء عليه للحفاظ على بقائها و إستمرارياتها بإستخدام القوة العسكرية.

ثم توسع المفهوم بعد الحرب الباردة ليشمل العديد من الجوانب الإقتصادية والسياسية و المجتمعية ، منتقلا بذلك من القوة العسكرية الضيقة ليشمل الأمن الشامل و من أمن الدولة إلى أمن الفرد (الأمن الإنساني).

فقد عرفه **باري بوزان Barry Buzan** على أنه[2]:

" **التحرر من التهديد**"

[1]– جون بيلس، ستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص 415.

[2] - Barry Buzan and others, **Security Anew frame work for analysis**, London, Lynne, Publishers, 1989, p4.

أي بعدما كان منحصر في مستوى الدولة إنتقل إلى مستوى الفرد ، كما أعطى لمفهوم الأمن أبعاد مختلفة منها السياسية، الإقتصادية، البيئية ، و المجتمعية.

و من جهة أخرى يشير **شارلز سلايشر Charls Sleisher** إلى أن[1]:

" **الأمن يشير إلى قيم مثل الحرية، الرفاهية، العدالة، الشرف، وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن و من ثم يصير الأمن مجرد أداة لحمايتها**".

أي أنّ الأمن أصبح أكثر شمولية بحيث يشمل كل الجوانب حياة و هو بحد ذاته أداة لإستمراريته و بقائه.

و من جهته يعرفه**أرنولد وولفرز Arnold Wolfers**[2] على أنه:

"**من وجهة نظر موضوعية هو عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة نظر ذاتية،فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر**".

بالتالي من خلال هذه التعاريف نستنتج أنّ الأمن:

- ✓تقليديا كان مرتبط بالجانب العسكري و كان يشمل الدولة فقط بإعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.
- ✓ظهور مفهوم موسع للأمن أكثر شمولية بعد الحرب الباردة يشمل جميع المستويات و عدة أبعاد و يتعدى الجانب العسكري إلى أبعاد أخرى السياسية، الإقتصادية

[1] - Charles .P. Schleicher, **International Relation: cooperation and confect**, Englewood, cliffs, New Jersey, prentice, 1982, p 117.

[2]- ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي و إستراتيجية تحقيقيه**، العراق: وزارة الثقافة و الإعلام ، 1985، ص 26.

الإجتماعية ، و المجتمعية بإعتبار ظهور فواعل دولاتية جديدة بفعل العولمة و زيادة الإعتماد المتبادل.

ثانيا – أبعاد الأمن

إن الأمن أصبح مسألة جد مهمة و معقدة في آن واحد و ذلك نظرا لشمولية هذا المفهوم بحيث أصبح يشمل العديد من المجالات العسكرية، الإقتصادية، و السياسية، فهو قضية مجتمعية[1].

❖ **البعد الإقتصادي**

و يتمثل في توفير المناخ الملائم لتحقيق إحتياجات المجتمع [2]، و ذلك لتحقيق إكتفاءه الذاتي للوصول إلى التقدم و الإزدهار . فالدولة تحاول أن تحقق إقتصاد قوي كركيزة من أجل تحقيق أمنها الإقتصادي . فهنا نحن بصدد الحديث عن الطاقة كأحد دعائم الإقتصاد في العالم لما يحتويه هذا العنصر الحيوي من تداعيات على قوة الإنتاج الدول . فالإتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق أمنه الطاقوي الذي يدخل ضمن البعد الإقتصادي للحفاظ على تماسكه و قوته الإقتصادية ، فهو يسعى إلى تحقيق إكتفاءه الطاقوي و الحفاظ على إمداداته من الدول المصدرة لأن الطاقة تعتبر شريان الإقتصاد.

[1]– ثامر كامل، مرجع سابق ص 76.

[2]– أحمد ثابت ، "الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته"، "**مجلة المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995، ص 166.

❖ **البعد السياسي**

يظهر هذا البعد عندما تحاول دولة ما الحفاظ على كيانها السياسي و الإستقرار [1]، و يشمل ذلك عناصر تكوين الدولة (إقليم، الشعب، السيادة) و يمثل هذا الأخير العنصر الأكثر حساسية و تحاول الدولة حماية حدودها من تدخل القوات الأجنبية للحفاظ على تماسكها و حماية كيانها . فالإتحاد الأوروبي يسعى بكل الطرق للوصول إلى تحقيق هذا البعد في إطار تجربته التكاملية.

❖ **البعد الثقافي:**

بعد نهاية الحرب الباردة و بروز الأحادية القطبية إنتقلت جل العقائد الإستراتيجية في العلاقات الدولية إلى البعد القيمي خاصة بعد ظهور فكرة صدام الحضارات **لصامويل هنتغتون Samuel Huntington** الذي يرى أن الهوية و اللغة هي الرهان الجديد في تفاعل العلاقات الدولية، و البعد الإيديولوجي أو الثقافي هو مقدرة الدولة على الحفاظ على الأنساق التعاقدية و تأمين الفكر و العادات و التقاليد من الثقافات الأخرى [2]، و ذلك لتجنب الغزو الفكري الأجنبي . كما أن البنائية النقدية إعتبرت الهوية عامل أساسي في إدراك صناع القرار.

---

[1]– ممدوح شوقي كامل، **الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985ص 66.

[2]– محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية و الإجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن القومي الغربي ، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996، ص 24.

❖ **البعد العسكري**

سيطرت حتى وقت قريب المقاربة التقليدية الواقعية لتصور قضية الأمن و إختزاله في المجال العسكري [1] حصرا حيث نظر إليه من زاوية القوة القومية في المقام الأول من قبل كل صناع القرار و الإستراتيجين ، فالواقعيون إعتبروا الأمن كشق من القوة.

و برز هذا البعد خاصة في فترة الحرب الباردة و بزيادة الردع النووي بين القوتين العالميتين أنذاك الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق التوازن النووي.

❖ **البعد النفسي**

حسب **باري بوزان** يعتبر الأمن حالة شعورية بحيث عرفها على أنّها[2]:

"**التحرر من التهديد**".

أي أن الأمن حالة نفسية شعورية فردية فهي تظهر عندما يتعرض الإنسان إلى العوامل الخارجية التي تؤدي إلى اللاأمن.

❖ **البعد البيئي**

تعتبر البيئة من أهم الرهانات الحديثة في الألفية الجديدة، بحيث يؤثر التلوث ونقص الموارد الطبيعية (الطاقوية) على أمن و إستقرار الدول.

---

[1]– هربرت بارلان ، **نطاق التهديد الغير عسكري**،من التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (تر: فادي حمود وآخرون)، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،2004، ص 28.

[2]– أسماء محمد فريد، **الأمن القومي: منشورات مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2008، ص 3.

فالتطور التكنولوجي و اللاعقلانية الإقتصادية الذي يتميز بها النظام الرأسمالي تلعب دورا كبيرا في التلوث البيئي [1] .

ثالثا – مستويات الأمن

لقد أدت بروز التهديدات التي مست فواعل غير الدولة أي الفوق القومية إلى ظهور تشعبات عديدة لمفهوم الأمن لتشمل الجوانب العسكرية ، الإقتصادية و الإجتماعية.

فقد تعددت المسميات المستخدمة حول مفهوم الأمن و أساليب تحقيقه نتيجة لإختلاف الكتاب و الأكاديميين و يمكن ذكر أهمها: مستوى أمن الفرد، الدولة و المجتمع.

- **المستوى الوطني**

إن الباحثين العرب يترجمون كلمة Nation [2] من اللّغات الأجنبية إلى كلمة قومي، يعني أنهم يستعملون هذا المصطلح من أجل التعبير عن بعد "الفوق وطني" للظواهر.

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدءا من الإجراءات الوقائية في الداخل و تشكيل القوات المسلحة والأحلاف العسكرية [1].

---

[1]– مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع المدني "، "**مجلة السياسة الدولية** "، مصر: مركز الأزهر للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006، ص 52.

[2]– رداف طارق، "**الإتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة** " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 23.

ومن التعاريف التي تناولت الأمن القومي تعريف **الموسوعة السياسية** [2]:

" **الأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو إنهيار داخلي**"

أي أن الحفاظ على كيان الدولة و سلامتها هو الهدف الأسمى و الأرقى الذي يجب أن يسعى إليه صناع القرار.

مفهوم الأمن الوطني يتسع بأخذ أبعادا أو جوانب كثيرة معقدة مثل التنمية الإقتصادية و العوامل الثقافية و العرقية، لأنها تتحكم في العلاقة بين المجتمعات و تشكل أحيانا مصدر تهديد لها[3].

كما يعرّفه هولستي **Ole R. Holsti** بأنه[4]:

" **الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية، أو هذه القوة مضافا إليها جانبا من قوة الدولة الكبرى** "

---

[1]– معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

[2]– عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية**، ج1، (ن،م،ن)، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1981، ص 331.

[3]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005، ص 247.

[4]– بونوار بن صايم، "**مصادر التهديد الخارجية: المغرب العربي و أفاقها المستقبلية**" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص 18.

من خلال تعرضنا لجملة التعاريف السابقة يتضح لنا أن المستوى القومي يعتبر جوهرا للمصلحة القومية التي تسعى كل دولة لتحقيقها و حماية حدودها أراضيها من أي عدوان خارجي بإستعمال القوة في أحيان كثيرة لتحقيق الأمن.

- **المستوى الإقليمي**

ترجع فكرة الإقليمية في العلاقات الدولية إلى نشوء تيار (مثالي) في مواجهة العالمية فيركزون إلى بناء التجمعات الإقليمية، و يعتبرونها هي الوسيلة الأفضل و الأكثر عملية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين. و كان رئيس الوزراء البريطاني " **ونستون تشرشيل**" **Winston Churchill**من أوائل الدعاة إلى الإقليمية[1].

أما الأمن الإقليمي حسب تعريف **وليام لويس William Louis**[2]:

" **أن الشرط الأساسي لتحقيق الأمن هو وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية**"

أي أن الدولة لا يمكن لها تحقيق أمنها لوحدها بل يحصل ذلك في إطار إقليمي.

في الموسوعة السياسية الأمن الإقليمي عرفته على أنه[1] :

[1]– المرجع نفسه، ص 18.

[2]– علي الدين هلال، "الأمن العربي و الصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 9، سبتمبر 1979، ص 99.

"نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن و السلم الدوليين ، و فض النزاعات بالطرق السلمية على أساس إعتبار أن أ من كل دولة و سلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول" .

فمن التعاريف السابقة نستنتج أن الأمن الإقليمي هو مختلف العلاقات التبادلية بين الدول أو بين دول و منظمات دولية في شتى المجالات الإقتصادية، الإقليمية، الثقافية ، لأجل أمن وإستقرار المجال الإقليمي.

- **المستوى الدولي**

لقد عرفت العلاقات الدولية تحولات بعد نهاية الحرب الباردة . فقد ظهرت تغيرات جديدة بدأت تتحكم في المنظومة الأمنية على المستوى العالمي و ذلك نظرا لظهور فواعل جديدة إلى جانب الدولة.

فأصبح الأمن أكثر شمولية ليشمل جميع جوانب الحياة المختلفة و هذا ما أدى إلى ظهور مصطلح" **الأمن العالمي** " و ما صاحب ذلك من بروز لقضايا مثل الهجرة غير الشرعية، و الإرهاب و الجريمة المنظمة ليصبح المفهوم موسع و متغير في أهدافه ومجالاته.

[1]– سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن و مستوياته و صياغته و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 2008، ص 20.

فحسب **باري بوزان**[1]:

" **الأمن العالمي و أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة**".

فإنطلاقا من المتغيرات الجديدة التي دخلت المنظورات الدولية أصبح من الصعب على الدول تحقيق أمنها بمعزل عن القضايا الدولية .كما طرح **جوزيف ناي Joseph Ney** فكرة الإعتماد المتبادل [2] لتعبر عن الأمن العالمي ، حيث أنه لم يعد الأمن ينحصر في البيئة الداخلية بل تتعداها و أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية.

- **المستوى الفردي**

وهو ما يتعلق بأمان الفرد داخل الدولة ويمثل إحدى المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة.

[1]– إبراهيم السيد، شاكر فزاني، "**العلاقة بين الإتحاد الأوربي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع**" ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 2006، ص 210.

[2] - John Burton, **Global Conflicts**, when shay books, Brighton, 1984, p87.

ثانيا : الأمن في المقاربات الوضعية

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة بدءا بتلك الدراسات و الأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة، و التي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي و الذي يرتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي.

1.الواقعية

فقد ظلت الدولة هي الفاعل المركزي و الوحيد في الدراسات الأمنية [1] ، فحسب هذا المنظور الموضوع الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية و الإهتمام بالقدرات العسكرية من أجل التصدي للتهديدات الخارجية لذلك حاول التقليديون (الواقعية، الواقعية الجديدة و الليبرالية) الحفاظ على المفهوم التقليدي و الضيق للأمن منذ معاهدة ويستفاليا 1648 .

لقد سيطرت هذه المقاربة خلال فترة الحرب الباردة فوفقها الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها ككيان موحد وان تضمن إستقلالها السياسي .

يقول **والتر ليبمان Walter Lippman** أن[2] :

[1] - Paul D.Williams, **Security Studies: An Introduction Publisher in the U S A and Canada**, op.cit ,PP 17-20.

[2] – ستيف سميث، " **مقاربات جديدة للنظريات الدولة** "، في كتاب : جون بيلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 356.

"الأمم تبقى في وضع أمن على الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، و تبقى قادرة لو تعرض للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في مثل هذه الحروب".

و عليه يمكن أن يفهم الأمن على أنه قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الأساسية من أي تهديد و تبديد كل خوف بشأنها . و بالرغم من عدم حصول إتفاق حول تعريف شامل للأمن بين المفكرين الواقعيين إلا أن معظم تعريفاتهم تلتقي حول ثلاثة مفاهيم مركزية[1]:

- الحفاظ على القيم المركزية
- غياب تهديدات ضد هذه القيم
- صياغتها لأهداف سياسية

و من جهته يعرف ريمون آرون **Raymond Aron** الأمن في كتابه السلم و الحرب [2]:

" لو نفترض أن الأمن هو الهدف النهائي لسياسة الدولة ،فالوسيلة الفعالة ستكون بإقامة علاقة جديدة للقوة أو بتعديل القديمة ،حتى لا يقوم الأعداء المفترضين بالنظر إلى شعورهم بالضعف بمبادرة إعتداء"

---

[1]– عبد النور بن عنتر، "**نظريات الأمن الدولي**" ، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009.

[2] – Raymond Aron, **Paix et Guerre entre les nations**, Paris : Colman –Levy,8éme ed ,cool ,Liberté de l'esprit 1984,p 82.

و من ثم التنافس المستمر في إمتلاك المزيد من القوة "**المعضلة الأمنية**" و هذا الذي يدعمه تشخيص "شخصانية الدولة " و يجعل منها إمتدادا للفاعل العقلاني حسب **هوبز Hobbs.**

تعتبر الواقعية عامل القوة و المصلحة الوطنية كأكبر محدد في تحليل العلاقات الدولية ، و إذا ما رجعنا إلى هواجس السياسة الأوروبية الطاقوية المبنية على جوهر الأمن الطاقوي ، نرى بأن المقاربة الواقعية قد مست عنصر ا هاما من واقع المعضلة الأمنية الأوربية من خلال أن الأمن الطاقوي، فهو شكل من أشكال بسط القوة لكن ليس بمفهوم القوة الخشن (عسكري) رغم ذلك لا تقل خطورة عن الأولى.

ففي حرب أكتوبر 1973 بين العرب و الإسرائيليين تم إستخدام النفط كورقة للضغط و لإبراز وجه من أوجه القوة في العلاقات الدولية كما يقول **هانس مورغنتاو Hans Morgenthau**[1] :

"**إن أزمة 1975 غير مسبوقة في التاريخ ،لأنها فصلت بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية المعتمدة على المواد الخام**".

يضاف إلى ذلك طبيعة التنافس الفوضوي بين الدول و المعروف ب "اللعبة الصفرية" [2] فإستراتيجية الدول على الساحة الدولية تتكون ضمن منظور القائل بأن: عندما

[1] – لطفي مزياني ، **الأمن الطاقوي الأوربي و انعكاساته على الشراكة الأورو–جزائرية** ، مذكرة ماجستير دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، جامعة الحاج لضر، باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012، ص15

[2] - Raymond Aron, **op.cit**, p 40.

تكسب دولة ما يعني هناك دولة أخرى قد تخسر، و عندما تصبح دولة أقوى هناك أخرى قد أصبحت أضعف. فيسعى الإتحاد الأوروبي للتوفيق في معادلة الدول المصدرة للطاقة من أجل ضمان إمدداته الطاقوية، فطبيعة العلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي كطرف والأطراف الأخرى خاصة روسيا تقبل رسم "**لعبة صفرية**" ، فإذا ما حققت أوروبا أمنها الطاقوي ، هذا يعني المزيد من القوة للإتحاد الأوروبي و في نفس الوقت إضعافا للطرف الروسي.

و بناء على ذلك يصبح النظام الدولي ميدان لصراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن منافسيها ، و تتحول العلاقة إلى مبار اة صفرية Zero Sum Game أي فيها مهزوم و منتصر ، و هنا نجد أن الإتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق أمنه الطاقوي في ظل منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و الصين كدول مستهلكة للطاقة تبحث كذلك عن أمنها الطاقوي في المنظور القريب . و كذلك الشأن بالنسبة للصين بإعتباره سيصبح أكبر مستهلك للطاقة سنة 2030[1]. فإذا إستطاعت هذه الأطراف تحقيق الأمن الطاقوي سيكون ذلك دفعا أساسيا لتحقيق الأنواع الأخرى للأمن السياسي الإقتصادي و المجتمعي ، الشيء الذي سيحقق تعزيز سيادة الدولة و التي تصيغ مصالحها الإستراتيجية وفق المنظور الواقعي.

[1] - Charles Philippe, David Jean, Jacques Roche, **Théories de la Sécurité, Définition, Approches et Concepts de la Sécurité internationale**, Paris : Edition Motonestien, 2002, pp 90-91.

2.الواقعية الجديدة:

لقد أحدثت نوع من القطيعة الإيتمولوجية مع الواقعية الكلاسيكية ، حيث ترى بأن التعاون بين الدول ممكن و مرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن و ضمان مكاسب نسبية و ليست مطلقة لكل طرف . و قد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن التعاوني "[1].

ينطلق التصور الواقعي الجديد من مسلمة فوضوية النظام الدولي بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة و في هذه الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى كما يقول **كينيث والتز Waltez. K"في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و إستمرار الدول مضمونا ، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الربح و القوة**" [2].

إنطلاقا من هذه الفكرة أي الفوضى نجد تنافس الدول الأوروبية و غيرها لضمان أمنها الطاقوي لعدم إستقرار هذا العنصر الحيوي و فوضويته بحيث يستعمل كورقة ضبط رابحة، لذلك يسعى الإتحاد الأوروبي إلى ضمان أمن إمدادات الطاقة و خلق إستراتيجية أوروبية موحدة من أجل تحقيق الإكتفاء و التخلص من التبعية.

[1] - Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, New York: Mc Grew-Hill, 1979, p102.

[2] - Ibid., P102.

و تفرض البنية الفوضوية المنافسة بين الإتحاد الأوروبي و دول أخرى كالولايات المتحدة و الصين باعتبارهما المنافسان الأولييين للإتحاد في مجال أمن الطاقة . كما أن منطق الفوضوية يحفز الدول على الذاتية ، لذا فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها . فهنا نتحدث عن قوة الطاقة كمحدد أساسي في زمن القرن 21 بإعتبارها عنصر مهم في تحديد قوة الدولة من عدمها خاصة في عالم يتكون من وحدات متنافسة و تسود هعدم الثقة بين الدول و يحكمه مبدأ "كل لنفسه" . فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور بال لأمن و التهديد من الطرف الآخر ما نتج "معضلة أمنية"**Security Dilemma**[1]. و هذا ما ظهر في حرب 1973 أين تم حظر إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الحليفة لإسرائيل و على حد قول وزير الخارجية آنذاك هنري كيسنجر **Henry Kissinger** : [2].

" **لم يسبق أبدا أن إستطاعت أمم ضعيفة عسكريا فرض هذه الشدة على النظام الدولي**".

دعا الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الأمريكيين إلى حشد القوى في خطاب قال فيه[3]:

---

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر**، ص 20.

[2]– أيان رتليدج، **العطش إلى النفط**، تر: مازن الجندي، لبنان: الدار العربية للعلوم ، ط 1، 2006، ص ص 85–86.

[3]– المرجع نفسه، ص 91.

" إن وظائفنا وطريقة حياتنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذ وقعت إحتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين،سيصبح له نفوذ على السوق النفط العالمي"

ومن هنا نلاحظ أن النفط كان جوهر عدة أزمات و عامل حرج في توازن القوى العالمي.

3.الليبرالية

كان للحرب العالميۃ الأولى و ما خلفته من نتائج مروعة في الخسائر البشرية والمادية دافعا قويا لبروز هذا المذهب بقوة للحيلولة دون قيام حروب أخرى. بإيجاد آليات كفيلة بتحقيق السلام بينهم، حيث يرى وودرو ويلسون Woodrow Wilson [1] أن :

"الأمن و السلام وضع يجب بناؤه و إقامته ، و أن الأمن الجماعي يستدعي إيجاد مؤسسة دولية (عصبة الأمم) تنطوي على إجراءات ديمقراطية لمعالجة النزاعات".

للمدرسة الليبرالية تأثيرا بارز على الدراسات الأمنية و شهدت تطورا كبيرا في سبعينات القرن الماضي تزامنا مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل Theory Of Interdependance و العلاقات الإقتصادية الدولية و تشابكها و تراجعها لصالح علاقات عبر قومية. و من أهم المبادئ و الأسس التي يرتكز عليها المنظور الليبرالي مايلي:

-الدولة ليست الفاعل الوحيد دوليا، فلضافوا فواعل أخرى كالمنظمات الدولية.

[1]- جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق الذكر** ، ص 10.

-تعاون بين الدول بإنشاء منظمات دولية يؤدي إلى تحقيق التعاون و الأمن وتقليص حدة التهديدات[1].

-إن الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي يعتبر من أهم تصور الليبراليين للأمن حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي و هو تصور الواقعي بمفهوم آخر، "الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات دولية و إقليمية. دعى كانط في القرن 18 لإقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم خاصة من العالم الغربي الديمقراطي للتصدي لأي دولة تتعدى على دولة أخرى سميت "بالسلام الديمقراطي" Democratic Peace[2].

-نشر القيم الليبرالية و حرية التجارة ، وذلك بفتح الحدود و التبادل الحر و تطوير شبكة رأس المال فوق القومي.

و بالتالي حسبه فإن إستعمال المؤسسات و المنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبب للتخلص من النزاعات و الحروب .

فلقد لعبت المؤسسات الدولية أخرى لاسيما الشركات المتعددة الجنسيات و منظمة الأوبك و الوكالة الدولية للطاقة، التي تسعى إلى تعزيز أمن إمدادات الدول الأوروبية مع اضاح كيف تعمل هذه المؤسسات على تأمين موارد و مصادر الطاقة، و طرق عبورها من

---

[1]- جهاد عودة، **النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**، الجزائ، دار الهدى للنشر، 2006، ص ص 191، 192.

[2]- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** ، من أعمال ملتقى الدولي" الجزائر و الامن في المتوسط و الأفاق "،جامعة قسنطينة، افريل 2008، ص 276.

الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة [1]، و هذا ما حدث في أزمة 1973 بإنقطاع إمدادات على الدول الأوروبية و الغربية.

يعتبر متغير الطاقة موضوع الساعة لزيادة الإعتماد المتبادل المركب، بحيث يعتبر البترول أحد مصادر القوة خاصة في يد الدول المنتجة. فمؤسسات الطاقة تعمل على الحفاظ على الإمدادات الطاقوية و إستقرارها، فهي تسعى إلى الوصول إلى أسواق العالمية الطاقوية.

فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول إستنادا إلى تحالفاتها الإستراتجية ، أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي فمن جهته **بروس روست Bruce Russet** يجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوح يد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب ،لأن القوة و التأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات [2].في محاربة بعضها البعض ففي ميدان الطاقة نجد أن الدول الإتحاد الأوروبي رغم أنها منساقة داخل مؤسسة دولية . إلا أنه هناك تنافس بين ها و هذا ما أدى إلى غياب إستراتيجية طاقوية أوروبية. فالمصالح الإقتصادية الطاقوية تهيمن على تفكير صانعي القرار في الإتحاد الأوروبي، و غيرها من الدول.

[1]– جون بيلس و ستيف سميث، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص 426–427.

[2]– جون بيلس و ستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 428–430.

ثالثا : الأمن في المقاربات ما بعد الوضعية

أدى عجز النظريات الإتجاه التفسيري الليبرالية و الواقعية، على وجه التحديد في الإلمام بإتجاه نظري متكامل للظواهر العلاقات الدولية . إلى بروز نظريات و مقتربات جديدة أطلق عليها وصف التكوينية–التأملية نظرا لمحاولتها الإلمام بكل عناصر و متغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية[1]

1. البنائية :

أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية و الليبرالية حول العديد من المفاهيم ، على رأسها مفهوم الأمن الذي اخذ بعد آخر في المنظور البنائي ، إنطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه هذا المقترب هو إعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق و إنما مبنى إجتماعيا[2].

لقد إرتبط التصور البنائي بإسهامات ألكسندر واندت **Alexander Wendt** الذي مثلت كتابلته المرجعية الأساسية في دراسة السياسية الدولية خصوصا في دراسته الصادرة 1998، "**الفوضى هي ما تصنعه الدول : التفسير الإجتماعي لسياسة القوة** "[3] يقوم على إفتراضات هي:

–الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

---

[1] - Chris Brown, **Understanding International relations, New** York: Palgrave Publishers, 2001, P P 52-54.

[2]– عبد الخالف عبد الله، "الإتجاهات الجديدة و المستقبلية في علم السياسة " "**المستقبل العربي** "، العدد 149، 1991، ص 30.

[3]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، ط1 ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2007، ص 342.

-البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل" تذاتاني" (Intersubjective).

-هويات و مصالح الدول تتشكل في إطار ضيق مترابط بفعل البنى الإجتماعية داخل النظام[1].

إنطلاقا من هذه الإفتراضات الثلاثة تحاول البنائية تبني نظرة أكثر إجتماعية رافضة بذلك الأسس المادية و الحتمية التي تبنى عليها التصورات الواقعية ، فالبنائيين ينظرون إلى الواقع بنظرة ذاتانية. فهو موجود نتيجة الإتصال الإجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم و المعتقدات [2]، إلا أن البنائية تتقاسم الواقعية الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، الإعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول، إنعدام الثقة في النوايا الأخرى و عقلانية الفاعلين[3].

و يقول "**وانت**" أنه :

"بما أن الهويات متعددة المصادر و ليست ذاتية ، و بما أنها أساس المصلحة القومية ، و أنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية –الواقعية و الليبرالية– حيث أن

[1]– المرجع نفسه، ص 351.

[2] –Pierre Wella, « **la Méditerranée Comme espace a inventer** »,Jean– Monet Working Piper ,Novembre ,1999,N° 25, P19.

[3]– David Baldwin, **New–realism and New –Liberalism : The Contempory, Debate, New–York**, Colombia University Press,1993,P9.

الفوضى الدولية التي تتحرك منها الدول و التي تصل هوياتها و بالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول"[1].

بالنسبة الى "**وانت**"**Alexander Wendt** فإن "**الأمن هو ما تريد الدول العمل به**"[2]، أي أن الدولة هي التي تقوم بخلق حالة آمنة من خلال إدراك صناع قرارها.

تتلخص أطروحات البنائية حول الأمن في النقاط التالية:

- فالفوضى الدولية و البحث في القوة هي من تكوين صناع القرار و ليس حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي ، وتؤكد على قضية توظيف الأمن و الفوضوية لخدمة المصالح الأخرى[3].
- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية، و الإقتصادية، و القوة العسكرية لا تنفع و لا تكفي في تفسير الواقع الدولي . و هناك محددات أخرى كالقيم و المفاهيم الثقافية و الإيديولوجية و الهوياتية، فمتغير الهوية و الخطاب السياسي و الحقائق و إدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع حربي إلى وضع سلمي.

---

[1]– عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 323.

[2]– عبد النور بن عنتر، " **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن** " ، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، الجزائر، بلتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009.

[3]– رياض حمدوش، **مرجع سابق الذكر**، ص 279.

عموما فإن رؤية البنائيين للدراسات الأمنية على أنها منظومة تفاعلية إجتماعية، و ليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي.

2. النقدية

نتج المنظور النقدي عن أعمال مدرسة فرانكفورت **School Frankfurt** إلا أن إسهاماتها في مجال الدولية يعود إلى منتصف القرن 20 ، و يعتبر **روبرت كوكس Robert Kox** من روادها بالإضافة إلى **مارك هوفمان Mark Hoffman**[1].

من أهم مبادئها:

- تبنوا مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى إقتصادية و إجتماعية شاملة، هي التي تحدد الأمن و تطوره .
- ركزوا على الرهانات غير العسكرية و التقليدية لأن مصادر التهديد و اللاأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الإقتصادية، و أزمات الهوية الإجتماعية، و الكوارث البيئية، و كذلك المسألة الصحية أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.
- النظام الدولي مبني إجتماعيا و ليس ماديا، و بنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول ، إما تعاونيا أم تنافسيا [2] . و قد قدم ألكسندر واندت مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية و هو "**الجماعة الأمنية**" كبديل لحالة الفوضى[1].

---

[1]– عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 313.

[2]– عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة" **،مجلة دفاتر السياسة و القانون**، العدد 05، 2011، ص 11.

- على عكس الواقعيين الذين ركزوا على الدولة كمرجع للأمن فإن النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له [2]. فهدفها الأساسي هو البحث عن وسائل و إستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل (Security Global World) و الأمن الإنساني [*](Human Security) و هما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الإجتماعية في إطار الدراسات الأمنية.

و على حد تعبير **باري بوزان** "**فإن الأمن العالمي و أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.**" [3]

فالنقدية أحدثت نقلة فيما يخص السؤال: من الأمن لماذا؟ إلى: الأمن لمن؟ و تعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي، لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف و الغاية[1].

---

[1]– جون بيلس، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص 434–435.

[2]– Charles, Philippe David, Jean Jacques Roche, **Op.cit.**, **P106**,

[*]– بالنسبة للأمن الإنساني يعتبر في إطاره إن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن و الدولة هي الوسيلة لتحقيق هذه الغاية، بالتالي الإنتقال من المستوى الدولاتي إلى الفردي للأمن و ذلك بإعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، إضافة إلى الإهتمام بمسألة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الغنية، و هو ما يؤدي عادة إلى خلق توترات إجتماعية و إلى تنامي صدمات داخل الدول و المجتمعات.

[3] - B .Joun Moller, Op.cit., P104.

من جانب آخر قام باري بوزان بتوسيع مفهوم الأمن الشامل إلى عدة جوانب ، البعد العسكري، البعد الإجتماعي، البعد الإقتصادي، البيئي ، و المجتمعي [2].

فالأمن الطاقوي ينطوي تحت الأمن الإقتصادي و ذلك من خلال تحقيق الربح و ضمان إمدادات الطاقوية و إستقرار السوق الطاقوية العالمية ، لأن الطاقة هي المحرك الرئيسي لكل النشاطات الإقتصادية ، و هذا ما تسعى إليه الدول الأوروبية، و التي تسعى إلى الحفاظ على أمننة إمدداتها الطاقوية.

كما يعتبر باري بوزان في قضية القيم المشتركة إلى أن القيم يمكن قبولها بالإجبار أو الإكتساب أو الإعتقاد هذه الميكانيزمات الثلاثة [3] يمكن تقديمها لتقييم مدى صحة صلاحية السياسة الأوروبية الطاقوية التي تعتمد على سياسات آنية و ليست إستراتيجية بعيدة المدى و الإعتقاد لا يمكن توظيفه في مجال الطاقة لأهميته.

و نجد أن دول الإتحاد الأوروبي يفضلون الإتفاقيات الثنائية في علاقاتهم الطاقوية الخارجية و هذا هو المأزق الذي وقع فيه الإتحاد الأوروبي ، وهنا يظهر مدى حساسية هذا المصدر (الطاقة) و إرتباطه بمفهوم السيادة[4].

---

[1] - Hélène Vian , **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en relation internationales »** Note de recherche, C.E.P.E.S, Université du Québec a Montréal, N° 8,1999. Consulté le 16/04/2016 sur : http //www . er-UPAMA /nobel/Cepes/note 8/HTM.

[2] - Renate Kenter, **« The art of the possible: the Scenario theory»** a Master Theses in international relations, University of Amsterdam, 1998. Consulté le 17/04/2016 sur : http:// www.derujter.net/ Kenter-HTM.

[3] -Wolfram Lacher, **Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan threat** Securiting dialogue, 2008, P 398.

[4] - Barry , Buzan, **op.cit**,P190.

3. .نظرية ما بعد الحداثة

هي نظرية إجتماعية ظهرت في أواخر ثمانينات القرن 20 بعد ترجمة كتاب "**الوضع لما بعد الحداثي** " للباحث **جون فرانسوا ليوتار Jean-François Lyotard** إلى الإنكليزية عام 1948 [1] و قد تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة.

تنطلق هذه النظرية من إفتراضات إعادة النظر في مفاهيم الحداثة ، التنوير الحقيقة العلم و العقل. و هنا يعتقد **جيم جورج Jim Georges**، أن بعد الحداثة تعيد صياغة المسائل و القضايا القاعدية للإدراك الحداثي ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع بل على الممارسات التاريخية الثقافية و اللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل و الموضوع، [2] على غرار النظرية النقدية تنطلق نظرية ما بعد الحداثة بمنح اللغة دور المركزي في إدراك الواقع الدولي[3].

و هو ما يعبر عنه **لاسي W.Lacy. J** بقوله[4]:"**أفضل مجال للحقيقة هو النص**".

---

[1] - Jim Georges, **« Incarceration and Closme : Neo –Realism and the new World order »** ,Modernism Journal of international studies ,Vol 22,N°2 ,1993,P172.

[2] - Léne Hansen, **"A case for seduction? Evaluating the Post-Structuralism Conceptualization of Security",** Cooperation and Conflict, Vol 32, 1997, P P371-372.

[3] – عبد الناصر، جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 331.

[4] - Keith Webb, **« Preliminary Questions ,about Post- Modernism »,** prepared for Special Servies on Contempory Theory in International relation ,University of Kent At Canterbury, Juin 1995, consulter le 03/05/2016 sur : http// WWW.VKC XL .UK/ Politics/Kant papers / Html.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الطاقوي

أولا- مفهوم الأمن الطاقوي

يعتبر ونستون تشرشل **Winston Churchill** من بين أوائل الذين أعطوا مفهوما للأمن الطاقوي كونه يكمن في جانبه التنويعي "**أمن الطاقة يكمن في التنويع و التنو يع فقط**" ، و منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا يعتبر مبدأ التنو يع هو العنصر الحساس في الأمن الطاقوي[1].

و ركز الإقتراب التقليدي الذي تعامل مع إشكالية أمن الطاقة على "**أمن العرض**" ، ذلك عبر التأكيد على توفر الإنتاج اللازم من الطاقة Security of Supply بأسعار تنافسية، وإنصب التركيز بالأساس على إعتبار أمن الطاقة في جوهره يكمن في تأمين الوصول للنفط و كل أنواع الطاقة الأخرى.

بالتالي ركز هذا الإتجاه على أمن العرض كلُّب للأمن الطاقوي [2]، و هنا يمكن أن نستشهد أن أزمات الطاقة في القرن 20 يمكن ربطها بنقص الإمدادات مما عزز فكرة تحقيق أمن العرض سيؤدي إلى تحقيق أمن الطاقة ، لكن و بالعودة إلى الأزمات التي عرفتها سوق

[1] - Barry Borton, **Energy Security Managing risk in a Dynamic, Legal and Regulatory environment**, Oxford University, Press, 2004, P15.

[2] - Gareth Winrow, **« Geopolitics and Energy Security in the under, Black Sea Region »,** South east, European and Black Sea ,Studies ,vol 7, N°2,2007,P219.

الطاقة العالمية في الوقت الراهن يكشف لنا عكس ذلك حيث أن أمن العرض لا يشكل الأساس في إستقرار أسواق الطاقة.

و يعتبر تعريف أمن الطاقة بأنه توفر إنتاج كاف من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، عدد من الإشكاليات،كإشكالية السعر المناسب(*)[1].

و يعتبر هذا لاتعريف بأنه مفهوم شديد الإتساع و لا يحدد للفوارق بين الدول المصدرة و المستوردة في تعريفها للأمن الطاقوي.

لكن بمرور الزمن كشفت التحولات و التغيرات الإقليمية و الدولية قصر نطاق مفهوم الأمن الطاقوي التقليدي ، ودفعت بإتجاهات إلى طرح تعريفات جديدة للمفهوم و مختلفة جذريا عن مفهومها التقليدي الذي يؤكد على أمن العرض[2].

أتت تلك التحولات كنتيجة للتغيرات التي شهدها شقي مفهوم "الأمن" و "الطاقة" فالأول عرف في فترة الحرب الباردة جملة كبيرة من التحولات، كما شهدت قضية الطاقة

---

* – كلمة سعر مناسب هي محيرة ، فمن أي وجهة نظر يمكن الأخذ بإعتبار السعر مناسب أو غير مناسب، هل السعر المناسب يكون من وجهة نظر الدول المنتجة أو المستهلكة، فأسعر المناسب الوحيد عندما تكون أسعار النفط مرتفعة و تعود بعائد كبير على الدول المنتجة، و تكون منخفضة بما فيه الكفاية للشيء الذي يناسب للدول المستهلكة.

1 – A , F.Alhajji, « **What is Energy Security?** », « Middle –East, Economic survey,Vol4,N° 45,5– November 2007.p314

2 – Ibid. p318.

على المستوى الدولي العديد من التحولات أين لم يعد غياب أمن الطاقة مرتبط بتوقف الإمدادات فحسب.

و أدى هذا بالباحثين إلى الإهتمام بتهديدات الأمن العالمي الغير التقليدية مثل : مشكلات الطاقة، المياه، البيئة و الغذاء [1]، رغم أن المقاربة التقليدية ركزت على قطع الإمدادات بما أنها تشكل المصدر الوحيد لتهديد أمن الطاقة . لكن بعد أزمة 1973 عرف سوق الطاقة العالمي العديد من أزمات و تحولات لا ترتبط بقطع الإمدادات، الشيء الذي يؤدي إلى إعادة النظر في مفهوم تقليدي للأمن الطاقوي، فبرز إلى الواجهة مفهوم "**وطنية الطاقة**" فلم يعد قطع إمدادات الطاقة سلاح يمكن أن تستخدمه الدول المنتجة "**كسلاح إستراتيجي**" في إطار علاقاتها الدولية، وبدلا من ذلك توجه تلك الدول إلى تبني سياسات التأميم و إتجهت الغالبية الساحقة لدول العالم الثالث إلى إنشاء شركات طاقوية وطنية إذ 80% من مصادر الطاقة التقليدية العالمية الحالية تحت سيطرة الحكومات[2].

وعلى هذا الأساس يتضح أن كلا من الدول المنتجة و المستهلكة تبنت مفهوم"**وطنية الطاقة**"، إذ كانت عند الدول المنتجة تركز على التحكم في سلسلة الطاقة فإن

[1] -Allan Colins**, « Security and Southeast Asia, Domestic Regional and Global Issues**», London, Lynne, Rienner, Publisher, 2003, P3.

[2] - Paul Isbell, **« The Riddell of Energy Security** » Real Institution Elcalmo ,International Economy of trade ,4/7/2008,P2.

عند الدول المستهلكة تأخذ شكل البحث عن بدائل أخرى بهدف تقليل واردات النفط و الغاز الطبيعي. [1]

و رغم أنهمنذ الأزمة النفطية الأولى هناك مناقشة و بحث كبير لمفهوم الأمن . فلا يوجد إتفاق حتى الآن بين الساسة و الباحثين حول تعريف محدد لمفهوم الأمن الطاقوي وعلاقته بمفهوم الأمن الوطني و العالمي. [2]

فهناك إتجاه إلى مناقشة المفهوم في كونه قضية أمنية إنطلاقا من إضافة كلمة أمن تعطي لمفهوم الأمن الطاقوي أبعاد.[3]

في حين أن البعض الآخر يركز على أن أمن الطاقة كقضية إقتصادية، كما أن هناك من يميل إلى ربط المفهوم بقضايا أخرى كالبيئة و التلوث و غيرها[4].

فهناك مأزق إبستيمولوجي لمفهوم أمن الطاقة ليس بين الدول المنتجة و المستهلكة فقط بل حتى بين داخل كل مجموعة من تلك الدول بين التركيز على فكرة الطاقة البديلة كما في الولايات المتحدة الأمريكية و تأميم القطاع كما في روسيا، والتركيز على الإكتفاء الذاتي

[1]– حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 15.

[2]– المرجع نفسه، ص 47 .

[3]- Flarian Baumann, **Energy ,Security as multidimensional Concept**, Munich, Centre For Applied policy ,Research, C.A.P. Policy Analysis,N°1 March 2008,P4 .Consulté le 09-03-2016 : WWW.COP-L-MU.DE

[4] – Jean Marie Chevalier, **The Energy Crisis: Climate Economic and Geopolitics**, New York, Palgrave Macmillan, 2009,P06.

كحالة الهند أو التنوع في مصادر و موردي الطاقة كما في الصين . حتى أن فكرة التنافس الإقتصادي بين دول الإتحاد الأوروبي انتقلت إلى قطاع الطاقة فمزال التنافس و التركيز على المصالح القومية هي الإستراتيجية المسيطرة لكل واحدة في تلك الدول.

و تقريبا تتفق الدول الصناعية في سياساتها الخاصة بأمن الطاقة على عدة مبادئ هي[1]:

-تنويع واردات الطاقة

-تقليل الإعتماد على نفط الشرق الأوسط

-ضمان أسعار رخيصة

و هناك عدة تعريفات للأمن الطاقوي يمكن تقسيمها إلى عدة إتجاهات:

- هناك فريق كبير مازال يميل إلى التركيز على تأمين ال وصول لمصادر الطاقة عند تعريف المفهوم، أي أن هذا الفريق مازال مقتنع بالإقتراب التقليدي القائم على **أمن الإمدادات** و من بين تلك التعريفات نجد:

"تأمين الوصول للنفط و أنواع الوقود الأخرى"[2].

كما يعرف على أنه :

[1] – Baylis Andrei, « **New dimensions of energy, security of the enlarging, EU and their impact on relation With Russia** »European Integration ,Issue 25,N°1,2003,P351.

[2] - ibid, PP 76-77 .

" الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية و ذلك بأسعار يمكن دفعها"[1].

بمعنى أن أمن الطاقة يمكن أن يتحقق من خلال إدارة الطلب على الطاقة و زيادة عرض الموارد الطاقوية، و هذا ما يحصل حاليا إثر إنخفاض أسعار البترول.

و يعرف أيضا على أنه [2]:

"حالة تكون فيها الدولة وكل أو معظم مواطنيها وأعمالها لديها القدرة على الوصول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة"

أي أن العنصر الأساسي هو أمن الإمدادات الطاقوية.

- هناك فريق يتبنى تعريفات واسعة للمفهوم لا تقصره على أمن العرض، بل تتعداه ليشمل التطور التكنولوجي و عمليات النقل . بين من يرى أن تحقيق الأمن الطاقوي يكون من خلال تأمين سلسلة عرض الطاقة على مستويات هي التنقيب و الإنتاج Up Stream، و يشمل العوامل الخارجية المؤثرة على أمن الطاقة مثل العوامل المناخية، العوامل المرتبطة بعدم الإستقرار الداخلي، أما العوامل المرتبطة بالمستوى

[1]– حسين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 15.

[2]- Aalto Pami and West Paul, Kirsten, **Introduction In The EU –Russian energy dialogue: Europ 's energy security**, ed Aalto 2007,Aldeashot-Ashgate,P P 3-5.

الأوسط Midstream[1] فتتعلق بخطوط نقل النفط و التي قد تتعرض لحوادث بشكل يؤثر على نقل النفط و الغاز و بالتأكيد على أمن الطاقة.

كما يعرفه بول اسبالPaul Isbelعلى أنه :[2]

"تأمين تدفق الطاقة بكميات كافية يمكن الإعتماد عليها و بأسعار مستقرة"

حيث يرى أن أمن الطاقة يشمل الدخول الدائم لمصادر الطاقة و النقل الآمن و الإستقرار النسبي للأسعار.

- هناك من يربط بين أمن الطاقة و النمو الإقتصادي و من ذلك تعريف كسيفي كلونغXvyi –Clongعلى أنه: "[3]

" الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الإقتصادي في كل من الدول المنتجة و المستهلكة بأقل تكلفة إجتماعية و أقل تقلبات في الأسعار".

و من وجهة أمريكية فقد طرح وزير الطاقة الأسبق "**سبنسر أبراهام**" Spenser Abrahamتعريفا لمفهوم الأمن الطاقوي:

[1] - Barry Borton, **« Energy Security : Managing risk in a dynamic legal and regulatory environment**», oxford ,university press , 2004, op.Cit.P63.

[2] - Paul Isbell, **The Riddle of energy Security**, op cit ,P4.

[3] - Xvyi –Clong, « **Climate, energy, Security** »,Australian Journal of international ,Vol 60,N°2,2006,P266.

" **إقامة توازن بين الإنتاج المتزايد و بين تجدد التركيز على الإستخدام النظيف و الفعال للطاقة و الإلتزام بالمشاركة الدولية مع الدول المستهلكة و المنتجة وتوسيع و تنويع مصادر الإمدادات و تشجيع القرارات الم تعلقة بالطاقة التي تسيرها الأسواق التنافسية و السياسات العامة التي تحفز على النتائج الفعالة**"[1].

لقد شمل هذا التعريف على الموازنة بين العرض و الطلب من جهة و تجنب الأثار السياسية خاصة السلبية منها للإستخدمات الطاقوية كالتلوث ، إضافة إلى البحث عن أسواق جديدة.

كما يعرفها البنك الدولي World Bank بأنها[2]:

" **التأكد من أن الدول يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة بسعر مناسب، وبما يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال التسهيل الدخول للخدمات الطاقة الحديثة**"

و هذا الطرح جاء كنتيجة لطرحين، أولا عولمة نظام تأمين الطاقة، و يقصد بذلك إدماج دول مثل البرازيل، الهند، الصين في المنظومة العالمية الخاصة بالتجارة و الإستثمار في الطاقة بدلا من تركيزهم على التعاون الثنائي . أما الطرح الثاني فهو تأمين منظومة إنتاج و توريد الطاقة بكافة مراحلها حيث أن أي تصور في هذه العمليات من شانه خلق

[1] - National Energy policy, **Report of the national energy policy, Development Group**, Washington, DC Mag, 2001,p32.

[2] - The World Bank, **Energy Security,Issues,Moscou,Washington**,DC,decembre,2005,P3.

إضطرابات و عدم إستقرار أما الإستراتيجية الطاقوية للإتحاد السوفياتي سابقا و التي تبنت بقرار الحكومة لسنة 2003 فإنه يعرف أمن الإمدادات الطاقوية على أنه[1]:

" **الدولة الحامية للبلاد ،المواطنين والإقتصاد من التهديدات التي تمس أمن الوقود والإمدادات الطاقوية**",

بإعتبار عامل الطاقة في روسيا يعتبر الورقة الرابحة في الداخل و الإقتصاد هو الورقة الرابحة في الخارج بإعتبارها من أكبر الدول المنتجة للطاقة .

أما المفوضية الأوربية تعرف الأمن الطاقوي بأنه [2]:

" **القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية الكافية والتي تعمل وفقا لشروط المقبولة إقتصاديا، وإبقائها كإحتياجات إستراتيجية،وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة وسهلة للوصول ا ليها و زيادة المخزونات الإستراتيجية**"

فضمان أمن إمدادات الطاقة من خلال تنويع مصادرها يؤدي إلى إستقرار أكثر في أسواق النفط الدولية . لهذا فإن زيادة الإمدادات و تنويعها من روسيا، بحر قزوين إفريقيا، و دول أخرى تؤدي إلى تخفيض نسبة التبعية حين يكون الإعتماد على منتج واحد فقط و خير مثال على ذلك صراع بين روسيا و أوكرانيا جانفي 2006.[3]

[1] - Sergy Seliverstor, « **Energy Security of Russia and EU curent legal problem** », Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie de L'IFRI,2009 , p3.

[2] -Gawdet Bahgat, « **Europe's Energy security : Challenge and Opportunity** » ,International affirm, vol82,N°5,2006,p 965.

[3] - Jean Marie Chevalier, **« Security of energy Supply for the European union** », European Review of Market, vol 1, N°3,Nouvembre 2006,p3.

و اخيرا تظل هناك صعوبة في التوصل إلى تحديد مفهومه و ذلك في ظل تباين مدلوله ما بين الدول المصدرة و المستوردة لمصادر الطاقة.

ثانيا- العلاقة بين الأمن و الطاقة

الأمن الطاقوي هو موضوع هيمنت عليه المقاربات التقليدية للأمن، [1]تركز على منطق تقليدي للأمن القائم بدوره على ضمان بقاء الدولة و الأمن الوطني ، كما تسعى للمحافظة على الوضع القائم الإقتصادي و على الوضع العالمي.هذا الفهم بالنسبة للأمن يجد صدى كبير لدى الباحثين لكنه في نفس الوقت موضوع إشكال.

تبقى الطاقة مرتبطة بشكل وثيق بالأمن الوطني [2]، فالمحروقات هي عناصر ضرورية للعمل و بعث الديناميكية الإقتصادية للمجتمعات الحديثة أي الدفع بالنمو الإقتصادي ، و بالتالي فإهتمامات الأمن القومي للدول الأوروبية مرتبطة برهان الطاقة.

في المقابل إذ ما إعتمدنا على مقاربة بنائية نقدية، يتضح لنا أن النظر إلى الأمن الطاقوي يعتمد على مجموعة من المنهجيات و الفرضيات بالإضافة إلى خيارات أخلاقية بالنسبة لقيمة الأمن و تطبيقاته و هذا نظرا للأولوية التاريخية للدولة،ثم أصبح الأمن شديد الإرتباط بمفهوم السيادة للدولة و الأمن الوطني . يرتكز الأمن الطاقوي على المفهوم

[1]- أليسون بينز، **عالم أبحاث الأمن و السلام من منظور أربعين عاما** ، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهلم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) ، لبنان: بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط 1، نوفمبر 2006، ص ص 63-96.

[2]- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن، مرجع سابق الذكر**، ص 83.

التقليدي للأمن أين تقوم فيه الدولة بتحصيل أمنها و حماية نفسها من التهديدات الخارجية في هذا الإطار حماية إقتصادها من الطابع الغير مستقرة لأسعار الطاقة.

و إذا ما عدنا إلى المفهوم الليبرالي للأمن الطاقوي يتم التركيز على فرضية مفادها أن إستقرار الأسواق يرتكز على بقاء الإمدادات من المحروقات، بالتالي الإبقاء على الإستهلاك و النمو الإقتصادي لتأمين الإقتصاد الوطني و الدولي[1].

فالمفهومان يساعدان للوصول إلى تحصيل صفري للمنافسة بين الدول على المحروقات من أجل بحث الإستقرار في الأسواق أو عكس التأثير عليه سلبا . بالتالي العلاقة بين الطاقة، و الأمن القومي يعود بنا إلى تسليط الضوء على أمننة الإمدادات من المحروقات لأي دولة، و لو كان ذلك على حساب البيئة و الأمن الإنساني .

و المفارقة هو أن رغبة الدول في تحصيل أمنها من الإمدادات الطاقوية بإسم الأمن الطاقوي و أمننة النمو الإقتصادي هو السبب المباشر لتغيير المناخي و إن تواصل هذه الوتيرة سيكون سببا رئيسيا لحالة اللاأمن بالنسبة للدول في المستقبل[2].

و أصبح الأمن الطاقوي عنصر لا يتجزأ في البرامج الأمنية للدول، لكنها بشكل يوحي بمفارقة أمنية تغذي حالة اللاأمن في المستقبل ، فمن الضروري إعادة التفكير في

[1] - Jean Jaques Roche et Charles Philippe David ,**Théories de la Sécurité**, Paris , Montilnetien, 2002 ,P48.

[2] - Alto Pami and other, Op .Cit, 53.

مفهوم الأمن الطاقوي لإعطائه صبغة أكثر أخلاقية أي الإبتعاد قليلا عن مسلمات الفكر الجيوسياسي التقليدي بغض النظر عن أي نموذج أخلاقي.

ففي مجال العلاقة بين الأمن و الطاقة يمكن إدراج ثلاث عناصر رئيسية هي:

- نقد جوهري للمقاربة التقليدية للأمن التي تظهر في أدبياتها و فرضياتها حماية الدولة ضد التهديدات السياسية العسكرية على رأس الأولويات[1].
- التأثيرات السياسية للأمن.
- التداعيات الأخلاقية للأمن.

أمن الطاقة هو موضوع يدخل في حقل الدراسات الأمنية ، فأي إضطراب طويل الأجل من شأنه أن يشل تدفق إمدادات الطاقة ستكون له تبعيات وخيمة على الإقتصاد العالمي. و على إستقرار المنظومة السياسية و الإجتماعية للدول، فالحياة الإجتماعية بجميع مكوناتها و علاقاتها شديدة الإرتباط بإستخدامات الطاقة . بالمقابل فإن الإمدادات الكافية من الطاقة تؤدي إلى الإستقرار السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي.

ففي الوقت الذي أصبح الأمن أكثر إتساعا و أكثر عمقا بعد الحرب الباردة[2] بعدما كان يقتصر فقط على أمن الدولة . هو الهاجس الذي يؤرق سياسة الدول، و يحتل قلب

[1]– أيان رتليج ، **العطش إلى النفط، مرجع سابق الذكر**، ص ص 242–246.

[2]- المرجع نفسه، ص 14.

إنشغالاتهم فقد أصبح أكثر شمولية و هذا ما يتضح من تعريف Arnold Wolfers للأمن على أنه[1] :

"**غياب أشكال التهديدات للقيم المكتسبة**".

ثالثا: أبعاد الأمن الطاقوي

يحتوي الأمن الطاقوي على أبعاد كثيرة و ذلك نظرا لأهمي ته و ما مدى تأثره في سياسات الدول.

- **بعد السياسة الداخلية**

يعتبر أمن الطاقة من أولويات الدول في سياساتها الداخلية ، و هو ما دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى الدعوة إلى المزيد من التضامن، و توحيد الخطاب في التعامل مع مسألة الطاقة. و إلى التوسيع في إنتاج الطاقات البديلة و المتجددة و ذلك من أجل الحد من التبعية للدول المنتجة للبترول و المتحكمة فيه، و الإعتماد على هذه السياسة له إنعكاس إيجابي على حماية البيئة و المناخ . وذلك بتقليص إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري[2]، هذا البعد مهم بالنسبة للدول المستهلكة و التي تعاني من التبعية من أجل خلق نوع من إستقلالية الطاقة و الإكتفاء الذاتي.

[1] - Florian , Bauman, op .Cit,P4.

[2]– كاميلا برونونسكي ، "**الطاقة و الأمن : الأبعاد الإقليمية و العالمية**" ، معهد ستوكلهم لأبحاث السلام الدولي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص ص 332–333.

- **البعد الإقتصادي**

يتم تحديد إستراتيجية طاقوية على أساس محددات الطلب الداخلي على الطاقة . صحيح أن كفاية العرض شرط أساسي لضمان أمن الطاقة، إلا أنه غير كاف، حيث لابد من ضبط السوق الطاقوية و موازنة بين العرض و الطلب و أسعارها المتدخلين في سلسلة التزود بالطاقة[1].

يظهر البعد الإقتصادي للطاقة من حيث تقليص تكلفة إنتاج الطاقة، و البحث عن تكنولوجيات جديدة لتقليص إستهلاك كبير للطاقة مما يؤدي إلى تقليص فاتورة الإستيراد.

- **البعد الجيوسياسي**

بإعتبار أن الطاقة عبارة عن مادة يتم نقلها لمسافات طويلة، فقد تم ر بعدة دول لتصل من الدول المصدرة إلى المستوردة. و في بعض الأحيان يؤدي تدفق موارد الطاقة في هذه المناطق إلى إحتمال إستهدافها و حدوث إضطرابات في الإمدادات كما تثير النزعة نحو تأميم موارد الطاقة في روسيا مثلا تداعيات من شأنها أن تعيق عمل آليات السوق . و تجعل الجانب السياسي هو المهيمن على الإقتصادي مما يزيد من إحتمالات إستخدام النفط كورقة ضغط في السياسة الدولية كما حدث في حرب 1973[2].

[1] –Richard Youdo, **Energy Security Europ's new Foreign challenge**, New York, Routlege, 2009, p27.

[2] -Florian, Bauman, Op. Cit, P4.

- **بعد السياسة الأمنية**

فقد برز نمط جديد من التهديدات الجديدة للأمن و الطاقة على الساحة الدولية له علاقة بالإرهاب الدولي و بأعمال القرصنة، بعدم الإستقرار السياسي . و هي تهديدات ذات صلة وثيقة بأمن الطاقة و تحتاج إلى تضافر الجهود لمواجهتها عبر تقديم الدعم و الإعانات للمناطق غير المستقرة التي تشكل مناطق حيوية في الإنتاج أو في نقل إمدادات الطاقة[1].

إن القوة العسكرية في مثل هذه الحالات يمكن أن تلعب دورا هاما في حماية إمدادات الطاقوية و ذلك بالقيام بعمليات تدخل سريعة لمواجهة تهديدات جدية، في حالة الطوارىء.

[1] - ibid. P4.

رابعا: مقاربات الأمن الطاقوي

مقاربات الأمن الطاقوي	مبادئها	أهدافها
المقاربة الواقعية	–تأمين إستقلالية الدولة [1] –الأمن الطاقوي عنصر حيوي في السياسة الخارجية – الدولة فاعل محوري في مجال الأمن الطاقوي عبر ضمان إمدادات الطاقة بأثمان معقولة –أمن الطاقة مسألة جيوإستراتيجية –الأمن الطاقوي مرتبط بالأمن الوطني[2] –أن النظام الدولي نظام فوضوي في صراع لضمان الموارد الطاقوية و القوة[3]	–ضمان أمن الدولة عبر التحكم في إمدادات الشركات المملوكة للدولة – التركيز على مفهوم الإستقلال في مجال الطاقة أي الإكتفاء الذاتي – الربط المحددات السياسية و الإستثمار في القوة العسكرية للدول بالإعتماد على تصدير الطاقة[4] – تحقيق إستقلالية الدولة هو هدف رئيسي و الذي يتطلب بدوره الوصول إلى تأمين إمدادات مستقرة و آمنة من البترول[5] – السباق نحو الموارد و الصراع عليها[6]
المقاربة الليبرالية	أمننة تأمين الإقتصاد بالإعتماد	

[1] - Andres Speed ,**Energy policy and Regulation in the people's Republic of China**, New York ,Kluwer,2004,p340

[2] - Kalich JH and Galdwyn DL ,**Energy and security : toward a new Foreign policy strategy** ,Woodrow Wilson ,center press ,U S A,2005,p80

[3] - Ibid.P106.

[4] - Andres Speed .Op. Cit, P340.

[5] - Barry Buzan , **People States and fear : an agenda for international Security studies** ,Cambridge university press , 1991,p63.

[6] -Ibid, P63.

	المتبادل -التركيز على سياسات أمن طاقوي الدنيا[1] كما أن من مباديء هذه النظرية[2] : -منافسة ليست صفرية -مسألة فوق قومية -إمدادات غير منقطعة -الاسعار معقولة كما أنّ من مباديء هذه المقاربة [3]: -إستقرار الأسواق الطاقوية -عدم وجود إستغلال طاقوي تقريبا بين السياسات الوطنية الإقليمية و الدولية في مجال الطاقة لتحفيز التكامل في القضايا الطاقوية -تعاون الإقتصادي يؤدي إلى الأمن الطاقوي	تتجلى أهداف هذه المقاربة في[4]: - بحث عن سياسات ملائمة لتجسيد أمن الطاقة -تحقيق إمدادات مستقرة بأثمان معقولة -تجاوز مستوى الدولة كوحدة تحليل -تسليط الضوء على الإقتصاد الليبرالي و إندماج الأسواق كحل لمعضلة الأمن الطاقوي -الأسعار المعقولة تعني تلك الأسعار التي تم تحديدها عبر السوق القائمة على قانون العرض -دور الأسواق الدولي و مبادرات متعددة الجوانب و المؤسسات في إيجاد حلول للأمن الطاقوي [5]

[1] - Andrew Speed, Op .cit, p 65.
[2] - ibid,p95
[3] - Yerjin D , T**he Quest : energy ,security and the Remaking of the western World ,**Penguin, 2011 , U K, p 69.
[4] -Verrastro F, **Providing energy security in an interdependence world** , the Washington Quarterly, U S A ,2007, p 99.
[5] - Kalich JH and Goldwyn, DL, Energy **and security: toward a new Foreign policy strategy**, op.cit , P84.

	-الأمن الطاقوي يرقي التعاون	
المقاربة الشاملة	-الموازنة بين تأمين الدولة أو الإقتصاد[1] -الإقتصاديات الوطنية للدولة تشكل المحددات الأساسية للأمن	- الجمع بين المنطق الليبرالي و الواقعي[2] -إيجاد حلول وسطية للتعاون الثنائي و متعدد الأطراف[3]

[1] - Tonsjo O, **Hediging Against oil Dependency: New Perspective: Energy security**: international relations, 2010,p 46.

[2] - Troubetta W.J, **Rethinking The Securitization of Environment, U .T** , Balazacced,2010, p585

[3] - Waevero O, **Politics Security Theory, Security Dialogue** .k, 2011 , P465.

إستنتاجات :

يكتسي مفهوم الأمن، كمثل المفاهيم الأخرى في ميدان العلاقات الدولية أهمية بالغة رغم تميزه أحيانا بالغموض، و عدم وجود إجماع شامل و مانع بين الخبراء و الدارسين لإعطاء تعريف دقيق لجل حيثياته.

فإذا ما عدنا إلى أصول مفهوم الأمن نجده اختزال في المجال العسكري ضمن المقاربة الوضعية، في حين تطور فيما بعد مع التغييرات الكبرى التي صاحبت نهاية الحرب الباردة ليدخل المنظرون العديد من المراجعات في مفهوم الأمن في إطار العولمة و زيادة الإعتماد المتبادل و بالتالي كان لزاما إعادة صياغة مفهوم للأمن يتكيف مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة، و كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن بإخراج مفهوم الأمن من نطاقه الضيق إلى أبعاد جديدة في إطار تصور موسع ضمن المقاربات مابعد الوضعية .

كما توصلت دراستنا إلى أن الأمن شمل أبعاد أخرى كالأمن الإنساني، البيئي الإقتصادي و الأكثر من ذلك باتت الدول اليوم تتحدث عن الأمن الطاقوي الذي يعتبر فاعل أساسي في رسم سياسات الدول إتجاه الدول الأخرى.

الفصل الثاني

السياسة الأوروبية الطاقوية

وأهم الرهانات التي تواجهها

الفصل الثاني: السياسة الأوروبية الطاقوية و أهم الرهانات التي تواجهها

إن تناول إشكالية الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي كفاعل أساسي في العلاقات الدولية يملي علينا بضرورة العودة إلى معرفة و تحليل كبرى ملامح السياسة الطاقوية الأوروبيةِ بالإضافة إلى إيضا ح أهم الرهانات التي تقف في وجهها لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى معرفة أهم المنطلقات السياسية التي يتم فيها معالجة الإشكاليات الطاقوية الأوروبية في المستوى الأوروبي . خاصة مع تضارب المصالح الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي و هذا راجع للعديد من المعطيات الجيوسياسية و الجيوإقتصادية.

لكن هذه الحقائق يمكن أن تظهر داخل الحوارات الأوربية الساعية لبلورة إستراتيجية أروبية موحدة لمواجهة الرهانات و التحديات المتعددة الأوجه التي تلقي بضلالها على الأمن الطاقوي الأوروبي في المنظور المتوسطي و البعيد ، لذلك سنتطرق إلى عنصرين مهمين وهما:

- المبحث الأول: السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي.
- المبحث الثاني: أهم الرهانات التي تواجه الأمن الطاقوي الأوروبي.

المبحث الأول: السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي و دور الفاعلين الأوربيين و غير الأوربيين.

بعدما واجهت أوروبا أزمة التموين الطاقوي، فيما سمي بأزمة الغاز بين روسيا و أوكرانيا في جانفي 2006. استنجد الإتحاد الأوروبي بكوكبة من الاجراءت المتعلقة بالتحديات الأمنية التي تواجهه في إطار الأمن الطاقوي[1].

فالإتحاد الأروبي لا ينتج الكثير من الطاقة و في نفس الوقت من كبار المستهلكين.فقد أخذ الإتحاد الأوروبي يعي مدى تبعيته للواردات الطاقوية. هذه التبعية هي مرهونة بالدول المنتجة و التي تعتبر تهديدا لأوروب ا ، الشيء الذي يظهر مدى هشاشة مسألة التموين الطاقوي لأوروبا.

فقد شكلت الطاقة منذ القدم مسألة محورية و أولى تلك البناءات تعود إلى مبادرة الدول الست التي أسست الإتحاد الأوروبي و الجماعة الأوروبي ة للفحم و الحديد CECA عام 1951. و تبعتها الجماعة الإقتصادية الأوربية أين تم خلق المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية في سنة 1957 . كل هذه الأحداث تنم بالدور الجوهري لقطاع الطاقة في البناء الأوروبي.كما يمكننا أن نتحسس الطابع الإستراتيجي للطاقة.

بحيث كان للطاقة معطى رئيسي للقوة أو للضعف بالنسبة لأوروبا الموحدة، لكن في الثلاثين سنة الأخيرة لم تعد الطاقة محطة في قلب الحوارات الأوروبيةِ.ففي هذه الفترة حاولت كل دولة عضو أن تحافظ على سيادتها في هذه المجال. و مع إرتفاع أسعار مواد الخام في مطلع القرن 21 و مع زيادة عوامل التبعية للإتحاد الأروبي ، بالإضافة إلى هشاشة هذه

[1]– د افيد هويل و كارل نخلة، **مأزق الطاقة و الحلول البديلة** ، (تر: أمين الأيوبي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 173.

الأخير في مواجهة الأزمات الطاقوية اعادت قضايا الطاقة في قلب الحوارات في البناء الأروبي.

يمثل الإتحاد الأوروبي السوق الطاقوي الثاني على المستوى العالمي فهناك 450 مليون مستهلك [1]، غير أنه لا تحتوي أوروبا إلاّ على 7,3% من إحتياطات الدولية من الفحم[2]،2%من إحتياطات الغاز، 0.6% من إحتياطات البترول لاسيما و أن هذه الطاقات متمركزة بين 3 دول فيما نسبته 90% و هي الدنمارك، بريطانيا العظمى هولندا [3]. هذه الإحتياطات تنضب بشكل سريع الشيء الذي يهدد الأمن الطاقوي الأوروبي و هنالك معطيين يزيدان من تعقيد المسألة الطاقوية الأوروبية في العصر المعاصر:

و حسب الإحصائيات فعلى مدى 30 سنة المقبلة ستستورد أوروبا 70% من إحتياجاتها الطاقوية بمقابل 50%من الواردات الطاقوية حاليا[4].

و في نفس الوقت و بغض النظر عن كل المبادرات الأوربية في تطوير الطاقات المتجددة تبقى أوروبا تابعة بشكل رئيسي للمواد النفطية فيستورد الإتحاد الأوروبي ما يمثل حوالي 80% من إحتياجاتها الإستهلاكية من البترول و 60[5]%من الغاز ، و يمكن إرجاع هذه إلى سببين رئيسيين:

- ✓ الزيادة المضطردة للطاقة في قطاع النقل.

---

[1] - Livre Vert de 2005 de la commission Européenne sur **« une stratégie sur, compétitive et durable »,** Bruxelles, le 8 mars 2006.p 32.

[2] - Paillard Christophe Alexandre, **« Fragilités et incertitudes européennes** » Questions internationales, N° 24, Mars 2007, la Batail de l'énergie. p 88.

[3] -Ibid. 56.

[4] – Rapport N° 8/2006 of European Agency, « **Energy and Environment in the European union Trashing progress towards integration** », Office for official publication of the European Communities, Luxembourg, 2006.p.15.

[5] - دافيد هويل و كارل نخلة ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 188.

✓ أما السبب الثاني مرتبط بالإقتصاد الأوروبي القائم أساسا و بشكل تاريخي على المواد الخام. و بالتالي فإن إقتصاد أوروبا مرتبط بشكل مباشر بالإستراد الخارجي الشيء الذي يجعله أكثر قابلية لتأثر بمسائل النزاعات و الأزمات الطاقوية الإقليمية و الدولية . فكلما تستهلك أوروبا أكثر فأكثر الطاقة، كما تزداد أطر تبعيتها للدول المنتجة للبترول و في القراءات الجيوسياسية فان تبعية الإتحاد الأروبي للممونين الخارجيين للطاقة يجعلها أكثر هشاشة وضعفا أمام الشروط التي تمليها هذه الأخيرة لاسيما أن ثلثي 2/3 الواردات الطاقوية الأوروبيةِ تأتي من مناطق غير مستقرة سياسيا[1].

اللاإستقرار السياسي ، الإجتماعي ، و العسكري للعديد من الدول المنتجة للطاقة تزيد من تعقيد مسألة الإمدادت الطاقوية للإتحاد الأوروبي. و الأحداث التي أدت إلى إندلاع النزاع الروسي الأوكراني في 2005، توضح مدى تطور التهديدات في مسألة الأزمات الطاقوية و التي من شأنها أن تؤدي إلى العديد من الإضطرابات الإجتماعية، ففي هذا الإطار يمكن القول بأنه منذ مطلع القرن 21 إصطدم الإتحاد الأوروبي بالعديد من الإشكاليات الطاقوية. و هذه المسائل تتطلب طرح العديد من الحوارات حول مسألة التضامن السياسي بين دول الإتحاد الأوروبي. فمن جهة التوزيع الغير العادل للموارد الطاقوية داخل الإتحاد الأوروبي ومن جهة أخرى تشعب السياسات الطاقوية الوطنية وضعت الاتحاد الأوروبي في وضعية حرجة، و في هذه الحالة تطرح العديد من التساؤولات.

و عندما نتحدث عن الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي هناك مجموعة من المفارقات يجب الإشارة إليها:

[1] – Gutmann Francis, « **Pétrole, Gaz et risque politique** », Géopolitique, N°93, Mars–Mai ,2006. P.09.

1 – لم يظهر إشكال الأمن الطاقوي إلا حديثا رغم الأهمية التاريخية للأمن الطاقوي الأوروبي، فلم يتطرق لهذا الشأن في معاهدة ماستريخت 1992 [1]، فبدايات الإهتمام ترجع إلى القرن 21.

2 – قضية الطاقة في أوروبا هي موضوع إختلاف بين المجلس الأوروبي و الدول الأعضاء رغم أن الطاقة لعبت دورا رئيسيا في توحيد الأوربيين.

رغم العلاقة الوثيقة الموجودة بين الإستراتيجية الدفاعية و الموارد الطاقوية، يربط الإتحاد الأوروبي قضية الأمن الطاقوي بميدان صلاحيات اللجنة الأوروبية. و لم يتم إدخالها في "السياسة الأوروبية للأمن و الدفاع".و هذا على خلاف مختلف القوى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، و الصين اللتان تصنفان السياسة الطاقوية في قلب السياسة الخارجية والأمن.

في الوقت الراهن إتفق دول الإتحاد الأوروبي في إماطة اللثام على ثلاث تهديدات رئيسية للإستراتيجية الأوروبية الطاقوية و هي:

- ✓ التهديدات المتعلقة بأمن التموين خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية.

.

- ✓ التهديدات المتعلقة بأطر المنافسة الإقتصادية الإقليمية و الدولية .
- ✓ التخوفات إزاء مشاكل البيئة.

1- السياسة الموحدة للإتحاد الأوروبي

يمكن إرجاع بدايات الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية إلى بداية القرن 21 و بالذات عند إصدار الكتابين "الأبيض" و "الأخضر" اللذان حررا من طرف المفوضية الأوروبية في 2000 و 2001.رغم ذلك تبقى دائما غير واضحة المعالم، و في سنة 2006 تم إصدار

[1]- Kovar R**, Traité sur l'union Européenne commentaire article**, édition Economica, Paris, 1995, p97.

كتاب أخضر جديد يتعلق بالسياسة الطاقوية الأوروبية ، و كان إهتمام المفوضية الأوروبية متعلق بإيجاد حلول المشاكل التي تهدد الأمن الطاقوي الأوروبي[1].

و ظهر ذلك عبر 20 مقترح يمكن تلخيصها في 6 أولويات على رأسها:

- ✓ إنشاء و تحرير أسواق داخلية أوروبية للكهرباء و الغاز، وحسب الكتاب الأخضر:" **إن إنشاء سوق للكهرباء و الغاز سيضمن للمواطنين و المؤسسات الأوروبية الأمن التمويني المستقبلي**"[2].
- ✓ و في إتجاه آخر ، لا يمكن تصور عملية أمننة البنى التحتية للطاقة دون تضامن سياسي بين الدول الأعضاء ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم إنشاء المرصد الأوروبي للتموين الطاقوي. و هذا من أجل إستباق الأزمات الطاقوية[3].
- ✓ و من مقترحات الكتاب الأخضر أيضا إختيار الطاقات المثلى للدول أي تحليل الجوانب الايجابي ة و السلبية لمختلف مصادر الطاقة لإعطاء معلومات تساعد في إختيار الطاقات المثلى لكل دولة عظمى. مع إعطاء الإستقلالية التامة للدول في شأن إختيار الحزم الطاقوية .
- ✓ و في صعيد أخر أولت المفوضية إهتماما خاصا بالتغير المناخي و ذلك على صعيد ثلاث مستويات :

– تخفيض ما نسبته 20% من إنبعاثات الغاز.

- ✓ زيادة بنسبة 20% من حصة الطاقات المتجددة في الإنتاج الإجمالي .
- ✓ زيادة بنسبة 10% من حصة الوقود الحيوي في إستهلاك الوقود المخصص للنقل[4] .

---

[1]- تم طرح السياسة الأوروبية في القمة الأوروبية في "هامتن كورت" في أكتوبر 2005.

[2] - Livre Vert de 2005, op.cit.p.26.

[3] - http / www .Taurillon .org/ , « **une politique énergétique-européenne-a-petit-pas** ».Consulte le 21 Avril 2016/

[4] -Livre Vert 2005,Op. Cit. 35.

- ✓ و المجال الآخر الذي إقترحته المفوضية الأوروبية هو تطوير و إبتكار التكنولوجيات الجديدة للطاقة.
- ✓ السلة الأخيرة لهذه المقترحات تتعلق بالسياسة الخارجية الطاقوية بإلاعتماد على تنويع مصادر التموين و الحوار مع كبار المنتجين للطاقة.

2- المقاربات الفردية للأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي

إن "المقاربات المختلفة الوطنية" لكل دولة عضو إزاء الأمن الطاقوي في إطار السياسة المشتركة الأوروبية تجد جذورها في الإرادة التاريخية للدول الأعضاء في مواجهة التحديات الطاقوية على المستوى القومي.

أدت الصدمتين البتروليتين في 1973-1974و 1979-1980 إلى تأثير كبير على تطبيق المبادئ الرئيسية للسياسات الطاقوية الوطنية. أدت هذه الوضعية بغالبية الدول الأوروبية كمثيلتها المصنعة و التي تأثرت بشكل مباشر بالصدمتين البتروليتين إلى البحث عن أفضل أجوبة للتبعية الطاقوية إذ أمكن داخل الحدود الوطنية[1].

و في هذا الإطار طرحت العديد من التساؤولات للدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي: كيف يمكن تقليص علاقات التبعية الطاقوية الوطنية لكي تستطيع الصمود أمام الأحداث الجيوسياسية الغير متوقعة؟

كيف يمكن إعادة تكييف النظام الطاقوي بصفة عامة الإقتصاد القومي في سياق طاقوي دولي عندما تصبح الموارد البترولية نادرة و أكثر غلاء؟[2].

[1]- Lestranges Cédric, **« Géopolitique du pétrole un nouveau marché de nouveaux risques, des nouveaux mondes** », Edition Technip, Paris, 2005, P83.

[2] -Laroche Jean-Claude, « le **Défi Energétique : De L'épuisement des ressources au développement durable** », Editions Paris2006. P 25.

و بطبيعة الحال يمكن القول بأن الحل يكمن في الإمكانيات الطاقوية الخاصة بكل دولة. فالدول الأوروبية المتاخمة لبحر الشمال الغني بالمواد الخام كبريطانيا و هولندا دخلت في إستغلال أكثر نوعي للمصادر الطاقوية. بينما أن الدول الأقل غنى من حيث الموارد الطاقوية كفرنسا فكانت ردة فعلهم أمام الصدمتين البتروليتين، بإتخاذ تدابير متعلقة بتطوير إمكانياتها النووية كمصدر وحيد للطاقة التي يمكن إستخدامها في المجال الصناعي في ذلك الوقت. و هذه الإختيارات هي نفسها التي تبنتها الدول الأخرى على الصعيد الدولي [1]، في خصوص سياستها الوطنية إلى يومنا.

بالرغم من التطور السياسي و المؤسساتي للإتحاد الأوروبي لا توجد إلى حد اليوم أية دولة عضو قامت بتفويض سياستها المتعلقة بأمن الإمدادات و علاقاتها بالمنتجين الطاقويين. بالتالي فغالبية الدول الأوروبية تفضل أن تستند على ميكانيزماتها الوطنية الممثلة في "الخبرات" عوض الإنخراط في السياسة الطاقوية الجماعية للإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ الحذر الذي يتوخاه جل دول الإتحاد في موضوع التكامل المتسارع لفتح الأسواق، و السياسات المتعلقة بالبيئة خاصة بعد التوسع الأخير الذي شهدته أوروبا من 2004 إلى 2007 [2].

كما أن إنضمام أعضاء جدد إلى الإتحاد الأوروبي زاد من هوة "القطيعة الطاقوية" ما بين الدول الأعضاء. فزادت حالة التبعية الطاقوية الأوروبي ة تجاه المنتجين الخارجيين بالخصوص روسيا.

فالعلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي و روسيا تبقى رهينة الصعوبات السياسية التاريخية بين بلدان أوروبا الشرقية و روسيا.

1 - Ibid. 26.
2 - Tanjo O. Hediginge, Op. Cit, P52.

كل هذه المعطيات قوضت من إمكانية بناء مقاربة جماعية للدول الأعضاء و رؤية موحدة تجاه القضايا الرئيسية للأمن الطاقوي الأوروبي. في جانب آخر نجد العديد من الأسباب التي تعرقل إنشاء السياسة الطاقوية الأوروبية الموحدة. و لعل أن أكبر المؤشرات على هذا تباين المقاربات الطاقوية للدول الأوروبية، و النسب المختلفة لدرجة التبعية الطاقوية داخل الإتحاد الأوروبي، و من هذا المنطلق يمكن تقسيم الدول الأعضاء إلى ثلاثة مجموعات كبرى:

- ✓مجموعة الدول المستهلكة في أوروبا الغربية و التي تضم معظم الدول القديمة من حيث العضوية، و التي تملك ميكانيزمات أكثر تطورا تمكنها من ضمان أمنها الطاقوي و في نفس الوقت تابعة لإستيرادت الطاقوية .
- ✓في المجموعة الثانية هنالك ثلاثة دول أعضاء منتجة داخل الإتحاد الأوروبي وهي بريطانيا العظمى ، الدانمارك، وهولندا.
- ✓أما المجموعة الثالثة فهي تضم الدول الحديثة ، الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي و هي دول أوروبا الشرقية.

ففي المجموعة الأولى نجد دولتين كبيرتين في الإتحاد الأوروبي هما فرنسا و ألمانيا اللتان تشكلان فاعلين رئيسين في المجال الطاقوي داخل الإتحاد الأوروبي، و هما منشغلتين بتقليص نسب التبعية لإستيراد الطاقة كما أن البلدين لديهما سياستين طاقويتين مختلفتين.

فبالنسبة لفرنسا، لا تملك موارد طاقوية متاحة في الوقت الراهن تفضل تطوير قدراتها الإنتاجية من حيث الطاقة النووية ، ففي الحالة الفرنسية يمثل القطاع النووي مصدرا للطاقة و معطى إستراتيجي لضمان الإستقلالية الطاقوية في مواجهة المنتجين الخارجيين.رففي بداية الأمر ظهرت الإشكالية الطاقوية في فرنسا كتحدي تقني صرف، وبدرجة أخرى كتحدي صناعي و مالي ، مكّن القطاع النووي فرنسا من خفض درجة تبعيتها الطاقوية الخارجية بصفة عامة فالسياسة الطاقوية الفرنسية تتميز بالعديد من المعطيات:

- ✓عدم إعتمادها "تقريبا بشكل كلّي" على إنتاج الكهرباء ذات وقود بترولي.
- ✓الإستغناء التدريجي على إستخدام الفحم الحجري.
- ✓الإستخدام العقلاني للموارد الطاقوية.
- ✓إستبدال المواد البترولية بالطاقة الكهربائية و الغاز في الصناعة أو إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية و الكهرومائية[1].

تمتلك فرنسا اليوم ثاني حظيرة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة، و هذا يمكنها من زيادة طاقتها الإنتاجية النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية إلى حدود 78%[2]، بينما أن حصة المواد النفطية من حيث الإستهلاك الطاقوي الأولي تتراوح ما بين 40% في 2005 مقابل 75% في 1973 و هذا رغم الإستبدال النوعي للغاز إلى البترول[3].

فيما يخص الإستقلالية الفرنسية الطاقوية كانت بنحو 22.5% في 1974 ووصلت إلى 50% بعد 1990[4].و هذا ما يبرر ردة الفعل المحافظة للمسئولين الفرنسيين تجاه الأزمة الروسية الاكرانية في 2006 . ويمكن أن نلاحظ أن المفهوم الفرنسي للأمن الطاقوي يحافظ على كل تجلياته، بما أنّها تستورد نصف إستهلاكاتها الطاقوية، و في الحاضر لا تمتلك فرنسا أية تكنولوجية جديدة، بإمكانها أن تحمل في طياتها إجابة مثالية للتحديات الطاقوية المستقبلية. زيادة على ذلك ،حسب الإحصائيات ، سيتم إستهلاك مخزوناتها من اليورانيوم في غضون 70 سنة إن لم يتم تكنولوجية جديدة بديلة [5].

و يمكن إحصاء مشكل آخر مرتبط بالطاقة النووية، و هو تسيير الفضلات التي تحتوي الإشعاعات النووية التي تشكل خطرا مباشرا على البيئة و الإنسان . كل ما يمكن أن

[1] - Rapport de Synthèse du Centre D'analyse Stratégique sur « **Les perspectives Energétique de la France A l'horizon ,2020-2050** », Centre d'analyse stratégique, Commission, « Energie », Paris, Septembre 2007. P. 106.

[2] - Rapport du Ministère de L'économie, des finances, et de L'industrie Français, **« La Politique Energétique Française depuis 30 ans** », Direction Générale de L'énergie et des Matières Premières, Paris, 2006.p 138.

[3] - Ibid, p89.

[4] -Daunld M. OP .cit, P250.

[5] - Laroche Jean-Claude, op.cit.p 69.

تقدمه فرنسا فيما يخص الأمن الطاقوي و هو ترشيد إستهلاك الطاقة و تحسين التكنولوجيات التي تملكها. أين وضعت فرنسا هدفا يتمثل في زيادة نسب إستخدام الطاقات المتجددة إلى حد 20%، من مجموع الاستهلاك الإجمالي للطاقة في فرنسا في حدود 2020[1]. الشيء الذي يظهر لنا أنه جد طموح بسبب الأعباء المالية و التشبث الوطني التاريخي بالطاقة النووية.

عكس فرنسا تريد ألمانيا أن تجد حلا آخر للتبعية الطاقوية . صحيح أنّ ألمانيا لم تتأثر بشكل مباشر بتخفيض مستويات نقل الطاقة من روسيا إلى أوروبا في 2006. غير أن ألمانيا تبقى في تبعية متزايدة لإستيراد الموارد الطاقوية الشيء الذي يهدد الإقتصاد الألماني . خاصة بعد إتخاذ قرارات التخلي عن الطاقة النووية في سنة 2000 . فكانت الطبقة السياسية الألمانية لا تعير إهتماما كبيرا لقضية التبعية الطاقوية الألمانية، و تم الإعتماد على الطاقة المتجددة للتخلي عن الطاقة النووية و تغطية الإحتياجات الطاقوية الإقتصادية الألمانية .ألمانيا هي سادس أكبر مستهلك للطاقة في العالم [2]. وراء الولايات المتحدة ، الصين، روسيا، اليابان و الهند.

في الوقت الراهن التبعية الطاقوية الألمانية و صلت إلى حدود 75 % و تغطي ألمانيا إحتياجاتها من المواد الأولية أي " الغاز الطبيعي و البترول" بواسطة إستيرادات من الخارج. و في هذا المضمار نلاحظ أن طبيعة المواد الطاقوية المستوردة لم يتم تنويعها وتنويع مصادر الإنتاج، ف 39.2% من إستيرادات الغاز و 34.1%[3] من إستيرادات البترول تأتي كلها من روسيا، و الخروج المبرمج من الإستغلال النووي و ضآلة نسبة مردود الطاقة المتجددة ستزيد من تبعية ألمانيا تجاه الغاز الطبيعي.

---

[1] -Tan jo, Ibid, p138.

[2] - Notz Kristina, « **La Politique Energétique Allemande : Entre Impératifs Nationaux et Exigences Communautaires** », Institut Français des relations Internationales, « Note de L'IFRI », Mars 2007.p. 08.

[3] برونسكي، **مرجع سابق الذكر**، ص 186.

أما فيما يخص الطاقات المتجددة، لا يمكن الإعتماد عليها بسبب ضعف مساهمتها بنسبة 4.6%[1]في إطار الإستقلالية الطاقوية الألمانية. فهل يمكن أن تضحي ألمانيا بأمنها الطاقوي الحالي من أجل بناء مشاريع طموحة؟

قضية الإستقلالية الطاقوية، و بالتالي الخيار الطاقوي هو موضوع حوار أوروبي. أين نجد فيه الطاقة النووية قد أصبحت رمز لتوجهات الإستراتيجيات الطاقوية الوطنية. ولقد إستطاعت الدول الرافضة للطاقة النووية كالنمسا، ألمانيا، إيرلندا ، إيطاليا، أن تفرض التخلي على النووي داخل الإتحاد الأوروبي بالتغلب على الدول التي تستمد طاقتها من المفاعلات النووية كفرنسا، وفلندا. خلافا عن المجموعة الأولى من دول الإتحاد الأوروب ي، فإن المجموعة الثانية التي تضم ثلاث دول منتجة للطاقة ألا و هي: بريطانيا العظمى ، هولندا، والدانمارك، تتميز بوجود مصادر طاقوية خاصة نظرا للوضعية الجغرافية بالقرب من بحر الشمال . فهذه الموارد النفطية تعطي إمكانيات لهذه الدول من تغطية حاجياتها الطاقوية مع القدرة على تصدير النفط للدول الأخرى[2].

و هذا المعطى يفسر المواقف التي إتخذتها هذه الدول (مواقف حيادية) تجاه النزاعات الطاقوية داخل الإتحاد الأوروبي. لكن هناك هاجس نضوب الموارد الطاقوية في بحر الشمال في 15 السنة المقبلة. في المستقبل المنظور لن يتبقى في الإتحاد الأوروبي إلا دولتين منتجتين للغاز هما الدانمارك و هولندا، رغم الإكتفاء الذاتي لبريطانيا العظمى ستفقد طابعها الإنتاجي في المستقبل القريب، و إنتاجها من حيث المواد الخام كالبترول هي نفسها كالغاز. على كل حال في وقتنا اليوم بريطانيا و الدانمارك قادرتين على سد إحتياجاتهما من البترول. فحسب وكالة "أوروستات Eurostat" سينخفض إنتاج بريطانيا من البترول كل سنة

[1] – المرجع نفسه، ص 197.

[2] - Paillard, Christophe Alexendre, op.cit, p62.

بمعدل ألف طن معدل من البترول[1] الشيء الذي يبين الإهتمام البريطاني بإستغلال الطاقة النووية لإنتاج الطاقة في السنوات الأخيرة. و في سنة 2006 أعربت بريطانيا، عن رغبتها في إنشاء منتدى نووي بريطاني فرنسي و المطالبة في نفس الوقت بتطوير جانب خارجي للسياسة الطاقوية الخارجية[2].

هذه الدول الثلاث المنتجة للطاقة داخل الإتحاد الأوروبي بدأت مسارات لبناء إستراتيجية وطنية للطاقة. كما يبينه "الكتاب الأبيض" المتعلق بالطاقة الذي أصدره مكتب الحكومة البريطانية في إطار مشاورات تعديل السياسة الطاقوية في 2007 . أين أعلنت بريطانيا عن المنحى التصاعدي لتبيعيتها تجاه إستيرادات الطاقة. و لقد إقترح الكتاب الأبيض البريطاني، بعض الإجراءات لمواجهة هذا الوضع كسياسة "الترشيد الطاقوي" و"الفعالية الطاقوية" المستخدمة[3].

بالمقابل لم تقرر بريطانيا خيار حزمتها الطاقوية، و يبقى أنّ الطاقة النووية هي القضية الرئيسية التي تم تناولها أثناء دراسة الإستراتيجية الطاقوية في بريطانيا من طرف الحكومة على الرغم من أهمية إنتاج الكهرباء في بريطانيا بنسبة 20% يثير النووي الكثير من الحوارات داخل المجتمع و الحكومة البريطانية. و يعتبر قسم كبير من الصحفيين البريطانيين بأن بريطانيا، قد إتخذت قرار بناء مفاعلات نووية. و يؤكد الخبراء و العلماء البريطانيين بإستبدال الطاقة النووية بطاقات متجددة لأسباب تتعلق بالأمن، و التنمية

[1]– و بشكل خاص إذ ما قارنا ذلك بسنة 1999 أين كان الإنتاج البريطاني من البترول يمثل 139 ألف(طن معادل بترول)و إنخفض هذا المعدل في 2005 إلى 85 ألف TPE ، مصدر: **Commission Européenne, Eurostat**

[2] - Petit Yves, « **A La Recherche de la politique Européenne de L'énergie », Revue trimestrielle de droit, Européen** 4-2006, p599.

[3] - Energy White paper of the united kingdom, **« Department of trade and industry** », London 2007, consulté le 11-04-2016 sur le site, http// www.Dtistats.net/EWP

.

المستدامة [1]،و تشير الإحصائيات بأن بريطانيا العظمى كبقيت المنتحيين للطاقة في أوروبا، تبقى دائما جد تابعة للوقود الأحفوري[2].

فيما يخص المجموعة الثالثة فهي تضم دول شرق أوروبا و يمكن شرح موقفها عبر سببين رئيسيين:

- ✓ السبب الأول يتعلق بثقل و تذبذب الطلب على الطاقة لدى القطاعات الصناعية، و نقص الفعالية الطاقوية. أي أن معظم الطاقة التي تستغلها هي آتية من النفط و التي تساهم في رفع منسوبات غاز الكربون، و بالتالي رغم المجهودات التي تبذلها هذه الدول التي تطرحها في قطاع الطاقة منذ إنخراطها داخل الإتحاد الأوروبي تبقى مرتبطة شديد الإرتباط بالطاقات التقليدية التي تستغلها محليا . على سبيل المثال : الفحم الحجري في بولندا، الغاز الصخري في إيستونيا [3]،أو البترول و الغاز المستورد في سلوفاكيا، وليتوانيا و ليتونيا،. زاما عليها أن تعيد هيكلة أنظمتها الطاقوية و هذا لن يتأتى إلا بعد 20 سنة [4].
- ✓ السبب الثاني يتمحور في التبعية القصوى لهذه الدول فيما يخص تموينها الطاقوي بروسيا. و حسب هذه الأرقام فإن نسبة تبعية هذه الدول كدول البلطيق ، بلغاريا المجر، و دولة التشيك تمثل ما بين 75 إلى 100%[5] . و حتى الدول التي تنتج البترول بنسب معينة كرومانيا و بولندا ، فهي أيضا مجبرة على إستيراد النسبة الكبرى من الغاز الذي تستخدمه، فربما أن القرب الجغرافي لهذه الدول التي تحاذي كبريات الموارد الغازية العالمية ممكن أن يعتبر كعامل قوة عكس أوروبا الغربية. فهم يستفيدون من الموارد الطاقوية

[1] - Report of the sustainable development commission « **the role of nuclear power in A lowcarbon economy** », London,6 Mars 2007. Consulté le 19-04-2016 sur : http// www.Distats.net/EWP.
[2] - http// www.**Statistiques- mondiales .com**/ energie/pays Bas énergie/htm.
Pour Danemark , http// www. **Statistiques-Mondiales.com**/ energie,htm. Consulté le 20-05-2016

[3]- http//:**Europia.Eu/scaoplus/les/fr/lvb/**e 21102.htm. Consulté le 15-05-2016
[4] - Roubinski, « **Russie-Ukraine : La Guerre des Enjeux Géopolitique »**,N°93,Mai 2006.P 44.
[5]- ibid, p135.

الروسية بشكل مباشر عبر شبكات التوزيع المتواجدة منذ العهد السوفياتي . و في الطرف النقيض تتلقى دول أوروبا الشرقية أولى الضربات و الضغوطات في حال إنقطاع التموين الطاقوي الروسي. و يمكن إحصاء نقطة ضعف أخرى خاصة لدول البلطيق، وجود منشآت نووية تعود إلى الحقبة السوفياتية ، فبالرغم من أنّ هذه الدول لا تنتج طاقتها الكهربائية من موارد الطاقة النووية فإن المنشآت النووية تشكل تهديدا بيئيا خاصة تسيير الفضلات النووية[1]. زد على ذلك نقص التدابير الأمنية، و يشكل ذلك تهديدا مباشرا لأمن تلك الدول، و دول غرب أوروبا. وانطلاقا مما سبق نلاحظ أن السياسة الطاقوية الأوروبية، أكانت موحدة أم فردية، فهي تواجه مجموعة الرهانات الداخلية.

3-المعوقات الداخلية للسياسة الطاقوية الأوروبية

يواجه الإتحاد الأوروبي العديد من المعوقات في إطار بناء إستراتيجية أوروبية موحدة للطاقة، يمكن إجمالها في ثلاث محاور رئيسية: على رأسها غياب نظام مشترك لتخزين الطاقة، أما العائق الثاني فيتمثل في غياب إرادة سياسية للدول الأعضاء لبناء أطر عمل مشترك فيما يخص الأمن الطاقوي. أما المحور الثالث فيتركز في طموحات الزعامة والقيادة داخل الإتحاد الأوروبي.

- الأمن الطاقوي الأوروبي الداخلي في مواجهة غياب نظام مشترك لتخزين الطاقة: نظرا للإختلاف الموجود بين الدول الأوروبية لشروط و معطيات التي تعود لأسباب جغرافية و تاريخية و إقتصادية...يؤدي إلى مستوى متفاوت "للدفاع الطاقوي" للدول الأعضاء غير أنّ غياب وجود نظام أوروبي مشترك لتخزين الطاقة يشكل سبب رئيسيا لهشاشة الأمن الطاقوي لكل دولة أوروبية، و يقر المجلس الأوروبي في موضوع التخزين البترولي عما يلي: "يجيز الدول الأعضاء على المحافظة على مستوى أدنى من مخزون

[1]- http//:Europia.Eu/scaoplus/les/fr/lvb/e 21104.htm. consulté le 09-04-2016.

البترول الخام أو المواد البترولية المتشابهة على الأقل لتسعين يوم من الإستهلاك الداخلي اليومي المتوسط"[1]، بالمقابل لم يعط المجلس الأوروبي مقترحات بكيفيات تخزين هذه المواد من الناحية الإدارية، و السياسية. و يمكن أن نشير إلى وجود ثلاث أنظمة كبرى لتخزين الطاقة و هي: النظام البريطاني، النظام البلجيكي، و الدول الإسكندنافية.

و داخل هذه الأنظمة نلاحظ هيمنة الشركات الخاصة، في قطاعات تعتبر ذات سيادة و ذي أبعاد إستراتيجية للدولة. و يوجد نظام لتخزين المخزونات الطاقوية يعرف بالنظام "الدولاتي" الموجود لدى ألمانيا و هذا يعني تحكم الدولة المطلق في هذه المخزونات. و يعني أيضا أن أعباء التموين و شراء المواد و صيانة المنشآت تعود على ميزانية الدولة. أما النظام الثالث لتخزين الطاقة يسمى "بمخزون الوكالة"، الموجود بفرنسا و إسبانيا و في هذه الحالة يتم التسيير من طرف وكالة مخصصة لهذا العرض [2]. كل هذه الأنظمة تساعد على توفير مستوى من ضمان الطاقة لمدة 3 أشهر على الأقل، و كل أشكال تخزين الطاقة تعكس مدى تشبث الدول الأوروبية بأنظمتها الوطنية للتخزين.

فيما يخص دول شرق أوروبا نلاحظ غياب مفهوم" الدفاع الطاقوي" في حال إنقطاع التموينات الطاقوية فهم لا يحزون على مخزونات كافية للطاقة التي لا تتعدى الأسبوعين.

❖ العائق الثاني تمحور في غياب إرادة سياسية للدول الأعضاء و أنانية بعض الدول الأوروبية التي تحبذ المقاربة الفردية. في الوقت الحاضر كل الإختلافات الموجودة بين الدول الأعضاء في ميدان "الطاقة المشتركة" تثير الكثير من الإلتباس حول التضامن الموجود في تلك الدول من جهة، و العلاقة الموجودة بين الإتحاد و أعضائه من جهة أخرى. عندما يتم تطبيق لقواعد المشتركة نجد غياب الصرامة لبعض الدول تجاه إلتزاماتها والمثال الأكثر تجليا هو التردد السياسي لدول الإتحاد في الميدان الطاقوي، و بناء أسواق

[1] - Directive 2006/67.ce du conseil du 24 Juillet 2006, **Journal official de l'union européenne**,08 /08/2006.
[2] - Lestranges Cedric, « **Géopolitique du Pétrole ,un Nouveau Marché, de Nouveaux risques des nouveaux Mondes** » Editions technip,2005 ,p92.

للكهرباء و الغاز ، فالسوق الوحيد الفعال هو السوق البريطاني أين يتم تبادل الموارد المنتجة محليا . أما السوق الأكثر رواجا على المستوى الإقليمي نجد الدول الإسكندنافية .

أما فيما يخص الحالات الأخرى ، الأمن التمويني يبقى مسألة حساسة تبحث على ضمانة الأطراف الفاعلة في المدى الطويل لصالح الشركات الطاقوية الكبرى. و تطالب كل من بريطانيا و هولندا و إسبانيا فصل الأسواق الطاقوية داخل الإتحاد الأوروبي، و هذه النظرة ترفضها ألمانيا و فرنسا التي أعلنت عن رفضها تفتيت الشركات الكبرى الطاقوية المدمجة. فماهية الأسباب الحقيقية للإعتراضات الموجودة داخل الإتحاد الأوروبي؟، تجدر الإشارة بأن الشركة الطاقوية القوية هي في الغالب ممثلة للمصالح الطاقوية للدولة التي تنتمي إليها، و في إطار التحولات الجيوسياسية المعاصرة أين يتم تحويل الموارد الطاقوية الطبيعية إلى قوة سياسية للدولة، أما الدول التي لا تحظى بموارد تحاول إيجاد طرق دفاعية مناسبة. فعلى سبيل المثال تريد فرنسا أن تقحم شركتها الغازية G.D .F لتشارك في المفاوضات مع العملاق الروسي غازبروم Gazprom ، عوض التفاعل مع تجمع هامشي. ومن ثمة نلاحظ الخلاف الفرنسي الألماني في هذه النقطة و مرده الخوف من الخسائر المالية، فبالرغم من المصاريف الطاقوية تبقى الطاقة تمثل مصدر دخل ضريبي لا غنى عنه للدول الأوروبية[1]. كما نشاهد التدخل المتزايد للإتحاد الأوروبي في صلاحيات الدول في مجال الطاقة، الشيء الذي يثير قلق دول كفرنسا خاصة عبر تنظيم و تحرير الأسواق. فزيادة السلطة التنظيمية للإتحاد الأوروبي في الميدان الطاقوي يعني النقل التدريجي للصلاحيات الوطنية فيما يخص القضايا الإستراتيجية نحو المستوى الجماعي رغم تحفظ الدول الأوروبية الكبرى.

- ❖ طموحات الزعامة و القيادة داخل الإتحاد الأوروبي:

[1] - Beaufort Hubert, **« Lutter contre le syndrome du Titanic 2006-2010 : le DEFI Pétrolier et ses conséquences »**, L'ouvrage Apparu Dans le Site Internet. http// **:Géopolitique,Atlas-Monds.net**/ Mai 2006.consulté e 17-04-2016.

فلو نعود إلى المذكرة التي طرحها مكتب الحكومة الفرنسية في جانفي 2006 أين تعتبر فرنسا نفسها كالدولة الأوروبية الرائدة في مجال التحكم في الطاقة. و مكافحة تبعات التغيرات المناخية. يزعم الفرنسيون بأن العديد من الميكانيزمات السياسية الطاقوية الأوروبية، قد إستخدمتها على المستوى الداخلي و بنجاعة [1]. و من الملاحظ أنّ فرنسا تريد الترويج لتصورها للأمن الطاقوي الأوروبي كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي، تقوم بتطبيق مخططها الخاص بالإستشراف الطاقوي بالإضافة للوسائل التي تريد إستخدامها. بينما يقوم الإتحاد الأوروبي بالتنسيق في هذا المجال[2]، فيما يخص تطوير سياسة الفعالية الطاقوية و تخفيض الإنبعاثات من الغاز تحاول فرنسا أن تطرح هذه الإنشغالات في المستوى الأوروبي، و تؤكد على أهمية التغير المناخي و ضرورة حل مشاكله أوروبيا[*]،و تتبع فرنسا هذه السياسة لأنها لا تساهم بقدر كبير في إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون كونها تعتمد على الطاقة المائية و الكهرومائية. بينما إختارت ألمانيا منحى آخر للتأثير على مقتضيات الأمن الطاقوي الأوروبي. و بدأت هذه السياسة في الرئاسة الألمانية للإتحاد الأوروبي، أين إقترحت ألمانيا أسسا للسياسة الطاقوية المشتركة على شاكلة المخطط الطاقوي الذي إمتد من 2007 إلى 2009 . أين تبنى المجلس الأوروبي ثلاث أهداف أساسية [*] و التي تؤشر على التأثير الألماني داخل الإتحاد الأوروبي [3]. و كانت ترمي ألمانيا إلى توطيد علاقات التعاون مع دول المنطقة المنتجة خاصة روسيا رغم معارضته دول شرق أوروبا مثل بولندا التي رفعت حقها في الفيتو لإعاقة إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و روسيا.

---

[1] - Mémorandum de la France : **pour une politique énergétique européenne dans une perspective de développement durable**. Janvier 2006, P38.

[2] - Ibid,P45.

[*] – نجد القانون الفرنسي المتعلق ببرنامج توجهات السياسة الطاقوية الفرنسية 13 جويلية 2005 المادة رقم 2 " مكافحة التغير المناخي يجب أن يتم عبر التحاد الأوروبي و تساند فرنسا هذا المسعى إلى حدود 2050 مصدر :

http// WWW.lejifrance.gov.fr/ Affichetexte.do ? consulté le 08-05-2016

[*] – نذكر من جملة هذه الأهداف نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إجمال الإنتاج إلى 20%و رفع نسبة الإستهلاك إلى 10 بالمائة فيما يخص الوقود البيولوجي إلى غاية 2020.

[3]-Plan D'action du Conseil européen(2007-2009) sur : **« une Politique énergétique pour L'Europe** »,les Conclusions de la présidence du conseil européen de Bruxelles,8 Mars 2007. P. 23.

و بالتالي برنامج عمل المجلس الأوروبي لفترة 2007-2010 المبني على أفكار اللجنة الأوروبية هو نتاج لإستنتاجات رئاسة المجلس الأوروبي في 8 مارس 2007. و هذا المخطط يضم التدابير الأولية للإتحاد فيما يخص الطاقة و التي يمكن أن تعتبر كتوجهات للسياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي للسنوات المقبلة[1].

فبرنامج عمل المجلس يوضح نفس التدابير التي إتخذتها اللجنة الأوروبيةة مع وضع نصب أعينها كيفيات تطبيقها. كل هذه الوثائق الرسمية عززت بالعديد من التقارير السنوية حول كل موضوع طاقوي يشكل أساسا قانونيا، و مؤسساتيا، و عماليا‌تيا يتناسب و تطبيق السياسة الطاقوية.

و هي إستجابة لأصحاب الرأي القائلين بعدم جدوى السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي، مع غياب الأسس القانونية الملائمة في هذا الإطار [2].

إن فعالية السياسة الأوروبية فيما يخص الطاقة يمكن أن توجه لها جملة من الإنتقادات، و هذا للعديد من الأسباب و بشكل خاص تتركز في عدم الملائمة للتوجهات السياسية في إطار السياقات الحالية في الميدان الطاقوي على المستوى الدول.

المبحث الثاني: الرهانات و التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي

يواجه الأمن الطاقوي الأوروبي مجموعة من التحديات القائمة على مقدرات علاقة القوة بين مختلف اللاعبين الرئيسيين داخل المعادلة الطاقوية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالمجالات السياسية ، الفضاءات الأمنية، و الأبعاد الإقتصادية .

بالإضافة إلى إدخال الترابطات الموجودة ضمن النسق الطاقوي الدولي لتدخل إيماءات قوية حول تلك التحديات المتعلقة بالأمن الطاقوي الأوروبي .

[1] - http// www.Taurillon.org/« **une politique –européenne- de –L'énergie –a-petit-pas** » consulté le 17-04-2016.
[2]- Plan d'action du Conseil Européen, op.cit. p. 16.

1 -التحديات الجيوسياسية للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي :

إنّ الرهانات الجيوسياسية للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي متشعبة و معقدة و هي تمثل نتاج المعادلات الجيواستراتيجية بين القوى الكبرى، و الفاعلين الإقليميين و الدوليين الذين يتدخلون بطريقة أو بأخرى على مسارات الإتحاد الأوروبي.

إن الحديث عن أمن الطاقة في الحدود الجغرافية الأوروبية، يحملنا بصفة مباشرة إلى الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد الجيوسياسية، و هنا لابد الحديث عن التحديات التي تمثلها مناطق الإنتاج الرئيسية للطاقة و ذلك على صعيد محورين هما:

- ✓**أ** المنطقة الإستراتيجية للشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا التي تمثل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى القارة الإفريقية.
- ✓**ب** المنطقة الإستراتيجية الأوراسية التي تضم آسيا الوسطى و حوض قزوين و على وجه الخصوص روسيا و النرويج.

كما أنّ المعادلة الجيوسياسية للأمن الطاقوي الأوروبي تلقى بضلالها على مناطق العبور الإستراتيجية للإمدادات الطاقوية، و في هذا المجال يمكن التطرق إلى 3 مستويات:

- ✓الدور الإستراتيجي لتركيا كمنطقة عبور محورية تنقل الطاقة نحو غرب أوروبا .
- ✓المكانة الروسية و علاقاتها بدول شرق أوروبا كمناطق عبور إستراتيجية للأنابيب الطاقوية.
- ✓تحديات مناطق العبور عبر أوكرانيا.

➢ **التحديات المتعلقة بمناطق الإنتاج**

➢ **تحديات متعلقة بمنطقة الشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا (الضفة الجنوبية للمتوسط و إفريقيا)**

- **تحديات الأمن الطاقوي الأوروبي و علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط**

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أحد أكبر مصدري الطاقة على المستوى الدولي و ذلك منذ النصف الثاني من القرن 20 ، و شكل النفط محط الرهانات بين الدول الكبرى للسيطرة على هذه المنطقة. و بالتالي يمكن القول بأن الشرق الأوسط هو قلب جيوسياسية النفط الدولي. و لعل أنّ المملكة العربية السعودية، تلعب فيه دورا محوريا في إمدادات النفط والغاز نظرا لإنخفاض تكاليف الإنتاج ، ناهيك عن الإحتياطات التي تصل إلى حوالي 62% من الإحتياطات العالمية التي قد تدوم 80عاما وتزخر ب 40% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي [1]. خاصة دولة قطر التي تصدر الغاز المسال، و أدت أسعار النفط المرتفعة إلى تخوف الأوروبيين من إعتمادها على إمدادات الطاقة الروسية أين نلاحظ الطلب الكبير على المستوى العالمي على الغاز المسال خاصة في أوقات الذروة و الأزمات، و تملك أوروبا 5% من الغاز المميع و قد يصل إلى 25% سنة 2020 حسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة[2].

- **رهانات الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي عبر محور الضفة الجنوبية للمتوسط**

تفتقر الضفة الشمالية للمتوسط لمصادر الطاقة ذات المنشأ الأحفوري في الوقت نفسه تزخر دول جنوب المتوسط النامية بإحتياطات هامة من مصادر الطاقة، فالمعادلة الطاقوية المتوسطية قائمة على الفوارق الجيوسياسية و الإقتصادية بين الضفتين:

- ✓ **الضفة الشمالية للمتوسط:** تستورد كل من إسبانيا ، البرتغال، إيطاليا، وفرنسا 10% من النفط العالمي. و تقدر الواردات الطاقوية الإيطالية من الغاز الطبيعي بحوالي 8%من إجمال الواردات العالمية، أما إسبانيا فإنها تستورد 6% من الغاز الطبيعي المميع من مجمل الواردات العالمية[3].

[1]– جان شرو، "الحرب الأفغانية في سلسلة الصر اع الدولي على البترول في الشرق الأوسط"، لبنان، **مجلة الدفاع اللبناني**، ع41، جويلية 2007. ص 63

[2]– كاميلا برورنسكي، **مرجع سابق الذكر**، ص 122.

[3] -Monsef Ben Abdallah, Samir Allal, **Vers Une Communauté Euro-méditerranéenne de L'énergie**, Institut Prospective Economique du Monde Méditerranéen, Mai,2013,P25.

✓ **الضفة الجنوبية للمتوسط:** و هنا سنتحدث عن الجزائر و ليبيا بحكم أنهما عضوان لدى منطقة الدول المصدرة للنفط، و تحتل الجزائر المرتبة 14 من الإنتاج العالمي للنفط و المرتبة 15 بالنسبة لليبيا، كما تمثل 4.5% من الإنتاج العالمي للنفط لكل منهما. كما أنّ لكل من الجزائر و ليبيا دورا هاما في المعادلة الطاقوية للإتحاد الأوروبي في علاقته مع دول جنوب المتوسط. و إذا ما إعتبرنا العلاقات الأورومتوسطية بكل أبعادها نجد أنّ الإتحاد الأوروبي يستهلك 3 أرباع إنتاج الضفة الجنوبية للمتوسط من الغاز الطبيعي و النفط[1].

و تستخدم دول المغرب العربي الغاز كورقة سياسية للتعامل مع الإتحاد الأوروبي، ويترجم ذلك بوجود العديد من الخيارات نظرا للاحتياطات الكبيرة التي تزخر بها. ضف إلى ذلك القرب الجغرافي من مناطق الإستهلاك مع وجود إمكانية نقل الموارد الطاقوية بأنابيب أثبتت نجاعتها و ناقلات نفطية، و حسب إحصائيات 2007 تصدر الجزائر حوالي 46% من مجموع صادرات الغاز المميع ، أما مصر بحوالي 21% ، و ليبيا 3%[2].

- **تحديات الأمن الطاقوي الأوروبي و علاقته بغرب ووسط إفريقيا**

تحضى إفريقيا بإهتمام الإتحاد الأوروبي، و هذا منذ القدم خاصة و أن هذه المنطقة ستساهم في رفع الإنتاج العالمي من النفط. فعلى سبي المثال تنتج أنغولا في 2005 مليون برميل من النفط يوميا، كما هي عضو في منظمة الأوبيك منذ 2006 . و تعد منطقة غرب إفريقيا جد غنية بالنفط أين وصل الإنتاج إلى 1.1مليون برميل يوميا.

و تستحوذ إفريقيا على حوالي 95% من مجموع صادراتها النفطية على تسويق مباشر نحو أسواق أوروبا الغربية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية . فيشكل النفط

[1] -Aurelia Mané- Estrada ,**Sécurité Energétique entre Méditerranée occidentale : Nouveaux Facteurs, Nouvelles Politiques, un Regard Espagnol**, Paris : IFRi ,octobre,2008,P43.
[2] - IBID,PP44.

الإفريقي ورقة بديلة لمواجهة الضغوط الروسية الممارسة على أوروبا، أو حدوث أزمات في الشرق الأوسط و حوض قزوين[1].

و يتميز النفط الإفريقي بالجودة غير أنّه صعب الإستخراج لذلك فهو أقل تنافسية نظرا لتكلفته بالإضافة إلى الدواعي الأمنية بسبب النزاعات، و الحروب. و بالرغم من ذلك تغامر العديد من الشركات المتعددة الجنسيات لتستثمر في تلك الحقول بالنظر إلى رهانات العائدات المالية، و يعد النفط و الغاز لب إقتصاديات الدول الإفريقية في وسط و غرب إفريقيا . بالرغم من الإحتياطات الضئيلة نسبيا من مخزونات النفط العالمي 9.5 %إلا أنّ إفريقيا تحتل المرتبة الثالثة لمناطق الإنتاج العالمي و تنتج 9.3مليون برميل يوميا من النفط أي 11.4% لإنتاج النفط عالميا ، و تنتج 163 مليار متر مكعب من الغاز سنويا[2].

و الملاحظ أنّ هناك تنافس شديد بين الأمريكيين و الأوروبيي ن و الصينيين على النفط الإفريقي، لذلك ركز الإتحاد الأوروبي جهوده في صورة دعم إقتصادي و تنموي لبناء عملية الشراكة للمحافظة على مصالحها التقليدية في المنطقة[3].

فتقليديا كانت أوروبا تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ تقليدية و في إطار لعبة الصراع الكبرى تورطت القوى الكبرى في زعزعة حالة الإستقرار في مناطق الإنتاج النفطي الإفريقي. و أدّى ذلك لتقويض جهود التنمية خاصة التدخلات السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في أنظمة الحكم الإفريقية و أدى ذلك إلى الهجمات على هذه المصالح كما حدث في خليج غينيا و نيجيريا[4].

---

[1]- Aurilia ,Marré Estrada ,OP .Cit,23.

[2]– يوسف عودة، " الصومال أرض النفط و اليورانيوم"، **مجلة الجيش اللبناني**، لبنان،ع 259، جانفي، 2007، ص 2.

[3]- Agusta Conchigelia, « **Quelle Stratégie de développement Après la Guerres, de l'or Noir en Angola** », Paris, le Monde Diplomatique, Mai, 2008,p13 .

[4]- Samuele Furfari, op.cit, PP 179-192.

➢ **تحديات المنطقة الإستراتيجية الأوراسية**

➢ **روسيا و النرويج و آسيا الوسطى أو حوض قزوين**

- **روسيا كلاعب طاقوي إستراتيجي** : تمكنت روسيا من إستعادة قوتها و حضورها الجيوسياسي ، و مرد ذلك واردات تصدير الطاقة و الأسلحة أين بسطت الدولة في ظل حكومة بوتين يدها على قطاع الطاقة الشيء الذي وفر للدولة موارد مالية كبرى وصلت إلى 800 مليار دولار في 2006. و يعتبر ملف الطاقة قضية جوهرية بين روسيا و أوروبا[1].

فروسيا كقوة نفطية عالمية تطرح نفسها بديلا لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروب ا لكن إسعادة روسيا لقوتها و تلويحها بإستخدام الطاقة كسلاح اعادت المخاوف التاريخية الأوروبية و حتى الأمريكية، و مع إمكانية عودة روسيا كفاعل أساسي في المنطقة الأوراسية و بالتالي كفاعل رئيسي دولي في العلاقات الدولية[*].

تمتلك روسيا كما يبينه الجدول الأتي إمكانيات طاقوية جد معتبرة

الإحتياطات الطاقوية الروسية 2014	تقديرات
الغاز الطبيعي	32000 مليار متر2
البترول	14 مليار طن
الفحم	157 مليار طن
اليورانيوم	2990 طن

جدول رقم (1): يبين ترتيب روسيا في الطاقة العالمية ATE 2009

و بلغت نسبة الصادرات الروسية من الطاقة نحو أوروب ا حوالي 45% من حجم صادراته أين نجد البترول بنسبة 80% و الغاز الطبيعي بنسبة 36% ، و نلاحظ مدى شدة

[1]-Jacub M .Godzimirski, **Grands Enjeux dans le Grand Nord : les Relations Norvège et leurs implication pour L'EU**, Paris, IFRI, décembre 2007, p 5.

*– يقول هارولد ماكندر: " من يحكم شرق أوروبايهيمن على منطقة القلب ، و من يحكم منطقة القلب (روسيا) يسيطر على الجزيرة العالمية (أوراسيا) و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله.

الإرتباط الطاقوي بين أسواق الإنتاج الروسية و المستهلكين الأوروبيين. و الحقيقة أنّ الإتحاد الأوروبي في تبعية للغاز الروسي، لذلك يبحث عن طرق تنويع مصادر إمداداته. و في الجهة المقابلة تبقى روسيا مرتبطة بالأسواق الأوروبية، و بالتالي هي الأخرى تسعى لتنويع زبائنها خاصة الأسيويين كالصين و اليابان .

➢ **دور منطقة "حوض قزوين و آسيا الوسطى على الأمن الطاقوي الأوروبي.**

http://www.eegas.com/europipe.htm*Eurasian Gas Transportation System*

الخارطة رقم 01 تبين خطوط شبكات الإمتدادات الطاقوية عبر أوراسيا

قدرت وكالة المعلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها بشأن الإحتياطات النفطية في حوض قزوين ب 218 مليار برميل، و سيصل الإنتاج فيها إلى حدود 4.5 مليون برميل

في المستقبل القريب [1]. و تمتلك تركمانستان أكبر إحتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي ب 101 تريليون قدم مكعب.

و تملك دول (تركمانستان، أوزباكستان، كزاخستان) من الغاز الطبيعي أكثر ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية [2]. و منطقة حوض قزوين هي مسرح تنافس دولي نظرا لرهاناته الكبرى .

- التأثير الروسي الذي يبحث عن إسترجاع قوته في المنطقة ، حيث أشارت إلى ضرورة بناء خطوط إمدادات عبر الأنابيب إلى البحر المتوسط من تركيا، مما يعني أنّ بحر قزوين أصبح رهانا نفطيا و غازيا ضخما و مصدرا حيويا لإمدادات الطاقة نحو الأسواق الغربية الأسيوية ، و هذا ما أكده "ديكشيني"عندما قال :

"**لا أعرف يوما، ظهرت فيه بشكل مفاجئ منطقة ما، أصبحت إستراتيجية كبحر قزوين**" [3].

فنظرا للموقع الجيوإستراتيجي لبحر قزوين في لعبة الصراع على المنطقة الأوراسية بحيث نجدها تجاورها روسيا، إيران،كازاخستان، تركمانستان ، حتم الصراع حول تقاسم الموارد الطاقوية:

- الدور الأمريكي الساعي إلى إحتواء الجمهوريات السوفياتية المستقلة .
- الدور الصيني المتنامي و الهند و إيران و تركيا في المنطقة.
- أما التواجد الأوروبي فهو لا يعكس القوة الإقتصادية الأوروبية نظرا للبعد الجيوسياسي و دور الفاعل الروسي و الصيني، لكن تفطنت أوروبا للرهانات

[1]– أيان رتليدج، " **العطش إلى النفط**"، **مرجع سابق الذكر**، ص 63.

[2]– فياكو مولوشياني، " **المخاطر و الغموض في الأسواق العالمية المتغيرة: سياسات الطاقة في أوروبا**" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية ، نوفمبر، 2008، ص 28.

[3]– أيان رتليدج، مرجع سابق الذكر، ص 63.

الطاقوية الجديدة، وضرورة تنويع مصادر تموينها الطاقوي [1]، رغم الصراعات والنزاعات السياسية و الإثنية في المنطقة.

الخارطة رقم 02 تبين الخارطة الطاقوية في حوض قزوين

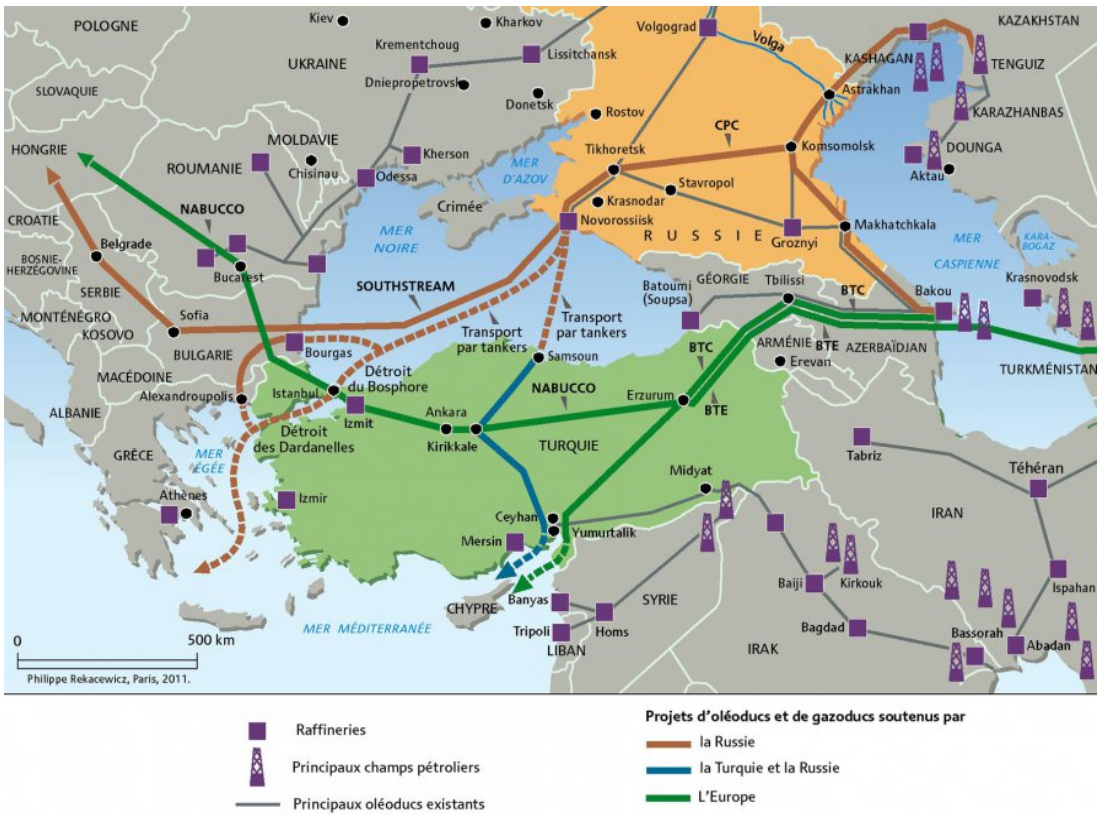

المصدر Philippe Rekacenwicz www :http//blog.mondediplomatique.net

➢التحديات المتعلقة بمناطق العبور

➢ الدور الإستراتيجي لتركيا كمنطقة عبور محورية لنقل الطاقة نحو أوروب ا الغربية

تعتبر تركيا كمنطقة جيوستراتيجية جسرا محوريا لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب أي من مناطق الإنتاج، حوض قزوين،روسيا، الشرق الأوسط نحو أوروبا الغربية. لكنها تثير العديد من المخاوف لدى الأوربيين فمن جهة زيادة سوقها المحلي لطلب الطاقوي قد يكون ذلك على حساب أوروبا المستهلكة للطاقة، كما تعتبر تركيا منفذ للغاز

[1]– أحمد علو: " الصراع على أوراسيا و تطويق الدب الروسي"، **مجلة الجيش**، لبنان، ع 290، أكتوبر، 2008.ص 125.

الإيراني في حال توتر العلاقات بين إيران و الغرب، و في نفس الوقت تعتبر إيران ثاني مزود لتركيا بالغاز الطبيعي بعد روسيا.

- **روسيا كمنطقة عبور إستراتيجية لأنابيب الطاقة**

يمكن أن تختزل الدور الروسي بكل أبعاده الجيوسياسية كمنطقة إنتاج عبور بالنسبة للأسواق الإستهلاكية في إشكالية الخلافات الجوهرية بين روسيا و جيرانها كأوكرانيا و روسيا البيضاء التي تلقي بضلالها عبر الأمن الطاقوي الأوروبي عبر إمدادات الغاز و البترول و هنا نستشف البعدين الجيوإقتصادي و الجيوسياسي في علاقات روسيا مع بلدان العبور خاصة مع وجود خطر عدم إيجاد طرق بديلة[1].

- **رهانات مناطق العبور منطقة أوكرانيا**

بعد أن تمكنت جمهورية أوكرانيا إنتزاع إستقلالها عن الإتحاد السوفياتي سابقا رفعت روسيا من دعمها للأسعار التي كانت تغطيها مؤسسات الإتحاد السوفياتي في السابق. وبدأت روسيا برفع أسعار صادراتها النفطية بما يتناسب و مستويات السوق العالمية للنفط الشيء الذي أدى إلى بروز الأزمة النفطية الروسية الأوكرانية، التي كانت عبارة عن حلقة من حلقات النزاعات طويلة الأمد التي تجمع روسيا و الدول المجاورة لها. و تعود أولى بوادر تلك الإختلافات إلى الأزمة التي نشبت مع تركمانستان حول أسعار الغاز، و صوت أعضاء البرلمان الروسي على قانون يلزم الدول المستقلة من الإتحاد السوفياتي و هي كالتالي: "جورجيا،مولدافيا،أوكرانيا، و دول البلطيق" لدفع أثمان الغاز بما يماثلها في الأسواق العالمية أي حسب الأسعار الأوروبية للغاز [2].

[1] - James Sherr ,**L'Etat Ukrainien :Entre la Faiblesse Intérieure et la Dépendance Extérieur**, Paris ,IFRI ,Mars,2006, pp 20-21.

[2]– دفيد هويل و كارول نخلة، مرجع سابق، ص 173.

الخارطة رقم 03 تبين أنابيب نقل الطاقة عبر أوكرانيا

المصدر Source: Major natural gas transit pipelines flowing trough Ukraine. Source: US EIA, 2015

.

تشكل منطقة أوكرانيا مفصلا جيوسياسيا للصراع بين القوى الكبرى الروسية والأمريكية، في إطار توسع حلف الناتو، مع الأخذ بعين الإعتبار بالتصورات الأوروبية لتلك المنطقة. فمن غير المعقول تصور سياسة أوروبية موجهة إلى أوكرانيا دون الأخذ بعين الإعتبار المحددات المرتبطة بروسيا [1]، الشيء الذي يظهر وجود علاقة وطيدة بين الملفات الإستراتيجية الكبرى و الملف الطاقوي في تلك المنطقة.

رغم أن الأزمة الطاقوية الأوكرانية الروسية لم تدم إلا أسبوع فإنه نتج عنها إرهاصات و تابعات مباشرة على نقص مستويات الإيرادات الطاقوية الأوروبية.

[1]– المرجع نفسه، ص 173.

و إذا ما قارّنا هذه الأزمة بالصدمة البترولية في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي فإن هذه الأخيرة دامت عدة شهور .فكانت فترة أسبوع كافية أن تخلط أوراق الطاقة الأوروبية خاصة و أنّ تلك الأزمة رافقت إرتفاع أسعار النفط[1].

إعتبرت أوكرانيا هذه الأزمة بمثابة إبتزاز روسي لإضعاف الشركة الأوكرانية NaftaGaz و ذلك عبر حرمانها من مداخيل حقوق العبور .

التي تصل إلى 2,2 مليار دولار، و جعل الشركة الروسية غاز بروم تسيطر على شبكة أنابيب نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية ، و محاولة منها للضغط على روسيا قررت الحكومة الأوكرانية رفع سعر إيجار القاعدة العسكرية الروسية الواقعة على ضفاف البحر الأسود. حيث أنّ روسيا تحاول إخضاع علاقاتها الطاقوية على الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفياتي لمستويات أسعار النفط الدولية، و ذلك بالعودة إلى حزمة الأسعار المطابقة على الزبون الأوروبي[2].

فمن جهة روسيا تريد أن تبقى على مناطق أوروبا الوسطى، تحت نفوذها و أن ترفع الأسعار الطاقوية من المواد الخام المصدرة إليها خاصة بعد نجاح الثورة البرتقالية في أوكرانيا ديسمبر 2004. أين كانت روسيا تبيع أوكرانيا الغاز بسعره الحقيقي و تعيد أوكراني بيعه بأسعار مرتفعة.

أكدت الأزمة الطاقوية الأوكرانية الروسية في نهاية 2005، على الدور المركزي لمحدد الطاقة في الدبلوماسية الروسية و تداعيات ذلك على الإتحاد الأوروبي. [3]

و تأزمت الأوضاع داخل أوروبا أين تم إتهام روسيا بإستخدامها السلاح الطاقة ضد زبائنها، و تعالت الأصوات الأوروبية المنادية في بلورة سياسة مشتركة أوروبية في مجال الطاقة لمواجهة التحركات الروسية و التي تهدد الآمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي. مع

[1]- Amand Dubien, « **Russie –Ukraine : des résonance Energétiques** », Paris, IFRI, Mai,2007,P12.
[2] - James Sherr, op.cite, 2005, PP 14-22.
[3]- IBID, pp 14-22.

الضغط على روسيا من أجل فتح أسواق الطاقة أمام المستثمرين الأجانب ، وكانت لهذه الأزمة تداعيات على الوعي الأوروبي بضرورة التطرق لمعالجة مسألة أمنه الطاقوي، ضمن أعلى المستويات. و ذلك عبر صيانة الأطر التقليدية القائمة على تعامل كل دولة على حدى بما يخدم مصالحها الطاقوية، و بالتالي على أساس منظور معادلة أمنها الطاقوية الوطنية.

و جعل مسألة الأمن الطاقوي هدفا مشتركا لجميع أعضاء الإتحاد الأوروبي، و رفع مسألة الأمن الطاقوي إلى درجة الأولوية التي يجب معالجتها و إيجاد بدائل و حلول قادرة على التعامل مع روسيا كمصدر، و أوكرانيا كمنطقة عبور.

ثانيا : الرهانات الجيو أمنية للأمن الطاقوي الأوروبي

و هنا سنتطرق إلى الأبعاد العسكرية و الأمنية في حماية الإمدادات الطاقوية للإتحاد الأوروبي تحت تأثير تنامي أشكال و أنواع جديدة من التهديدات التي قد تمس محددات البنية التحتية الرئيسية لقطاع الطاقة. سواء لدى مناطق الإنتاج أو العبور أو الدول المستهلكة أو تهدد الملاحة البحرية خاصة لأهم المضايق الرئيسية لعبور الطاقة المتجهة نحو الأسواق الإستهلاكية.

- **أمننة المضايق البحرية الإستراتيجية المرتبطة بنقل الطاقة إلى أوروبا**

تعتبر المضايق البحرية كرهان إستراتيجي من المنطلق الأمني لعبور الطاقة نحو أوروبا خاصة مع ظهور تهديدات لا تماثلية كالإرهاب. و الملاحظ أنّ غالبية مناطق الإنتاج تتمركز بالقرب من المضايق البحرية، و بالتالي فهي تشكل صمامات أمان لإمدادات الطاقة في نفس الوقت هي مناطق يجب تأمينها بأي ثمن كمضيق هرمز، باب المندب ، قناة السويس، مضيق البوسفور، و مضيق جبل طارق.

➢ **أمننة خطوط الملاحة البحرية لنقل إمدادات الطاقة إلى أوروبا**

يشكل الأمن البحري أحد إهتمامات حقل الدراسات الإستراتيجية فهو شديد الارتباط بالأمن الدولي و الإقليمي، و لابد هنا من الإشارة إلى أشكال التهديدات كالقرصنة ، الإرهاب و الجرائم البحرية المنظمة[1].

كما تعتبر القرصنة من أهم التهديدات التي تواجه خطوط الإمداد، كخليج الصومال [2]. و يعتبر الهاجس الأمني معطى رئيسي لصناع القرار الأوروبيي ن في تعاملاتهم مع الدول المنتجة للطاقة، و هذا عبر تقسيمهم إلى دول "آمنة" و " غير آمنة". و في هذا الصدد تعتبر منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا غير مستقرة أمنيا، كمناطق يمكن أن تتدخل فيها لتفرض إرادتها و تحتكر الإنتاجات الطاقوية فيها ، لكن مع وجود منافسة شرسة لدول حليفة كالولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى الصين.

أما الحالة الروسية فهي حالة معقدة أمنيا لإمدادات الطاقة الأوروبية، بالخصوص مشاكل الجيوأمنية في أوروبا الوسطى كالحالة الأوكرانية. لذلك تسعى أوروبا لتجنب العملاق الروسي عبر إيجاد سبل أخرى لنقل الطاقة من مناطق أخرى أكثر أمنا كتركيا، لكن الحقيقة الجيوأمنية تشير أنه من الصعب على أوروبا ، تجنب روسيا و إيجاد بدائل عن الشريك الروسي.

ثالثا: الرهانات الجيو إقتصادية للأمن الطاقوي الأوروبي

لعل أن أهم الإشكاليات التي تواجه أوروب ا إقتصاديا في مجال الطاقة هو الطرح الإستراتيجي الروسي الممثل عبر الشركة الروسية غاز بروم GazProm[3] . و القائمة على تنويع زبائنها شرقا أي الذهاب نحو آسيا المتعطشة للطاقة الروسية ، وهذا كرد فعل

[1]– أشرف سليمان غربال، **الأمن البحري و مشكلاته المحتملة في منطقة الشرق الأوسط**، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، قضايا، ع20، أوت 2006.ص21.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 21.

[3]– المرجع نفسه، ص 21.

مباشر على الإستراتيجيات الأوروبيةة الرامية لتنويع مصادر إمداداتها من الغاز و البترول لتنعتق من التبعية الطاقويةة لروسيا. ومع إرادة ا لإتحاد الأوروبي، تسيير و مراقبة شبكات أنابيب نقل الطاقة نحوه مع التوجه إلى كسب عقود تجارية طويلة الأمد مع مناطق إنتاج الطاقة في آسيا الوسطى و جنوب المتوسط. وهذا كله يدخلها في غمار صراع إقتصادي مع الطرف الروسي.

➢ تحديات سوق الطاقة الأوروبي و علاقاتها بشركة غازبروم الروسية

تعتبر روسيا قطاع الطاقة كمحرك رئيسي لقوتها، و لبناء سياستها الخارجية مع الفاعليين الدوليين و تمثل شركة غاز بروم جوهر البعد الجيوإقتصادي " لإرادة القوة" الروسية الساعية لإمتلاك أسواق داخلية مستهلكة للطاقة داخل الإتحاد الأوروبي[1].

و يمكن تلخيص إستراتيجية غاز بروم في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي في:

- ✓التغلغل التدريجي ضمن الأسواق الداخلية للإتحاد الأوروبي.
- ✓إستراتيجية الإستحواذ التدريجي في حصص الشركات إدارة و مراقبة شبكة أنابيب نقل الغاز لدى دول العبور[2].

➢ رهانات شبكة أنابيب النقل الغاز و النفط نحو الإتحاد الأوروبي

هنالك جملة من التحديات المرتبطة بشبكة نقل الطاقة للإتحاد الأوروبي ، و هي في الحقيقة تشكل مصلحة متبادلة بين المستهلكيين و الموردين الطاقويين بالنسبة لأوروب ا هدفها هو تأمين المنافذ إلى منابع الطاقة في مناطق الإنتاج ، أما المنتجيين يريدون ضمان منافذ لصادراتهم نحو الأسواق الإستهلاكية. وتترجم هذه المصالح في بناء شبكة من أنابيب نقل إمدادات الطاقة، لكن مثل هذه المقاربة تمثل طرحا متضاربا ، فمن جهة تلك الشبكات تسمح للإتحاد الأوروبي من تنويع إمداداتهم. و بالتالي ينقص من تبعيتهم الشديدة للطرف

[1] - Catherine Locatelli, **L'UE Aiguillon des stratégies de Gazprom** ?, Paris : IFRI, Février 2008, P 8.

[2] - Ibid, pp 13-24.

الروسي مما يعزز الأمن الطاقوي الأوروبي، و من جهة أخرى قد تكون هذه الشبكات بمثابة قنوات تستخدمها روسيا كورقة جيوإقتصادية لتنويع جملة زبائنها الطاقويين خاصة في الأسواق الأسيوية التي يزداد طلبها للطاقة، الأمر الذي يعطي لروسيا الكثير من هوامش المناورة للضغط على الإتحاد الأوروبي، و في هذا المجال يمكن أن يشير إلى بعض هذه الشبكات الناقلة للطاقة نحو أوروبا[1].

- **شبكات نقل الطاقة الروسية نحو أوروبا**

✓ **خط الإمداد الطاقوي شمال أوروبا**

و بدأ هذا المشروع سنة 2005 وقدرت تكلفته بأربعة مليارات أورو و هو مشروع ألماني روسي، يسمح بنقل الغاز الروسي نحو دول البلطيق و أوروب ا الغربية، مع تحاشي مناطق نقل الطاقة التقليدية أوكرانيا و أوروبا الشرقية.

يمتد هذا الخط على مسافة 1189 كلم من خليج فنلندا عبر مياه البلطيق وصولا إلى ألمانيا[2].

✓ **مشروع خط نقل الطاقة الجنوبي**

و هو مشروع إستراتيجي وجد لمنافسة مشروع نابوكو، الذي يريد بنائه الغرب ليربط مصادر الطاقة في حوض قزوين وآسيا الوسطى بالإتحاد الأوروبي، مع تحاشي الأراضي الروسية و المرور جنوبا عبر تركيا. أما المشروع الروسي فهو يركز على مشروع نقل الغاز من تركمانستان و كازاخستان، الذي سيدعم خط إمداد الغاز الجنوبي لإضعاف المشروع الغربي الممثل في خط نابوكو.

✓ **خط نقل الغاز (السيل الأزرق)**

و هو يمر عبر روسيا، تركيا مرورا بالبحر الأسود متجنبا مروره عبر دول أوروبا الشرقية و أوكرانيا. و هو مشروع روسي إيطالي أبرم سنة 1998، و قدرت تكلفة إنجازه 3

[1] -Samuele Furfari, op.cit, 109.
[2]-IBID, p 121.

مليار دولار بمسافة قدرها 1213 كلم، و يمثل هذا المشروع الإرادة الروسية في تنويع الزبائن و طرق نقل الغاز . رغم أنّ هذا المشروع لا يعمل إلا بنسبة الربع من إمكانيته ، إلا أنّ ذلك يحمل "إشارة دلالية للإرادة الإستراتيجية الروسية الرامية للهيمنة الطاقوية، و جعل نفسها كفاعل لا يمكن أن نستغني عنه أوروبا طاقويا، بحيث يتيح هذه الخط لروسيا قدرة تصدير نفطها إلى إسرائيل ، جنوب أوروبا و حتى إلى جنوب إيطاليا المزود حاليا بالغاز الجزائري والليبي. علاوة عن ذلك يسمح بإمكانية تصدير الغاز الأتي من تركمانستان بإستعمال نفس الأنابيب إلى الإتحاد الأوروبي[1].

[1] - Thomas , Gomart, **« Les Trois Enjeux du partenariat entre l'union Européenne et la Russie** »,politique Étrangère, N°2,été 2004, 69eme Année, Institut Français des relations internationales,2010 ,PP 391-394.

الخارطة رقم 04 تبين المشاريع البديلة للطاقة لتجنب روسيا

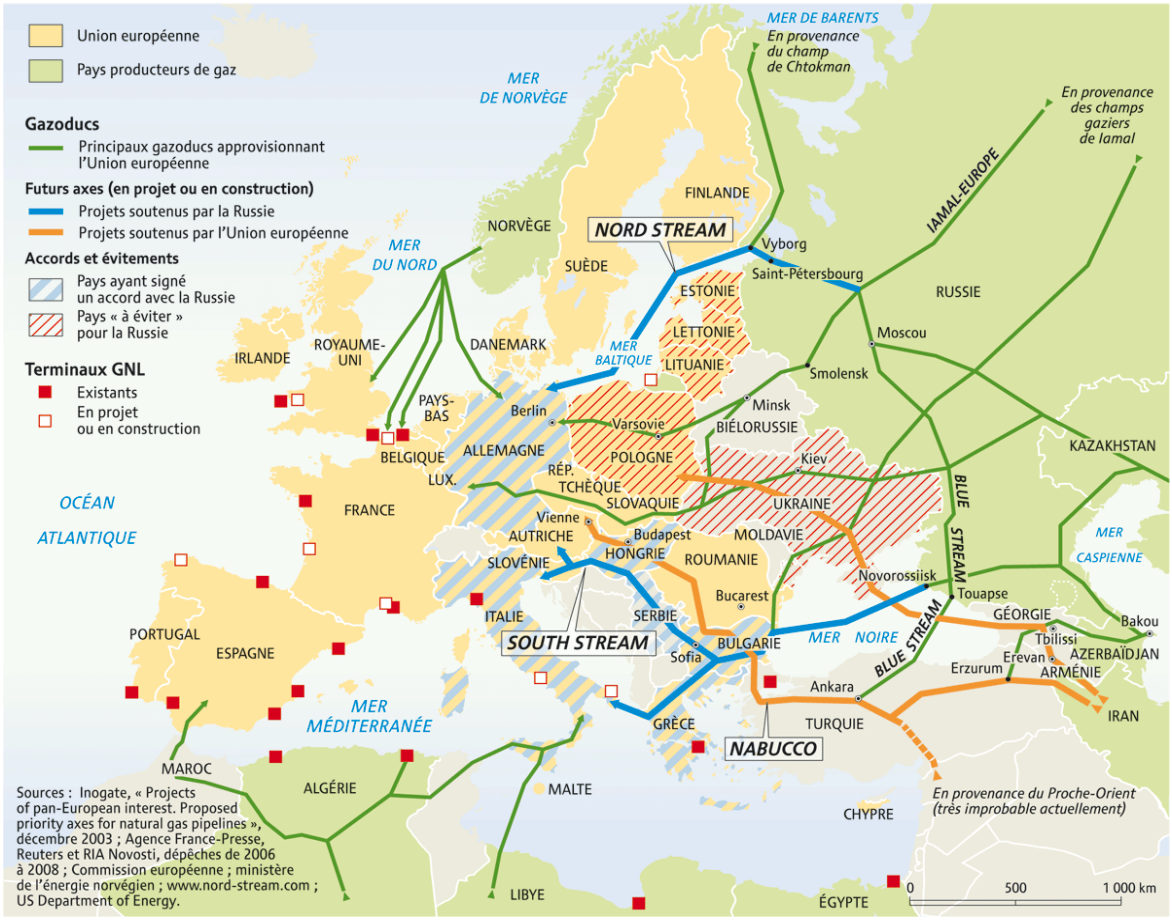

المصدر: www.http//:nord.stream.com

✓**مشروع خط نابوكو** : و جاء هذا المشروع لنقل الطاقة من حوض قزوين و آسيا الوسطى إلى الإتحاد الأوروبي ، و هذا مرورا بتركيا أين ينطلق هذا الخط لينقل غاز بحر قزوين عبر ممرين: الممر الأول عبر تركيا ، بلغاريا، رومانيا و المجر، وصولا إلى النمسا بمسافة 3500 كلم ثم يتفرع نحو ألمانيا و إيطاليا، و تقدر تكلفة هذا المشروع ب 4.4 مليار دولار.

الممر الثاني يأتي من تركيا و يمر عبر شمال اليونان ليصل إلى النمسا. و يحظى هذا المشروع بأهمية إستراتيجية بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي ،خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، و الهدف من هذا المشروع هو التخلص من هيمنة روسيا على إمداد

الطاقة لأوروبا رغم أن هذا المشروع لا يزيل نهائيا التبعية الأوروبية لروسيا ، إلا أنه يسمح لأوروبا بتنويع طرق و مصادر إمداداتها مع إمكانية الوصول إلى الغاز الإيراني[1].

✓ **مشروع باكو، تبليسي ، جيهان BTC**

يرمي هذا المشروع إلى نقل الطاقة من حوض قزوين إلى أوروبا و يمتد على 1750 كلم بتكلفة 3.6 مليار دولار. و يحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي لكسب معركة أنابيب النفط مع روسيا و الهدف من هذا المشروع هو تجنب بعض الهواجس[2].

- ✓ هاجس أن تكون روسيا محتكرة لطرق العبور
- ✓ هاجس أن تكون طرق التصدير منتهية بمنطقة الخليج و إيران، فهذا الأمر غير مرغوب فيه لدى الغرب لتحقيق أمنه الطاقوي.
- ✓ مروره عبر تركيا، الحليف الإستراتجي للغرب NATO، سيقيد هذه الأخيرة برسوم مرور النفط و يعتبر ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط منفذا أمنا للطاقة نحو أوروبا.
- ✓ إنشاء شبكة تحتية متعددة الأطراف تشكل ساحة جيو إقتصادية للوصول إلى أهداف إستراتيجية كتوسع NATO للإطاحة بأي تقارب روسي –إيراني في تشكيل تحالف إقتصادي موازي[3].

---

[1] - Thumanas Michaelin, « **Diversification des Ressources la Meilleur Stratégie pour les Relations énergétiques Russie -UE**, « Institut Français des relations internationales, IFRI, May 2006, Paris 63.

[2] -Belkin Paup, **The Europeans Energy Security Challenge ,Congressional Research Service (CRS),Report for Congress**, Washington DC,Jaunuary,2008.

[3]– صالح محمد الغثلان، **الصراع على بحر قزوين: دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس** ، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2008، ص 13.

✓ **مشروع MEDGAZ لنقل الغاز الجزائري نحو إسبانيا**[1]

إنطلق هذا المشروع في 2007 لنقل الغاز الطبيعي الجزائري على مسافة 210 كلم بحري و ينبع من حاسي رمل، تقدر تكلفته 900 مليون أورو، طاقة تصديره 8 مليار متر مكعب سنويا دون أن تمر هذه الأنابيب عبر المغرب كخط موازي لأنبوب Pedro Duran Farrell الذي يمر عبر الأراضي المغربية.

✓ **_ مشروع GALCI** [2]

و هو الذي يجمع بين الجزائر و إيطاليا و فرنسا عبر جزيرة سردينيا.

ويعرف بخط أونريكو ماتايENRICO MATTEI ففي بادئ الأمر يربط بين الجزائر و سردينيا مباشرة ، ومن ثمة يتفرغ نحو إيطاليا و فرنسا، و تملك سوناطراك 40 % من المشروع، تبلغ تكلفة هذا المشروع 2 مليار أورو[3].

✓ **مشروع السيل الأخضر GREEN STREAM0020**

لنقل الغاز بين ليبيا وإيطاليا عبر صقلية و هذا منذ 2004 لربط ليبيا بإيطاليا عبر جزيرة صقلية على مسافة 520 كلمبتكلفة 7 مليارات أورو ،أما إنجاز المشروع ستقوم به شركةENIالإيطالية،أما طاقة التصدير 8 مليا ر متر مكعب غاز طبيعي ليبي.[4]

[1] - European Neighborhood and Partnership Instrument, « **Algeria Strategic Paper », Indicative Program 2007-2010**, PP 9-10.
[2]- Samuele Furfari, op.cit, 57-65.
[3]-Ibid,PP63-64.
[4] - IBID,PP 57-65 .

✓ **خط مشروع العابر للصحراء الكبرىNIGAL PIPELINE**

وهو مشروع طموح لنقل الغاز من نيجيريا مرورا بالنيجر وصولا إلى الجزائر، ليتم التصدير نحو أوروبا، طول المشروع 4 ألاف كلم،أما تكلفته فتقدر بحوالي 10 مليارات دولار،مع حصة 3 مليارات دولار إضافية لبناء مراكز تجميع وستقوم شركة سوناطراك الجزائرية وشركة بترولية نجيرية NNBC ببناء هذا الخط بطاقة تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويا تصدر نحو إسبانيا و إيطاليا[1].

[1]- Samuele Furfari, pp 57-65 .

إستنتاجات

إعتبارا إلى ما سبق ذكره في هذا الفصل فيمكننا إستخلاص النقاط التالية:

وجود إستراتيجيات طاقوية أوروبية وطنية متضاربة لا تترجم الرؤية المشتركة للإتحاد الأوروبي في هذا المجال الذي تسعى إلى تحقيقه مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

يبقى الأمن الطاقوي الأوروبي، مرهون بمنابع إستراد الطاقة ، أكان ذلك في الفضاءات الجيوسياسية الكبرى كروسيا و النرويج، منطقة حوض قزوين، أو نفط الشرق الأوسط والضفة الجنوبية للمتوسط، ووسط غرب جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى وصولا إلى مناطق آسيا الوسطى.

إشكالية الأمن الطاقوي الأوروبي مرتبطة أيضا بمشاكل عدم أمننة مناطق العبور .

تشير جميع الإحصائيات إلى نسب التبعية إلى الطاقة التقليدية ستزداد في السنوات القادمة، و بالتالي تطرح عدة إشكاليات بالنسبة للإتحاد الأوروبي فيما يخص ضرورة تنويع مصادر الطاقة بإستخدام الطاقات المتجددة و البديلة، أو البحث عن بدائل لمصادر الطاقوية أخرى .

و من هنا نستشف مدى أهمية تبني إستراتيجية أوروبية طاقوية تأخذ بعين الحسبان حسابات الربح و الخسارة الكامنة في معادلة الأمن الطاقوي المتمركزة بين الخيارين الروسي المتوسطي، و هذا ما سنتعرف عليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

موقع الإتحاد الأوروبي بين الخيارين الروسي والمتوسطي لضمان أمنه الطاقوي و أفاقه المستقبلية

الفصل الثالث :موقع الإتحاد الأوروبي بين الخيارين الروسي و المتوسطي لضمان أمنه الطاقوي وأفاقه المستقبلية.

تعتبر مسألة الأمن الطاقوي إحدى الموضوعات الرئيسية التي تهم قلب الإستراتيجية في المعادلة الأمنية الطاقوية للإتحاد الأوروبي ، بين مقتضيات العلاقة الإستراتجية بروسيا والبدائل المستقبلية الطاقوية للفضاء المتوسطي . تعددت الإشكاليات الأمنية بالنسبة للفضاء الأوروبي و ذلك بمختلف أبعادها و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب الداخلية والجيوسياسية، بالإضافة إلى منطق سوق الطاقة الدولي الذي يشكل مسرحا للتنافس الدولي . على السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة و الهيمنة على سبل نقل هذه الطاقة ، و مناطق العبور.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السياسة الدولية الروسية و تأثيرها على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني : تأثير سياسات الدول المتوسطية المصدرة للطاقة على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: السياسة الدولية الروسية و تأثيرها على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي

يقول عالم الإقتصاد "**بول فرانكل**"**Paul Frankel**[1] :

"**البترول هو عبارة عن سائل** " تعبر هذه الجملة عن تلخيص عن العديد من النواحي الجيوسياسية للطاقة. فبفضل هذه الخصية يتم نقل و إنتاج و تخزين البترول ، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ملامح السوق العالمي للطاقة. فإذا أحدثنا مقارنة بين البترول و الغاز الطبيعي فإن هذا الأخير هو أثمن بسبعة إلى عشرة مرات من حيث أسعار النقل. [2]

و لكن على العموم الأسواق الغازية تبقى في غالبيتها مرتبطة بالأبعاد القارية و إذا ما أخذنا بهذا البعد القاري لسوق الطاقة الأوروبي خصوصا الغاز الطبيعي ، فإنه يمكن تقسيمه إلى ثلاث فضاءات [3]:

-**السوق الفرعي الأول** : هو بحر الشمال الذي يربط مناطق الإنتاج بهذا البحر بالبلدان المستهلكة في شمال و غرب أوروبا .

---

[1]-سيهام حروري ، " **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2006 ، ص 130.

[2]- Bahgat Gawdat, **"Europe's Energy Security: Challenges and Opportunities**," International Affairs, London, Sep 2006, vol 82, Iss5..

[3]- محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية "، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر ، 2008.ص51.

- **السوق الفرعي الثاني:** هو أوروبا الشرقية و هو الفضاء الذي يسمح بنقل الغاز الروسي نحو أوروبا.

-**السوق الفرعي الثالث:** هو السوق المتوسطي ، فالغاز الطبيعي المنتج في الجزائر وليبيا يتم تصديره في غالبيته نحو إسبانيا ، فرنسا و إيطاليا.

و كل سوق من هذه الأسواق يتميز بوجود شبكة من أنابيب نقل الغاز التي تربط الدول المنتجة بالمستهلكة.

فروسيا تعتبر الممول الرئيسي للإتحاد الأوروبي [1]. في هذا الجانب ، كما أنّ أوروبا تتعامل بحساسية كبيرة إتجاه روسيا و هذا من مبدأ تبعية إقتصادياتها للطاقة الروسية الذي قد يأخذ أبعادا أخرى غير إقتصادية في علاقات الطرفين بإعتبار أنّ روسيا تستخدم هذه الورقة كوسيلة ضغط على الأوروبيين لتحقيق أهدافها القومية في إطار علاقاتها وسياستها الإستراتيجية و البرغماتية المتبعة مع الطرف الأوروبي.

1 المبادلات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي و روسيا

بعد نهاية الحرب الباردة إعتبرت أوروبا إستيراد البترول و الغاز من روسيا كبديل فعال للحد من التبعية للطاقة التي تأتي من الشرق الأوسط.

[1]– علي عبد الصادق، **روسيا و البحث عن دور جديد " العرب في السياسة الخارجية الروسية "** ، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 83.

إنّ عملية الإنتقال التي عرفتها روسيا بعد نهاية الحقبة السوفياتية نحو تبني إقتصاد السوق كان يعتبره العديد من الخبراء الإقتصاديين كفرصة لتكامل الإقتصاديين الشرقي و الغربي للقارة الأوراسية . لكن بعد بروز ما يسمى "**بحروب الغاز**"بين روسيا و أوكرانيا في جانفي 2006 و 2009 [1]. توترت العلاقات بين الطرفين.

الخرطة رقم (05) هذا ما يظهر في الخريطة التالية: تبين حروب الغاز

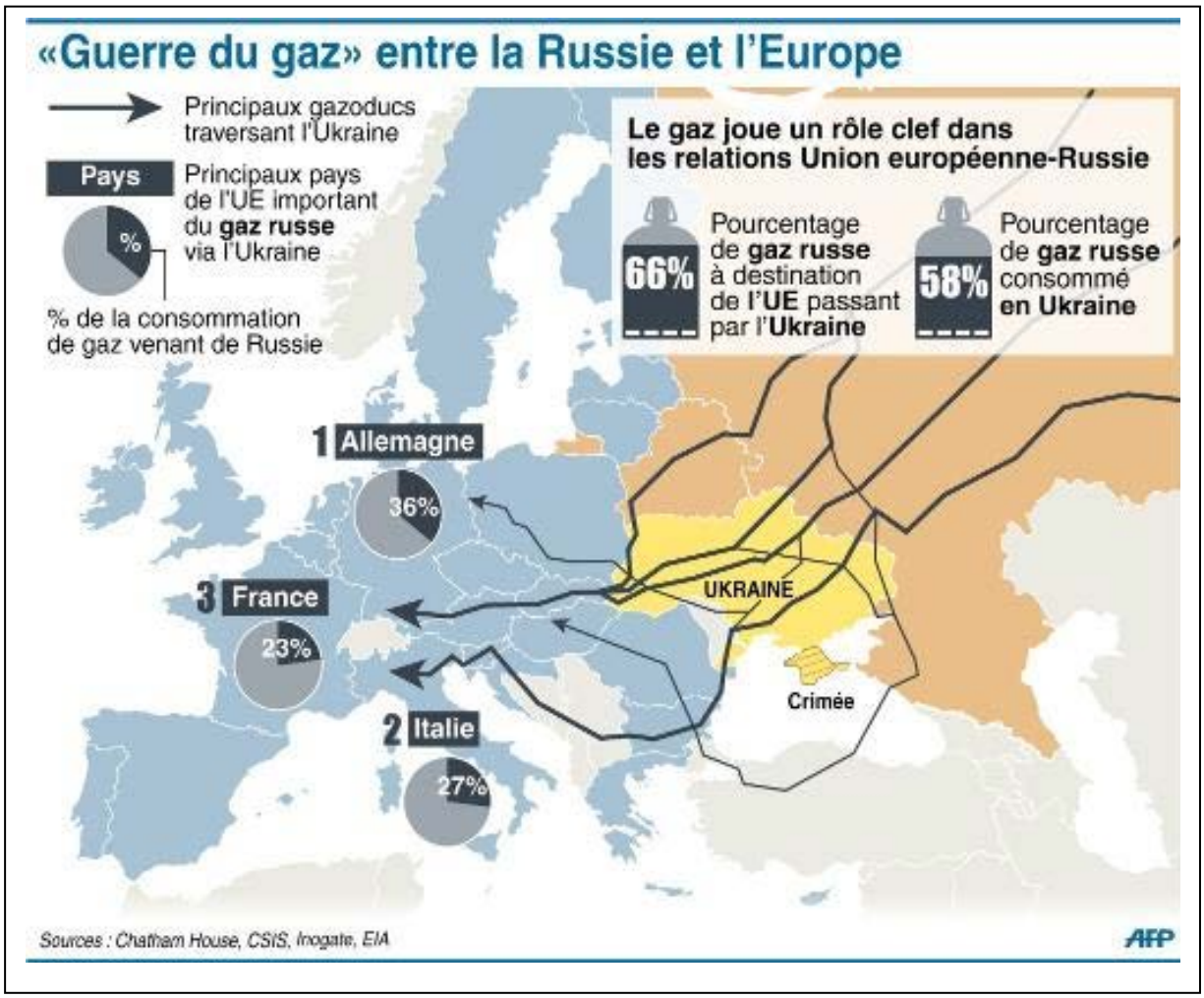

[1] –Mikholdze Nona , "**The Winner is Tap :"The EU's Failed Policy in the south Caucasus"**, Rome :Institut Affari Internazionali, IAI,2013.

و ما زاد الأمور تعقيدا الأزمة الجيوسياسية الأوكرانية ففي هذه العلاقة الطاقوية تمتلك أوروبا العديد هوامش المناورة خاصة مع تجدد السوق العالمي للغاز الذي يفتح أفاق جديدة لأمن الطاقوي الأوروبي. في الطرف الآخر لدى روسيا العديد من أوراق الضغط على الطرف الأوروبي الذي لا يمتلك سياسة أوروبية طاقوية موحدة.

من المعروف أنّ روسيا هي من أكبر ممونين للطاقة للإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول البلقان و تركيا، فهؤلاء ينتمون إلى الجماعة الطاقوية لجنوب شرق أوروبا [*]**.هذا ما يظهر في الدائرة النسبية التالية:**

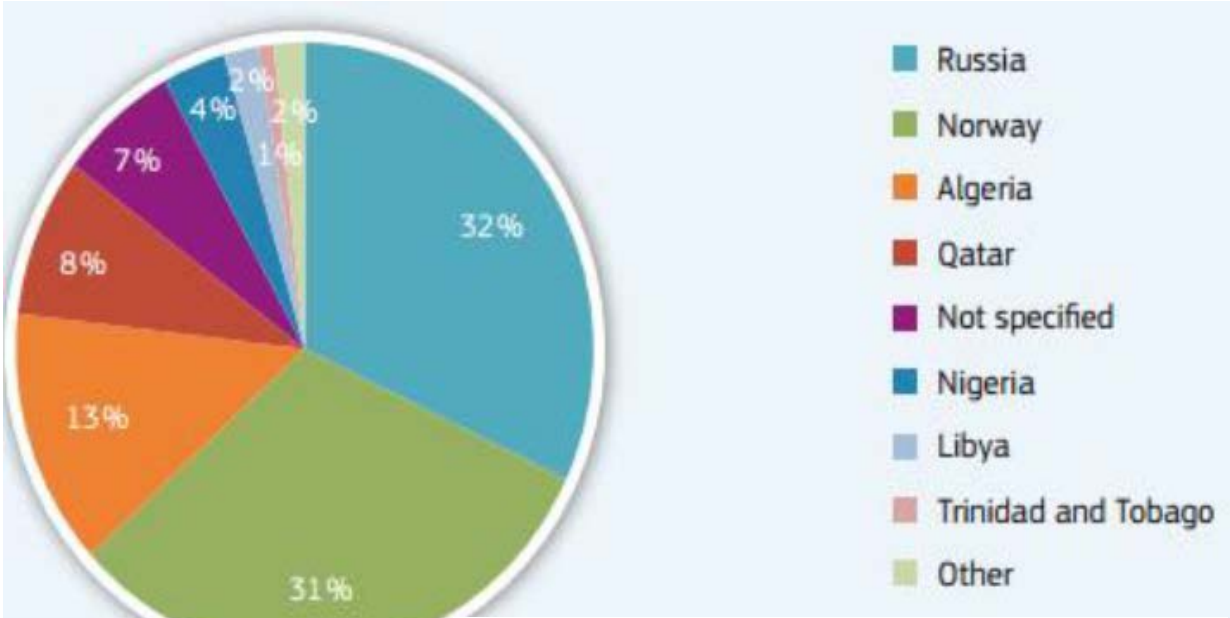

EU imports of Natural Gas by country of origin 2012. Source:

[*]– الجماعة الطاقوية لجنوب شرق أوروبا تم تأسيسها بموجب إتفاقية أثينا 2005 و تنص على فتح مجالات الطاقة الكهربائية و الغاز مع ايجاد تعاون بيني و إلتزام الدول إحترام القواعد القانونية الطاقوية للإتحاد الأوروبي و هذا للوصول إلى بناء إتفاق أ ورروبي أكثر شمولية.

و تبقى روسيا الفاعل الرئيسي فيما يخص إمدادات الطاقة و أمننتها بالنسبة للإتحاد الأوروبي، و هذا ما سيظهر في الجدول التالي:

جدول رقم(02) يبين صادرات الطاقة الروسية نحو الإتحاد الأوروبي

السنوات / المادة	1995 %	2000 %	2005 %	2010 %	2011 %	2012 %	2014 %
الوقود و الصلب	21.5	30.6	39.4	39.4	41.7	42.2	48.5
الفحم الحجري	29.5	42.6	55.7	57.9	62.3	62.2	62.8
البترول و مشتقاته	74	75.75	88.1	84.4	85.1	86.4	87.1
الخام و الغاز المميع	73	74.5	81.3	84.6	85.5	87.8	87.7
الغاز الطبيعي	43.4	48.9	57.1	62.1	67.1	65.8	68.8
المجموع	43	46.7	52 .2	52.7	53.9	53.4	57.3

Source : European commission 2014, p 27.

و في هذا المجال يجب التركيز على عبور الغاز الطبيعي عبر المنشآت الثابتة في إطار العقود طويلة الأمد الأمر الذي ينتج تبعية متبادلة بين الدول المصدرة و المستوردة و هذا ما يسمى بنظام غرونينين Groningue(*)

فإن المبادلات الغازية تتمحور حول ثلاث فضاءات جهوية كبرى:

أوروبا – أوراسيا، أمريكا الشمالية، و آسيا الباسفيك. و على كل فإن أسواق الغاز مرتبطة بتطوير قدرات الغاز الطبيعي المميع و الأسواق المصغرة أي الأسواق التي يباع فيها الغاز يوم بيوم[1].

و في محظر تحليلنا فإن تبعية أوروبا لروسيا و تداعياتها الدولية في حال تأزم العلاقات ، تدخل بشكل طوعي ضمن حقل علم الجيوسياسية. و في جانب آخر يجب التنويه بتبعية روسيا بالنسبة للأسواق الطاقوية الأوروبية ،فأوروبا تستهلك البترول الذي تصدره روسيا أي بنسبة 57 % و أكثر من 4/5 من صادراتها من الغاز ، و بالتالي 15%[2] من الدخل الوطني الخام الروسي مرتبط بالمبادلات الطاقوية مع الإتحاد الأوروبي.

---

*– الحوض الغازي المتواجد في هولندا تم إكتشافه 1959 مع بدأ في إستغلاله 1964 يصدر الغاز نحو ألمانيا ، بلجيكا و فرنسا ، أما العقود فهي عقود طويلة الأمد و الأسعار مرتبطة بأسعار البترول الشيء الذي أنشأ نظام غرونينين و تم تعميمه في الساحة الأوروبيةِ و الاوراسية و حتى العالمية.

[1] – ريتشارد هويل و آخرون، **مأزق الطاقة و الحلول البديلة** ،(تر: أمين الايوبي)، لبنان: الدار العربية للعلوم ، 2008، ص 83.

[2] - World Energy Conncil2015, http// : www.worldenergy.org, Consulte le : 25 Mars 2016, consulté le 08-04-2016.

و بصفة عامة الإقتصاد الروسي هو جد مرهون بتبعيته في تصدير الموارد الطاقوية فيمثل البترول و الغاز و الفحم 70% من الصادرات الروسية(62% بالنسبة للبترول و الغاز)و إذا ما أخذنا بعين الإعتبار المواد الطاقوية الأخرى فإنها تصل إلى 90%[1].

فأكثر من نصف العوائد الجبائية للدولة الروسية ترتكز على قطاع الطاقة فالنمو الإقتصادي مرتبط بشكل مباشر بأسعار المحروقات و الإقتصاد الروسي لا يعتبر كإقتصاد صاعد رغم المكانة التي تحتلها في منظمة البريكس [2]. و هذا يرجع أساس إلى الإمكانيات الطاقوية الضخمة التي تزخر بها روسيا فتقدر إحتياطات النفط الخام ب 60 مليار برميل أي 4.6% من الإحتياط العالمي، و هي من أكبر دول العالم من الإحتياطات الغاز الطبيعي 1.7 ترليون قدم ^{3} أي 27.5% من الإحتياط العالمي حسب إحصائيات 2007 فقد أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم و أول دولة مصدرة للغاز الطبيعي و ثاني مصدر للبترول [3].

لذا يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل و أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بإعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط و الطاقة العالمية و هذا ما سنتحدث عنه في العنصر الذي يلي.

---

[1]– Ibid.

[2] –Yergin Daniel, **"Ensuring Energy Security Foreign Affairs"**, vol 85,N° 2, 2006,P34.

[3]–نرهان الشيخ ، **العلاقات الروسية الأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية** ،القاهرة: مكتبة النهضة العربية، (ب س ن) ،ص58 .

2 تأثير السياسة الطاقوية الدولية الروسية على الأمن الطاقوي الأوروبي.

أدى إنهيار الإتحاد السوفياتي إلى بروز العديد من التداعيات في مختلف الميادين السياسية ، الإقتصادية و الجيوستراتيجية. أدى هذا الأمر إلى إضعاف قوة روسيا بسبب المشاكل الإقتصادية و ترهل سياستها الداخلية الأمر الذي أدى بها إلى فقدان مكانة القوة العظمى لفقدانها لحزام مناطق النفوذ التقليدية التابعة لها. ففي طيلة سنوات التسعينات عملت روسيا على إستعادة قواها وثقلها السياسي رغم تلك الجهود فإنها لم تستطيع بلوغ هدفها بسبب غياب أسس إقتصادية قوية، ففي فترة حكم الرئيس "بوريس إيلتسن" Borris Eltsineتم خصخصة قطاعات إقتصادية كثيرة منها القطاع الطاقوي ، و هي الخصخصة التي كانت في صالح الأوليغارشية الروسية الجديدة[1].

2-1- بروز روسيا كقوة طاقوية دولية.

زيادة الأسعار الدولية فيما يخص النفط في بداية القرن 21 غيرت المعادلة السياسية و الإقتصادية الروسية داخليا و خارجيا بعد وصول فلادمير بوتين Vladimir Potine إلى سدة الحكم عام 2000 ، إستعادت الدولة الروسية زمام السيطرة على القطاع الطاقوي و هذا

[1] -Lestranges Cedric, « **Géopolitique du pétrole, un nouveau marché** »- de Nouveaux risques ,des Nouveaux Monde Edition Technid, Paris,2005, P170.

في الفترة الممتدة بين 2002 و 2003 . و الهدف الرئيسي من هذه الخطوة هو الوصول إلى التحكم في الوصول إلى الموارد الطاقوية و التوجهات الإستراتيجية للمؤسسات التي تشتغل في هذا المجال [1] ، فعلى الصعيد القانوني سنت الدولة الروسية العديد من القوانين التي كانت تهدف إلى السيطرة على القطاع الطاقوي كقانون "**إستخدام الموارد الباطنية**" الذي تم المصادقة عليه مارس 2005. و كان فحوى هذا القانون تشديد الإجراءات و الشروط اللازمة لإستغلال الموارد و الحقول الإستراتيجية للمستثمرين الأجانب.

فهذه الإجراءات لا تشكل بطبيعة الحال إعادة تأميم شامل لقطاع الطاقة الروسي بالرغم من ذلك، فلقد تم تحجيم دور و مشاركة الشركات الأجنبية خاصة الأوروبية في إنتاج الطاقة الروسية.

لإستعادة سلطتها على الطاقة قامت بإنشاء شركتين إحتكاريتين تابعتين للدولة الأولى في مجال إستغلال البترول Rosneft " الثانية في مجال الغاز Gazprom .

و بالتالي تجسد روسيا سياستها الطاقوية الخارجية عبر هاتين الشركين ، و يبقى سوق الكهرباء السوق الوحيد الذي تقبل فيه الحكومة الروسية ليبراليته. و يمكن تلخيص هدفين رئيسيين وراء إرادة الدولة الروسية وراء التحكم في الطاقة :

[1]– Baran Zeyno, "**Energy Security of EU It is time to Get Rid of Russian Influence**" The Washington Quaterly 2012,p.119.

الهدف الأول: متعلق بالمستوى العالمي للنمو الإقتصادي الذي أتى بفضل المواد الخام و تصديرها فكلما كان سعر الطاقة مرتفعا كلما إنعكس ذلك على النمو الإقتصادي الروسي. فإذا ما عدنا إلى الأرقام يتجلى لنا هذا الوضع بصفة واضحة فتمثل الطاقة ربع الناتج الداخلي الخام الروسي و ثلث إنتاجه الصناعي و مورد مالي للصادرات(*) .

الهدف الثاني: يتمثل في إستخدام السياسة الطاقوية "**كأداة ضغط دبلوماسية** " و في بعض الأحيان "**كأداة للضغط السياسي أو العسكري** ". و بالتالي يمكننا أن نلاحظ العلاقة الموجودة بين قطاع الطاقة و السلطة في روسيا، و تعود هذه العلاقة إلى فترة حكم إيلتسنEltsineفي التسعينات ، أين كان مؤسس شركة Gazpromفلادمير تشرنو ماردين V.TchernoMyrdine يتولى مدة ست سنوات متواصلة منصب الوزير الأول للبلاد[1].

و أولى خطوات هذه السياسة الطاقوية الدولية الروسية وجهت نحو جيرانها خاصة دول حديثة الإستقلال عن الإتحاد السوفياتي . أين تم الإعتماد على عقيدة لافروف Lavrov وزير الخارجية الروسي التي بلورها في خريف 2005 في خطاب له في المجلس الفيدرالي الروسي[2]:

" **الدول التي تريد أن تبتعد عن روسيا يجب عليها أن تدفع واردتها الطاقوية حسب السعر الدولي**".

*-أين نلاحظ أن المواد المالية الآتية من تصدير المواد الخام هي أكثر بكثير من الموارد المالية الناتجة عن تصدير الأسلحة .

1 -Dubien Arnaud, Op.cit.P381.

2 -Milov Valdimir, « **Le Dialogue Energétique UE –Russie : Concurrence contre Monopole** »,Note de L'IFRI, Sep,2006,P8.

و شكلت هذا المقاربة الجديدة إعادة للنظر للسياسة الروسية تجاه الدول المجاورة لها خاصة بعد موجة الثورات الملونة من 2003 إلى 2005 . ففي الأول من جانفي 2006 أوقفت شركة Gazprom إرادتها من الغاز بعد رفض هذه الأخيرة دفع ما نسبته 230 دولار لألف متر مكعب من الغاز [1]. فلقد كانت أوكرانيا تستورد هذا الغاز بسعر تفضيلي قدره 50 دولار لألف متر مكعب من الغاز .

فبعد الثورة البرتقالية التي حدثت في ديسمبر 2004 في أوكرانيا التي كانت تشكل إبتعادا تدريجيا لأوكرانيا من السيطرة الروسية. و في إتجاه آخر نجد إرادة روسيا في إسترجاع منطقة مالوروسيا Malorossia سببا من الأسباب الجيوسياسية في إعادة القوة الروسية و هذا النزاع الغازي في 2006 يبرز دور الطاقة كوسيلة للضغط السياسي بسبب الإعتماد شبه الكلي للتبعية الطاقوية الأوكرانية لروسيا.

و كان هدف روسيا من هذا النزاع بمثابة رسالة قوية وجهتها روسيا لكل الدول التي هي تابعة لها طاقويا[2].

1 – Nies Susanne, « **Nabucco et South Stream – des Gazoducs Trop Politisés ?** », Programme énergie, Mars, 2008, P22.

2 –Sarkis Nicolas, « **Gaz Naturel : le Grande Illusion Politique Internationale** » N° 111, Printemps,2006. P. 18.

بفضل هذه الأزمة أظهرت روسيا إمكانياتها و كونها قوة طاقوية كبرى قادرة على إستخدام الطاقة كسلاح لتحقيق أهدافها الإقتصادية و السياسية. فيما يخص الإتحاد الأوروبي لم تكن ردة فعله تجاه الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل موحد وواضح. فمنذ هذه الأزمة تبين للإتحاد الأوروبي مدى هشاشته في مجال الأمن الطاقوي في علاقته مع روسيا.

2-2- روسيا كعنصر من معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي.

تتسم السياسة الطاقوية الجديدة في الغزو التدريجي للأسواق الطاقوية الأوروبية . و نلاحظ أن روسيا تسيطر على شبكات نقل الطاقة في الوجهة الشرقية من الإتحاد الأوروبي بما في ذلك تلك الآتية من آسيا الوسطى و القوقاز. ضف إلى ذلك بأن نظام الشبكات الموجود حاليا يعود إلى العهد السوفياتي و الذي تم تكملته بثلاث مشاريع نحو ثلاثة إتجاهات أوروبية. [1].

الأول هو نظام الأنابيب نحو منطقة البلطيق الذي أنشأ من 1999 إلى 2001 الرامي إلى تزويد دول البلطيق و اوروبا الشرقية[2] .

[1] - Bensebaa F .Castel, V, « **Les Majors et La Nouvelle Stratégie Énergétique de la Russie »,** N 70,2009, P32.

[2]- ريتشارد هاينبرغ ، **سراب النفط: النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية** ، (تر: أنطوان عبد الله)، لبنان: الدار العربية للعوم ، 2005، ص 178.

الثاني مشروع أنبوب نقل الغاز نحو شمال أوروب ا و الذي يربط بين الميناء الروسي بريموسكPrimorsk بالميناء الألماني غريفلسفالت GreifsWald و الذي يمر عبر بحر البلطيق منذ 2010 مع وجود إمكانية توزيع هذا الأنبوب مع بريطانيا الكبرى عبر هولندا[1]. و في الاخير تهتم روسيا بالمحافظة على مركز الريادة في السوق الأوروبي الجنوبي ،ذلك تم بإنشاء أنبوب رابط بين روسيا و تركيا الذي يمر عبر البحر الأسود المسمى Blue Streamو الذي أنشأ عام 2002 [2].

كل هذه المشاريع ترمي إلى تقليص تبعية روسيا للدول العبور مع معاقبة الدول الأكثر معاداة لها بإقتطاع موارد حقوق العبور. كما تبحث روسيا على المشاركة في العديد من الشركات العاملة في توزيع الطاقة داخل الإتحاد الأوروبي لاسيما دول أوروبا الشرقية.

في ظل التبعية المزمنة للإتحاد الأوروبي للمواد الطاقوية الخام الروسية و مع التواجد الكبير للشركات الروسية في الأسواق الأوروبية بدأت أفكار الخبراء الأوروبيي ن تتجه نحو ضرورة بناء سياسة طاقوية أوروبية قائمة على التنويع من حيث مصادر التزويد الطاقوي .

فكل مصادر الطاقة البديلة الآتية من آسيا الوسطى يمكن تقسيمها إلى قسمين بين الشركتين الروسيتين روسنفطRosneft و غاز بروم Gazpromaو بعدها تم إكتشاف حقول البترول في كازاخستان و الغاز في تركمانستان و أوزباكستان. أصبحت دول منطقة آسيا

[1] – Jean –Marie Chevalier, **The New Energy Crisis : Climate Economics and Geopolitics,** New York, Palgrave, Macmillan ,2009,P19.

[2]–Ibid,P24.

الوسطى و قزوين تسمى منطقة الشرق الأوسط الجديد[1] الأمر الذي يؤهلها لأن تكون مناطق لإنتاج الطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي لكن يمكن إيعاز إخفاق الأوروبيي ن إلى دواع جيوسياسية و بشكل خاص الدبلوماسية الطاقوية للإتحاد الأوروبي و التي تظهر كونها أكثر مصداقية من نظيرتها الروسية التي تنافسها في المنطقة. فكلما تحاول جمهورية من آسيا الوسطى بناء منطقة عبور بديلة مع الإتحاد الأوروبي من أجل نقل الطاقة. كلما ظهر بلمرصاد قوة الشركات الروسية، فنتحدث عن التواجد القوي لروسيا في تلك المناطق الأمر الذي يجهض كل محاولة تلك الدول للتقرب من إلى الغرب.

و بالتالي روسيا لا تريد أن تفقد سيطرتها على "القريب البعيد " l'étranger proche[*] هذا هو السبب الرئيسي لفشل معظم المشاريع الغربية كمشروع "تراصيصا" TRACECA أو مشروع أنبوب "باكو– تبيليسي– شياخن"Bakou–Tblissi– Ceykhane[2].

على الرغم من ذلك تبقى دول أسيا الوسطى تعتمد على نقل صادراتها الغازية عبر الأراضي الروسية. كما تشتري الشركة الروسية غاز بروم ، غاز آسيا الوسط ثم تعيد بيعه إلى الزبائن الأوروبيين بسعر أغلى بكثير. تبقى دول آسيا الوسطى تابعة من حيث الولاء إلى روسيا مع

[1] - Romer Jean Christophe, **« Géopolitique de la Russie »** Edition Economica ,1999 ? P56.

[*]– هي عبارة إستخدمها وزير الخارجية الروسي كوزيراف kozyaev بعد سقوط الإتحاد السوفياتي من أجل الإشارة إلى منطقة النفوذ الروسية.

[2] -Bilgin Mert , **Geo-Economics of European Gas Security: Trade, Geography and International Politics**. Insight Turkey Vol. 12, No. 4,201). 2011, pp. 185-209.

غياب أنظمة شفافة حول الإمكانيات الطبيعية التي يمكن بيعها نحو أوروبا كلها عوامل تجعل من هذه المنطقة مجال بعيد المنال بالنسبة للمصالح الطاقوية للإتحاد الأوروبي.

و في السنوات الأخيرة حاولت روسيا في ظل ديناميكيتها الطاقوية الجديدة أن تؤسس نواة تجمع حولها الدول المنتجة للغاز و هذا عبر منتدى الدول المصدرة للغاز* [1].

الأمر الذي يشكل هاجسا بالنسبة للدول المستهلكة على رأسها الإتحاد الأوروبي. و إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التبعية الكبيرة للإتحاد الأوروبي بالنسبة للموارد الطاقوية الروسية، و التواجد الكبير للشركات الطاقوية الروسية في الأسواق الداخلية الأوروبية، و زحزحة الشركات الأوروبية من المناطق الإنتاجية للطاقة كآسيا الوسطى. كلها عوامل تدل على النفوذ شبه المطلق لروسيا على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي مما يلزم هذا الأخير على التعاون مع روسيا في هذا الشأن [2].

---

[1]– Finon Dominique, « **La Russie et L'OPEP du Gaz Vraie au Fausse Menace ?** », Institut Français des Relations internationales, « Note de L'IFRI », Novembre, 2000,P5.

*و الذي يجمع في الأساس دولتين محوريتين هما روسيا و إيران أنشأ في 2001 بطهران ضم دول أخرى كالجزائر و قطر و ليبيا. و هدف هذا المنتدى هو التحكم في السوق العالمي البترولي ، و هذا على شكلة منظمة الأوبك في السوق البترولي

[2] -Jean Sylvester ,Mongerenier, **Les Relations Energétiques Entre la Russie et L'Europe ,Une Question Géopolitique** ,Tribune 42, 2014 , P19.

المبحث الثاني: تأثير الدول المتوسطية المصدرة للطاقة على الأمن الطاقوي الأوروبي.

إن الفضاء المتوسطي يتميز بمعطيات جيوستراتيجية و جيوسياسية متميزة بالنسبة للإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى القرب الجغرافي، و تباعد الرؤى السياسية فإن دول الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط هي دول صناعية غير أنها لا تمتلك مصادر الطاقة اللازمة لمنشأتها الصناعية. أما في الضفة الجنوبية نلاحظ وجود دول حديثة الإستقلال نامية تزخر بإحتياطات طاقوية معتبرة ، فالمعادلة الطاقوية المتوسطية تشمل الضفتين الشمالية و الجنوبية. ففي الشمال نجد دول كالبرتغال، إسبانيا، فرنسا و إيطاليا تستورد ما مقدار 10 % من النفط و 14% من الغاز الطبيعي و 10% من الغاز الطبيعي المسال، و نجد أن إيطاليا تستورد 7.9 % من إجمالي الواردات العالمية من الغاز الطبيعي مقابل 5.8% بالنسبة لإسبانيا[1].

و في الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط نجد كل من الجزائر وليبيا كفاعلين أساسيين في المعادلة الطاقوية المتوسطية أين تحتل الجزائر المرتبة 14 من حيث الإنتاج العالمي للنفط و المرتبة 15 بالنسبة لليبيا [2]و هذا التباين الموجود بين الضفة الشمالية و الجنوبية للمتوسط اثر في مسار العلاقات الأورومتوسطية في جانبها الطاقوي.أين يستهلك الطرف الأوروبي ثلاث أرباع إنتاج الضفة الجنوبية من النفط و الغاز الطبيعي [3].

[1] - Jean Sylvester ,Mongerenier, **Les Relations Energétiques Entre la Russie et L'Europe ,Une Question Géopolitique** , OP , CIT , P19

[2]- Europsan Commission, 2016, http// : ec.europa,EU/index-En Vlm, Consulte le 20 avril 2016. Consulté le 10-04-2016.

[3] -ibid.

يمكن إرجاع بداية التعاون في الفضاء المتوسطي إلى إعلان برشلونة 1995 ففي مسار برشلونة نجد أنّ قطاع الطاقة أدرج في إطار "الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية " الأمر الذي من شأنه أن يشكل مفتاحا لتنمية المغرب العربي كما صرحت الاطراف في إعلان برشلونة :

" **بتعزيز التعاون و تقوية الحوار في مجال السياسات الطاقوية ... و إنشاء الظروف الملائمة للإستثمارات و عمل الشركات الطاقوية مع السماح لها بتوسيع الشبكات الطاقوية و ترقية عمليات نقل الطاقة**"[1].

و بعد مرور أكثر من 20 سنة على إعلان برشلونة 1995 نستنتج مايلي:

-اللإنفتاح التدريجي للإقتصاديات دول الجنوب المتوسط مصحوب بإنفتاح في المجال الطاقوي[*]مع زيادة في الإستثمارات في قطاع الطاقة أكان ذلك في مجال الإنتاج أو المردودية المالية .

-الإنخراط الكبير للبنك الأوروبي للإستثمارات في تمويل المشاريع الطاقوية الكبرى[*].

-وجود شبكة لنقل الطاقة عبر أروبية RTE – E Trans-european[2] و التي تشكل أولوية لمشاريع البنى التحتية الغازية و الكهروبائية الرابطة بين حقول الإنتاج جنوب المتوسط و الصناعة الطاقوية في الشمال.

---

[1] -OME , Observatories Mediterranean de L'energie, **« Natural Gas, Supply and Market Security Issue Europe and Its Suppilers »,**Ome discussion Paper,Juin Sophia Antipous, 2007.p 66.

[*]- هذا الإنفتاح لا يمكن إنتسابه فقط إلى إنشاء منطقة تبادل حر ففي الجزائر بدأت سنوات التسعينات خاصة 1994 ، عندما لجأت إلى تطبيق مخطط التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي FMI مع وجودة تردد في كل من مصر و ليبيا.

[2] –Ibid .p 68.

-بروز في إطار الشراكة الأورومتوسطية هيئات و مؤسسات التي تجمع مصالح الفواعل الطاقويين في المنطقة المتوسطية.

و يمكن ذكر آليتين أساسيتين و هما :

-**المرصد المتوسطي للطاقة O.M.E** و الذي يجمع الشركات الطاقوية و الجنوبية للمتوسطي.

-**المنتدى الأورومتوسطي للطاقة** و الذي يجمع الفواعل الحكوميين و المستثمرين في هذا القطاع [1].

و النتائج التي تمخضت عن مسار برشلونة في هذا المجال خاصة في العلاقات بين الجزائر و إسبانيا و إيطاليا أنتجت نتائج أخرى غير متوقعة كزيادة حصة الغاز الآتية من مصر خاصة على الحصيلة الطاقوية الإسبانية.

و سنحاول في بحثنا هذا تحليل المبادلات الطاقوية في المتوسط و تأثير السياسات دول المتوسطية المصدرة للنفط على الأمن الطاقوي الأوروبي . و هذا عبر تطور العلاقات الطاقوية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و نظيرتها الليبية في غرب المتوسط كونها تمتلك قطاعات طاقوية أكثر إنفتاحا . مع وجود بنى تحتية غازية تؤثر بشكل أو بآخر في خيارات الإتحاد الأوروبي في مجال التنويع الطاقوي.

1. المبادلات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي و الدول المنتجة للطاقة في الضفة الجنوبية للمتوسط

[1] -Jean- Marc Huissoud et F. Munier, « **La Guerre Economique** », Rapport Anteus ,Puf, Paris,2009,P119.

جدول رقم (03): نسبة الواردات الطاقوية لدول الضفة الشمالية للمتوسط

البلد	السنة	2002 %	2003 %	2004 %	2005 %	2006 %	**2010(*) %**	**2012(*) %**
فرنسا	غاز	24.18	21.94	12.09	17.44		**36.8**	
	بترول	7.79	12.51	13.55	12.57	10.24	**11.36**	**12.74**
إيطاليا	بترول	40.74	39.11	38.51	43.50	45.41	**48.3**	**51.58**
	غاز	29.59	31.10	32.20	31.20	39.20	**31.78**	**45.30**
البرتغال	بترول	85.32	74.55	60.65	62.38		**88.1**	
	غاز	6.04	19.79	24.83	30.77	46.77		
إسبانيا	بترول	58.26	58.49	58.49	43.90		**49.7**	
	غاز	17.67	18.72	20.01	17.53	16.83	**25.8**	**26.8**

ENI 7 TH World Oil « Gas Review .Rome 2007,UN Comtrade ,Commodity Trade Statistics Database, United Nations Statistics, New York,P134.

***- Commission european,2013,Op.cit.p 30.**

يبين لنا هذا الجدول نسبة واردات الطاقة لدول الضفة الشمالية للمتوسط لكل من فرنسا، إيطاليا، إسبانياوالبرتغال فنلاحظ أنّ واردات الغاز هي أكبر من حيث النسب المئوية مقارنة بالبترول و أن نسبة واردات الغاز قد تدنت في السنوات الأخيرة ما عادا إيطاليا . أما في إسبانيا و البرتغال فيمكن تبرير هذا الإنخفاض في إرادة هاتين الدولتين في تقليص نسبة التبعية للغاز الجزائري، و هذا ما ترجم بوضع سياسات للتنويع الجغرافي لمصادر التموين[1].

و في الحالة الإسبانية فإن مجموع واردات الغاز سنة 1983 تأتي من الجزائر وليبيا[2]. و هذا عبر البواخر ، ناقلات الغاز الطبيعي المميع، أما اليوم فالغاز ينقل عبر أنابيب و بواخر تأتي من 9 مصادر طاقوية بعضها يأتي من أسترالي[3].

كما تعتمد هذه الدول على إرادتها في تطوير الطاقات المتجددة و بالرغم من ذلك فإن غالبية المحللين و الخبراء متفقون على أن نسبة إستهلاك الغاز داخل الإتحاد الأوروبي ستزداد بشكل مضطرد . و كدليل على ذلك يمكن العودة إلى السيناريوهات الإستشرافية لمركزDirection Générale de L'énergie du Transportالذي يتنبأ بزيادة الطلب

[1]– كاميلا برونسكي ، مرجع سابق ، ص 361 .

[2]– المرجع نفسه، ص 361.

[3]– المرجع نفسه، ص 362.

الأروبي من الغاز إلى نسبة 24 % من 2005 إلى 2030[1]. هذا يرجع إلى ثلاثة أسباب و هي :

-الإمكانية الموضوعية في إنشاء فضاء أوروبي للغاز يجمع الفاعلين الخارجيين خارج المجال الأوروبي خاصة مع وجود عامل تفضيلي مقارنة بالأسعار فعكس البترول فإن سعر النقل و إشكاليات التخزين تجعل من القرب الجغرافي عاملا محوريا [2].

فالقرب الجغرافي للإتحاد الأوروبي مع مناطق شمال إفريقيا الغنية لمصادر الطاقة تجعل من خيار الغاز في الموضوع عامل جذب لطلبات الطاقة البترولية .

-إن البنى التحتية التي تزخر بها دول جنوب المتوسط (الجزائر و ليبيا) تشكل الخيار الملائم لدول الضفة الشمالية للمتوسط. أدى إلى إنشاء نظام كهربائي و غازي الذي يساهم في[3] :

- ✓ تطوير كوكبة من الشركات الغازية و الكهربائية التي لديها ثقل في هيئات إتخاذ القرار داخل الشراكة الاورومتوسطية .

---

[1] – Dominique, Auverlot Et Hervé Poulquen, « **La Sécurité Gazières de L'Europe :de la dépendance a l'Interdépendance dans le problème économique, la documentation Française**, sur le site : http// :www.autrementgeo-strat/mlt monde.26 Mai2010, consulté le 04/04/2016.

[2] –Observatoire Méditerranéen , « **de L'énergie Méditerranéen, Energie Perspective** » ,ENGA conférence ,Rome,le 22 septembre 2015,266.

[3]-**GEM, Global Energy for the Mediterranean**, Biannual Publication N°12,Decembre2014,P57.

- ✓ وجود إتصال متواصل بين الأقاليم الغنية بالمواد الخام و المنطقة الشمالية المتوسيطية المستهلكة للطاقة .
- ✓ سعى الإتحاد الأوروبي إلى بناء إستراتيجية طاقوية مشتركة التي كانت هي غائبة فيما سبق، الأمر الذي أدى بالإتحاد الأوروبي إلى بناء تصور للأمن الطاقوي خاص به.
- ✓ طغيان السياسات الطاقوية الوطنية على حساب المصلحة الأوروبيةة المشتركة و هذا على أساس العمل في المستوى الثنائي مع الدول المصدرة و هو الإطار الأكثر تداولا أوروبيا[*].
- ✓ بروز تحالفات بين الشركات الكبرى الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عوامل الإعتماد المتبادل و هذا بسبب القرب الجغرافي و السياسات الوطنية[1].
- ✓ ظهور المبادرات الطاقوية الإقليمية: رغم محدوديتها أدت إلى إنشاء تكتلات مصلحية على المستوى المحلي ، فيلعب مجال الطاقة دورا هيكليا في

* من تلك المبادلات الثنائية يمكن التطرق بهذا الشأن أنبوب الغاز غالسي الذي ربط الجزائر بإيطاليا، و أنبوب الغاز ماد غاز الرابط بين إسبانيا و الجزائر.

1 –Jaccque , Perceois, **Les Perspectives d'Approvisionnements de l'Europe en Gaz Naturel** », Creden .Montpellier, 2007, P30.

الشراكةالأورومتوسطية[1] فإعلان برشلونة ساهم في إدخال الميادين الإقتصادية والمؤسساتية داخل العلاقات الإقليمية .

- ✓ ضئالة البنى التحتية لتوزيع الطاقة داخل الإتحاد الأوروبي و التي يجب أن تعزز التركيبة الوطنية و الإقليمية للسياسات الطاقوية : " نقص العلاقات الإرتباطية المزدوجة الإتجاه تجبر كل دولة على مواجهة قضية تموينها الطاقوي بمفردها[2].

و بالتالي فإن الفضاء الغازي الأوروبي يمكن تقسيمه إلى ثلاث فضاءات كبرى [3]:

-**الفضاء الجيو-طاقوي الأورومتوسطي:** الذي يجمع دول القوس اللاتيني إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، و الجزائر و ليبيا، و مصر.

-**الفضاء الجيو-طاقوي الاورو-شمالي:** "يجمع أوروبا الشرقية و الوسطى تركيا والأقاليم التابعة للإتحاد السوفياتي سابق مع إضافة دولة روسيا.

-**الفضاء الجيوطاقوي الأوروشمالي،** و يضم بريطانيا العظمي و أوروبا الشمالية.

2.تأثير سياسات الدول المتوسطية المصدرة للنفط على الأمن الطاقوي الأوروبي.

تعتبر منطقة المغرب العربي كفضاء جيوإستراتيجي محوري بالنسبة لتأمين إمدادات الطاقة لأوروبا و لعل أنّ من أهم تلك الفواعل في ميدان الطاقة نجد الجزائر و ليبيا و بدرجة أقل تونس. تطورت العلاقات الأورومتوسطية منذ إنشاء مبادرة الشراكة الأورومتوسطية الهادفة إلى تحقيق التنمية في المجالات السياسية، الإقتصادية

[1]-Ibid. .P30.

[2] -Observatoire Méditerranéen de L'énergie ,Op.cit., P270.

[3]- Noel ,Pierre, **Les Etats-Unis et La sécurité énergétique mondiale** , Fayard, 2006,P98.

والإجتماعية. موازاة مع هذه المبادرة إزدادت أهمية قطاع الطاقة عبر العالم الأمر الذي رشح الضفة الجنوبية للمتوسط التي تزخر بإحتياطات كبيرة لأن تكون شريكا للإتحاد الأوروبي لكي يستطيع أن يؤمن أمنه الطاقوي. و لعل أنّ أهم المواضيع المطروحة في هذا المجال بين الضفتين الشمالية و الجنوبية توسيع نطاق الإستثمارات مع إستعمال آليات الطاقة المتجددة[1].

يسعى الإتحاد الأوروبي ضمن إستراتيجيته القائمة على تنويع مصادر الطاقة بنقل إمدادات الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب نقل الطاقة نحو أوروبا. و في هذا الشكل يمكن أن نتطرق إلى خط الأنابيب العابر للبحر المتوسط و خط أنابيب الغاز الأورو–مغاربي ومشروع " مد قالسي Med Galci بحيث تسمح بالمساهمة في تأمين إمدادات الطاقة نحو الإتحاد الأوروبي[2].

و بصفة عامة عندما نتناول العلاقات الطاقوية في المتوسط فإننا نتطرق إلى نسق مصغر للطاقة تتطور فيه العلاقات بين الدول المستوردة و المصدرة للطاقة على الصعيد العالمي للطاقة. كون ان السوق العالمي للطاقة يتكون من مجموع أنساق الأسواق الإقليمية الدولية. و في ظل التطور المضطرد للإستهلاك الطاقوي للغاز و غياب سياسات طاقوية

[1]– Dieter Helm,« **Politique Energétique et Climatique Européenne a L'heur du changement** » ,Fayard, Paris,2014,P25.

[2] - Jan Horst Keppler, « **La Sécurité des approvisionnements en énergétique en Europe** », Principes et Mesures, Ifri, Avril, 2007,P15.

مشتركة تساهم في تطوير هذا النسق الأورومتوسطي نحو بناء فضاء غازي إقليمي منفرد بحد ذاته.

و أول دليل على ذلك هو بروز المنتديات المؤسساتية و المتخصصة كجمعية كبار الشركات الطاقوية الأورومتوسطية و المنتدى الأورومتوسطي للطاقة[1].

هذا بصرف النظر عن الإمدادات الطاقوية من الغاز الجزائري، بينما تقوم ليبيا بتصدير نفطها عبر طريق **خط أنبوب الأخضر Green Stream** الذي يعتبر من أهم خطوط إمداد الغاز الآتية من ليبيا نحو الإتحاد الأوروبي و هذا المشروع هو بحد ذاته جزء من **مشروع الغرب الليبي للغاز The Western Libyan Gaz Project**[2].رغم أن هذا الأخير تم تعطيله بسبب الحرب التي دارت في ليبيا .

إن كل هذه المشاريع تظهر لنا مدى الأهمية التي يوليها الإتحاد الأوروبي لمنطقة شمال إفريقيا خاصة و أن أنابيب نقل الطاقة الموجودة تشكل فرصة للإتحاد الأوروبي للإستفادة من الإحتياطات النفطية لهذه المناطق، و الهدف من وراء ذلك إحداث التنويع المرجو من مصادر التمويل الطاقوي. كما أنّ الشراكة الأورومتوسطية كانت إطارا ملائما

1 – Moncef Ben Abdallah, Samir Allal,« **vers une communié euro-méditerranéenne de l'énergie** » Op.Cit, P45.

2– Ibid,P47.

للحوار الطاقوي بين الضفتين في مجال توسيع شبكات نقل الطاقة ، و ضخ الإستثمارات الملائمة لتطوير الإحتياطات.

تزخر منطقة شمال إفريقيا بجملة من الخيارات فيما يخص تصدير الغاز نحو الإتحاد الأوروبي و هذا بسبب الإحتياطات الضخمة للمنطقة.

جدول رقم (04): الإحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي في بلدان شمال إفريقيا

الجزائر	**4579 مليار متر مكعب**
ليبيا	**1492 مليار متر مكعب**
مصر	**1657 مليار متر مكعب**

المصدر: مجلةArabOil& Gaz

ضف إلى ذلك القرب الجغرافي من بلدان الأسواق المستهلكة.

و تعتبر الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال التي بلغت عام 2007 حوالي 46% من مجموع صادرات الغاز الطبيعي من شمال إفريقيا نحو أوروبا [1]. بينما تمثل مصر حوالي 21 % من إجمالي تلك الصادرات و ليبيا 3%[1].

[1]–Rapport de la Banque Européenne d'investissement « **Le Changement Climatique Et Energétique en Méditerranée** », Sophia Anti–Polis, Juillet 2008, - Jan Horst Keppler, « **La Sécurité des approvisionnements en énergétique en Europe** », Principes et Mesures, Ifri, Avril, 2007P340.

و نلاحظ أن دول شمال الضفة المتوسطية هي جد تابعة لصادرات الغاز الجزائري ، فهي تستهلك تقريبا كل صادراتها و بالرغم من ذلك فإن الجزائر لا تعتبر في وضع المورد المهيمن على صادرات الغاز الطبيعي في شمال إفريقيا حيث بدأت مصر تنافسها في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

حيث كانت تحتكر الجزائر حوالي 97 % من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال قبل سنة 2004 . غير أن إحتياطات الجزائر التي تماثل إحتياطات بحر الشمال وقدرتها الإنتاجية المعتبرة جعلت منها تحتل المرتبة الرابعة ضمن المصدرين العالميين للغاز بحصة تقدر بحوالي 10% من الصادرات العالمية[2].

و هو من شأنه المساهمة في أن تحافظ الجزائر على موقعها تجاه زبونها الأوروبي خاصة و أنّ إستقرارها على المستوى الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي مرتبط بشكل مباشر بحجم عائدات المحروقات. فهنالك "علاقة الإعتماد المتبادل" [3]، بين الدلول المصدرة و المستوردة الأمر الذي يؤدي بنا إلى تحديد العناصر المتداخلة و المصالح المشتركة

---

[1] – Ibid,340.

[2] –Moncef Ben Abdallah, Samir Allal,« **vers une communié euro–méditerranéenne de l'énergie** », Op.Cit, P53.

[3] –Mikhelidzs, Nona, **The Winer is Tap**, OP .Cit, P74.

والأهداف المرسومة، لفهم مدى ميل العلاقة لصالح طرف على حساب طرف آخر مع وجود أوراق ضغط و هوامش مناورة بين طرفي المعادلة و هذا ما يظهر في ما يلي:

- **التأثير لصالح الدول المستوردة للطاقة (الضفة الشمالية)**

إن الدول المصدرة للطاقة في الفضاء المتوسطي(الجزائر و ليبيا) هي مرتبطة بزبون واحد هو الإتحاد الأوروبي غير أنّ هذا الأخير يتمتع بهامش المناورة بحيث لديه العديد من الخيارات تمكنه من إستيراد الغاز الطبيعي و المسال عبر مزودين آخرين و محاور أخرى كروسيا ، نرويج ، حوض قزوين، إيران، منطقة الخليج العربي[1].

و نرى هنا أنّ العلاقة تميل نحو السلب للدول المصدرة، وتميل ايجابيا نحو الدول المستوردة. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال الحالة الجزائرية فهي تصدر مواردها الطاقوية نحو وجهة واحدة و هي الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة نحو إسبانيا، و إيطاليا فتتبنى كل من إيطاليا وإسبانيا إستراتيجية الإتحاد الأوروبي القائمة على تنويع مصادر إمداداتهم الطاقوية لتحقيق أمنهم الطاقوي. مما يزيد من هذا الطرح تنامي الإهتمام بالغاز الطبيعي لقطر و دول الخليج و إيران. و كما يمكن لهاتين الدوليي ن إن إستطاعتا تطوير منشآتها المحلية لنقل الغاز أن تصبح دول عبور للغاز القادم من شمال إفريقيا إلى أوروبا[2].

[1] –Yergin, Daniel ,**Ensuring Energy Security**,Op.Cit, P68.

[2] - Ibid,P72.

و مما يزيد من تبعية الدول المصدرة إعتمادها على العائدات النفطية التي تشكل أساسا إقتصادياتها، و العمود الفقري لأي مشروع التنموي فيها فبدونها يختل التوازن السياسي و الإجتماعي بداخلها.

3. التأثير لصالح الدول المصدرة (دول جنوب المتوسط)

يعرف الطلب الأوروبي للطاقة تزايد بسبب انقطاعات إمدادات الغاز عبر محاوره التقليدية روسيا و نرويج، كما يدرك الإتحاد الأوروبي وجود مصدر للطاقة واعد في الضفة الجنوبية للمتوسط. كون أنها مورد آمن لإمدادات الطاقة ، و بديل محتمل في مواجهة أي إنقطاعات في إمدادات الغاز الروسي المتوجهة نحو السوق الأوروبي للطاقة. خاصة مع تنامي الهاجس الأوروبي تجاه العملاق الروسي، و شركة غاز بروم Gazprom الباحثة على غزو السوق الأوروبية للطاقة. ضف إلى ذلك المخاوف الأوروبية من النضوب المتسارع للإحتياطات الغاز في النرويج التي تعتبر على أنها مصدرا آمن لإمدادات الطاقة على مستوى المحور الشمالي للإتحاد الأوروبي و هو بمثابة الورقة المضادة، و المستخدمة في وجه الضغوطات الطاقوية الروسية.

و بالتالي من أجل بناء سياسة للأمن الطاقوي الأوروبي في الجهة الجنوبية المتوسطية لا بد من الإعتماد من على مجموعة من العناصر:

أ–الإجراءات الإنفتاحية للمنافسة الحرة و التعاون الموجود بين الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستثمر في قطاع الطاقة بالإضافة إلى الشركات العمومية للدول المنتجة للنفط و الغاز في الضفة الجنوبية للمتوسط ،و هذا بهدف زيادة مخزون الإحتياطات النفط و الغاز.

مع الرفع من القدرة الإنتاجية و هذا لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد. و في إتجاه زبائنها في دائرة الأسواق الجهوية و العالمية في الخصوص، فإن هذه الشركات لديها التكولوجيا المتطورة و رؤوس أموال كبيرة تسمح لها بإقامة المنشآت القاعدية لسلسلة التزويد بالطاقة.

ب– العمل على تعزيز و تطوير الحوار الأورومتوسطي الذي أسس لمنتدى الطاقة المتوسطي في سنة 1997، و هذا في إطار مقتضيات إعلان برشلونة مع العمل على تطويره في هياكل الشراكة الأورومتوسطية، كالإتحاد من أجل المتوسط. مع الإدراك بالدور الجوهري لقطاع الطاقة في تشييد شراكة إقتصادية متينة بين الفاعلين[1]. و في تقوية التعاون و الحوار حول السياسات الطاقوية مع إنشاء سوق طاقوية تشكل نواة لإنشاء مشاريع مشتركة في المستقبل كمشاريع نقل الغاز ومنشآت

[1] –Viviane du Castel, **« Le gaz, enjeu géoéconomique du XXIe siècle. L'exemple de l'Europe »**, Collection Mare Balticum, L'Harmattan, Paris, 2011. P88.

توليد الطاقة الكهربائية، التي يجب أن تستوفي الشروط المواتية لإحترام البيئة، و هذا كله لمواجهة أي تهديد أو تذبذب في إنقطاع الإمدادات الطاقوية.

ج–العمل على حماية المحيط و البيئة من كل الإستخدامات الغير عقلانية للطاقة و العمل في نفس الوقت على تطوير مشاريع الطاقة البديلة، و المتجددة خاصة مشروع الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى[1]. التي من شأنها نقل الطاقة الكهربائية نحو الأسواق الداخلية و الخارجية لدول شمال إفريقيا.

د– العمل على تأسيس لمحاور نقل الطاقة عبر تنويع مصادر التزويد بها، مع تشكيل عوامل التعاون في ميدان الربط البيني لشبكات نقل الكهرباء لكل البلدان المطلة على المتوسط، مع وجود شبكة لنقل الغاز من الجنوب إلى الشمال المتوسطي. و هذا من أجل تدعيم الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي في ظل الضغوطات الروسية التي دخلت في منافسة و سباق مع النرويج للسيطرة على أسواق الغاز الأوروبية.

1 – Viviane du Castel , Op.Cit ,P92.

المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية للأمن الطاقوي الأوروبي

مما سبق يتضح لنا أن الأمن الطاقوي الأوروبي، قائم على معادلة معقدة لأمننة الواردات الطاقوية. و إحداث تنويع من حيث المصادر التموينية الطاقوية للتخفيف من وطأة التبعية الطاقوية للدول المنتجة للطاقة، و على رأسها روسيا خاصة بعد أزمات إنقطاعات التموين بالغاز. و أثار العديد من الخبراء الطاقويين الأوربيين مخاوفهم من قدرة روسيا على تأمين تموين الإتحاد الأوروبي بالغاز، و بالكميات الملائمة[1].

كما يمكننا أيضا التأكيد على الكم الهائل من المشاكل الداخلية لروسيا المرتبطة بإنتاج الطاقة، و التي بإمكانها أن تعيق تطور الشراكة الطاقوية مع الإتحاد الأوروبي. وكما إصطدمت روسيا بمشاكل نقص الإستثمارات اللازمة لتطوير قطاعها الطاقوي و هذا منذ سنة 2005 رغم إرتفاع أسعار المواد الخام فإن معدلات إنتاج الغاز و البترول الروسي تبقى غير مستقرة و غير قابلة للتطوير في الوقت الحالي[2].

و في إتجاه أخر يسعى الإتحاد الأوروبي للعمل على إيجاد حلول متوسطة و بعيدة المدى للتخلص من التبعية الطاقوية لروسيا، لذلك بلور خطط و مشاريع لتطوير العلاقات الطاقوية للضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

---

[1]– Jean Marc Huissoud et Fréderic Munier, Op .cit , P103.

[2] - Ibid, p107.

و بشكل خاص مع الجزائر و ليبيا كفاعليين طاقويين محورريين في منطقة شمال إفريقيا. خاصة و أن هذه المنطقة تزخر بإحتياطات طاقوية معتبرة مع وجود إمكانية أن تصبح بدورها منصة إنطلاق نحو إفريقيا جنوب الصحراء وصولا إلى مناطق إنتاج الطاقة، كمنطقة غرب إفريقيا.

و سنحاول في هذا المبحث تناول سيناريوهين محتملين حول تطور إشكاليات الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي هما:

- **السيناريو المتفائل: تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي**
- **السيناريو المتشائم : إستمرار التبعية الأوروبية لدول المصدرة لطاقة**

1 السيناريو المتفائل: تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي

يقوم الإتحاد الأوروبي بتبني مقاربة خاصة به من أجل تعزيز أمنه الطاقوي، و هذا رغم تباين السياسات الطاقوية بين الدول الأعضاء فيه. فقد رسم الإتحاد الأوروبي سياسة طاقوية لتحقيق مشروع " 20-20-20" أي تخفيف 20% من إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري.

-مع إنتاج 20% من حاجياته الطاقوية من الطاقات البديلة و المتجددة .

-تخفيض إستهلاكه من الطاقة غير المتجددة بنسبة 20 % و هذا في أفاق 2020[1].

و تعتمد هذه المقاربة الأوروبية في الأمن الطاقوي على رصد الأوضاع التي بإمكانها أن تؤثر على مقدرات الطاقة في الإتحاد الأوروبي. و من ثمة التأثير فيها عبر تنويع أشكال و مصادر الطاقة، بالإضافة إلى منافذ و طرق إمداداتها من العديد من الموردين. مع إيجاد حلول لتوحيد الخطابات للتعامل مع المسائل الطاقوية، و إيجاد سبل لتعزيز التضامن الأوروبي في مجال الأمن الطاقوي. و في نفس السياق التأسيس لشراكة إستراتيجية مع الفاعلين الأساسين في المعادلة الطاقوية الأوروبية بالعودة إلى روح **ميثاق الطاقة الأوروبي** بالخصوص مع روسيا و دول الضفة الجنوبية للمتوسط الغنية بالغاز و النفط ، و منطقة

[1] -World Energy Council, **« Energy Policy Scenarios 2050 »** sur le site : http// : Worldenergy.ed/nhh2050 Consulté le .25-04- 2016 .

الخليج العربي و العمل على تجسيد الحوار مع منظمة الدول المصدرة للنفط [1]. و هذا باعتماد سياسات إنتاجية تتسم بالمسؤولية، و هذا ما سيظهر في نقاط الاتية:

- **تعزيز و تنسيق محاور سياسة الطاقة للإتحاد الأوروبي:**

يتطلع الإتحاد الأوروبي إلى الإقتصاد في إستخدام الطاقة على نطاق واسع و ذلك من خلال رسم سياسة طاقوية آمنة و مستدامة. حيث تؤكد الإحصائيات الطاقوية على هشاشة وضع الطاقة في الإتحاد الأوروبي من حيث مؤشر التبعية و لتفادي ذلك يقوم الإتحاد ببناء التصورات التالية: [2]

-تفعيل آليات التضامن بين الدول الأعضاء للإتحاد في مجال الطاقة و تبادل المساعدة بينها لمواجهة الظروف الطارئة و لذلك تم إقتراح إنشاء **مرصد أوروبي لإمدادات الطاقة**[3].

-التمسك بخيار باقة طاقوية متنوعة دائمة و فعالة و هو ما يعني منح الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الحرية في تنويع باقتها الطاقوية وفقا لمصالحها شرط أن لا تخل بأمن الطاقة لجيرانها.

[1] -Jacques Blanc, **rapport d'information « Sécurité stratégique en France »**, Sénat, n°349, 10 mars 2011. , P271.

[2] -.Sartori Nicola, **The southern Gas Corridor**, Op. Cit, P71.

[3] -Kcare ,.T, Rising Powers ,Shrinking Planet, Op. Cit .P109.

- **إستكمال بناء سوق داخلية للكهرباء و الغاز:**

فلقد جاء في الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبي ة 2006 حول تطوير سياسة طاقوية مشتركة أنّ سوقا أوروبية واحدة للغاز و الكهرباء ستؤدي إلى خفض الأسعار و تحسين أمن الإمدادات و تعزيز القدرة التنافسية للمتدخلين في سوق الطاقة[1].إضافة إلى تفكيك الشراكات الإحتكارية التي تملكها الدول.

- **دور الطاقات المتجددة و البديلة ضمن السياسة الأوروبية:**

تكتسي مصادر الطاقة المتجددة كالشمس و الرياح ، الحرارة الجوفية... أهمية قصوى فيعتمد عليها لتقليص من حدة معضلة أمن الطاقة داخل الإتحاد الأوروبي[2].إضافة إلى كونها تشكل طاقات نظيفة لكنها تحتاج إلى كم هائل من الأموال و تكنولوجيات العالية لكي تكون أكثر تنافسية لمصادر الطاقة التقليدية. كما تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة بإستشرافها لأفاق 2030 أن المشهد الطاقوي سيكون على النحو التالي :

[1] -Klare T. **Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy,** New York: Metropolitan Books. 2008, P106.

[2] - Ibid, p106.

جدول رقم (05): يبين المشهد الطاقوي في أفاق 2030.

الطاقات	النسبة المئوية
البترول	32
الفحم	23
الغاز الطبيعي	22
الطاقة النووية	7
كتلة حيوية	11
الهيدروجين	2
طاقات أخرى متجددة	3

Source : European Commission 2015.http// : ec-europa.eu/pdf/htm.

ووضعت المفوضية الأوروبية ضمن سياسات الجديدة للطاقة التي نشرت سنة 2006 تحقيق هدف إنتاج 20 %من الطاقات المتجددة في أفق 2020 [1].

- **تنويع مصادر إمداد الإتحاد الأوروبي من الطاقة:**

أكان ذلك من منطقة جنوب المتوسط أو إفريقيا و آسيا الوسطى، أو منطقة الشمال مع بالإعتماد على منطقة خليج العربي كمنطقة تقليدية لإستيراد الطاقة و التي تنافسها دول و فواعل أخرى على شكيلة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

[1]-Natural Gaz Europe « 2015 http// : www ?Naturelgrseurop.com / Consulte le 23 Avril 2016..

برغم من محاولات الإتحاد الأوروبي في التقرب من الطرف الروسي لإيجاد مجال للحوار و رسم ملامح المصالح المشتركة التي يمكن العمل عليها إلا أن طبيعة العلاقة مع روسيا تتميز بوجود أبعاد جيوسياسية و جيواقتصادية معقدة. لكن و مع تزايد معدلات الطلب السوق الداخلي على الطاقة بالخصوص الغاز الطبيعي فمن الصعب أن تصل إلى ذلك لاسيما و أنّ الإتحاد الأوروبي يعاني من غموض الرؤية الإستراتيجية فيما يخص الأمن الطاقوي في ظل وجود سياسات طاقوية أوروبية و وطنية متضاربة.

2 -سيناريو المتشاءم: إستمرار التبعية للدول المصدرة للطاقة

- **تزايد الطلب الأوروبي على الطاقة:**

شكل رقم (2):

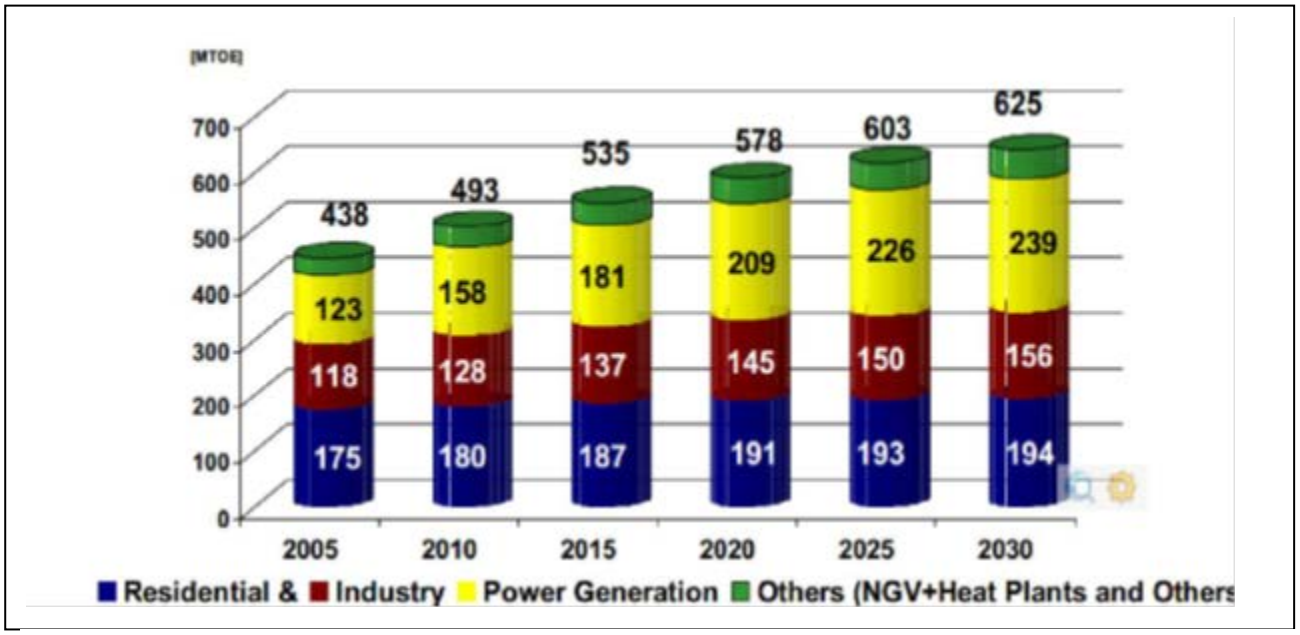

EU 27 Natural Gas Demand outlook by sector. Source: Eurogas (2010), p.3.

يظهر في المخطط السابق إحتياجات الإتحاد الأوروبي من الطاقة سواء الغاز الطبيعي أو المسال أو البترول. تزداد بشكل متواصل الأمر الذي ينبأ بزيادة معدلات التبعية الطاقوية للدول المنتجة وعلى رأسها روسيا [1]. هذه الوضعية ستحتم على الإتحاد الأوروبي إما بناء سياسة طاقوية جديدة قائمة على الحوار و التعامل مع الشريك الروسي بكل مايعنيه ذلك من تنازلات جيوسياسية أو السعي نحو تنويع مصادر تموين مخزناتها الطاقوية بإستخدام ورقة المتوسط أوآسيا الوسطى.

[1] - Bahgat,Gawdat, "**Europ's Energy Security Challenges And Opportunities"** ,Op.Cit , P79.

- **التبعية المزمنة لروسيا**

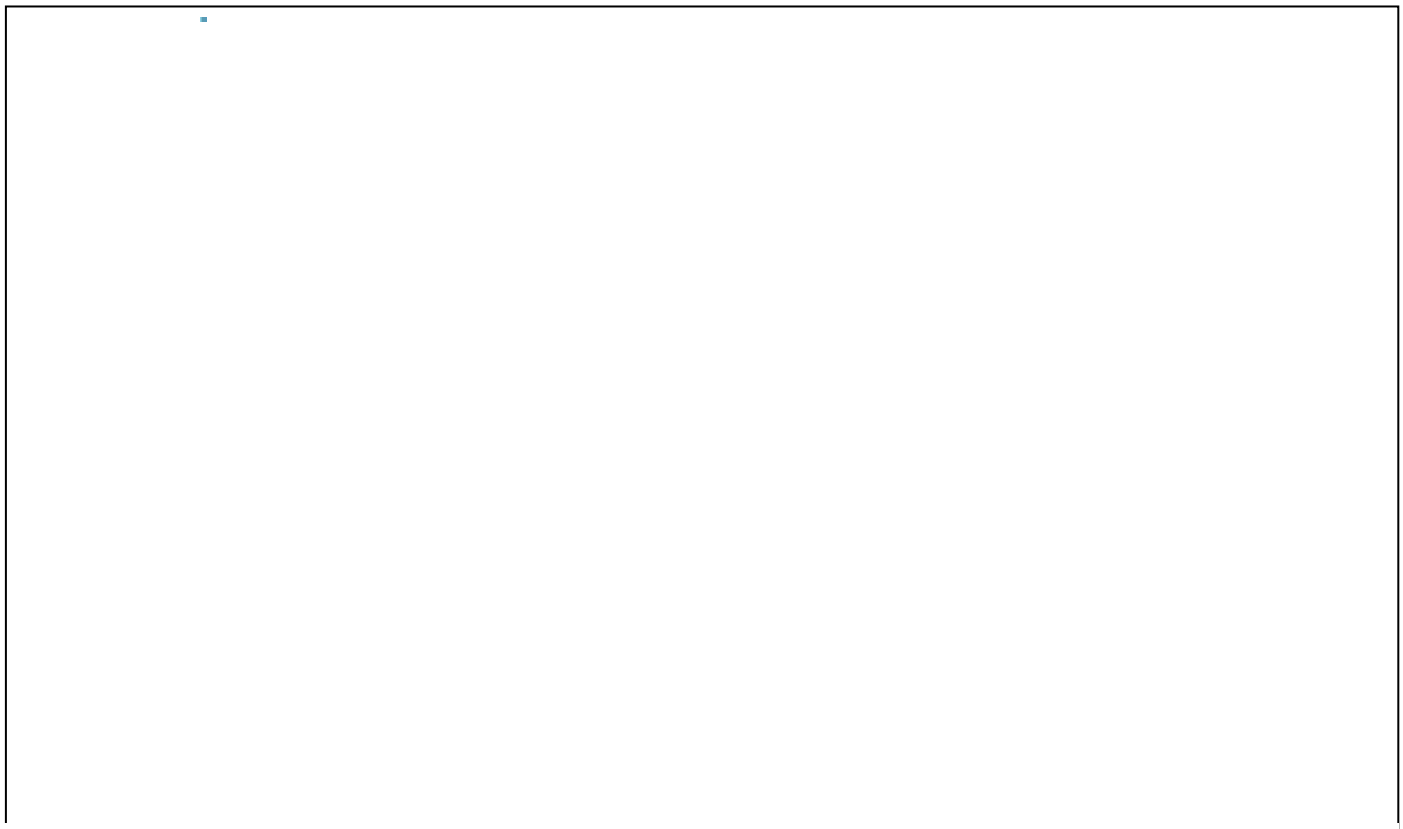

الجدول رقم (06) : **European Gas Imports from Russia by Country as Percentage of Total Consumption. Source: BP 2010. Global Statistical Review of World Energy**

كما يظهر الجدول السابق نلاحظ أنّ الإتحاد الأوروبي مرتبط بشكل كبير بالطاقة الروسية وبالأخص دول وسط وشرق أوروبا التي تصل نسبة تبعيتها إلى حد التبعية المطلقة أي بنسبة 100% [1]، وهذه الحقيقة الجيو–طاقوية تؤرق صانع القرار الأوروبي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هموم و مخاوف دول شرق ووسط أوروبا التي هي تقع في منطقة نفوذ تقليدية لروسيا خاصة مع توسع منظمة حلف الشمال الأطلسي .

[1] - Eurogas, **Natural Gas Demand and Supply long, Term Outlook To 2030**, Brussels Eurogas Publication, P36. 2010,P 36.

فمن الصعب تصور نقل الطاقة من آسيا الوسطى نحو هذه المناطق نظرا للتكلفة الباهظة والصعوبات الجيوسياسية, ضف إلى ذلك أنّ نقل الطاقة من شمال أوروبا و بتحديد من النرويج نحو هذه المناطق أمرا مستبعدا نظرا للنضوب المتسارع لنسب إحتياطات النرويج من الطاقة و إذا ما أضفنا أيضا تواجد القوي للشركات الطاقوية الروسية على رأسها غاز بروم[1] في الأسواق الطاقوية الأوروبية ستعرف مدى مكانة روسيا في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي.

- **هاجس امن إمدادات الطاقة في الضفة الجنوبية للمتوسط:**

و إذا ما عدنا إلى الخارطة الجيوإقتصادية للإتحاد الأوروبي نلاحظ مدى توقف الإقتصاد الأوروبي على الموارد الطاقوية الآتية من الخليج العربي و شمال إفريقيا، رغم ان أوروبا أرادت أن تتخلص من تبعيتها الطاقوية لمنطقة الشرق الأوسط بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بالإعتماد على الشريك الروسي الضعيف أنذاك، أثناء حكم بوريس التسن Boris Elltsin[2]. و لكن و مع إستعادة روسيا لعافيتها الإقتصادية و القوة السياسية و الإقتصادية التي أعادها فلادمير بوتين. و إستخدامه لسلاح الطاقة في مواجهة للغرب بدأت تتوجه أنظار الإتحاد الأوروبي من جديد نحو منطقة الخليج العربي لكن الإشكال الذي يواجه أوروبا

[1]-Claude Mandil, **Sécurité Energétique et Union Européenne** ,21 avril2008,Rapport le Premier ministre ,P108.
[2]-Goldman Marshall . **Petrostate: Putin, Power, and the New Russia**. 2008 New York: Oxford University Press.p51

في هذه المنطقة هو الصبغة الأمنية و السياسية خاصة مع ظهور الحراك العربي منذ 2011 [1]ضف إلى ذلك تنامي الأخطار اللاتماثلية على رأسها الإرهاب الذي يسيطر على حقول البترول في شمال العراق و ليبيا.

أما منطقة شمال إفريقيا فهي قد تشكل ورقة بديلة لإستيراد الطاقة لكن تعيش تلك الدول أزمات داخلية حادة ذات طابع سياسي، فالجزائر تعتمد بشكل كلي على العائدات المالية لريع البترولي،[2]الأمر الذي يوقف عجلة التنمية و الإستقرار السياسي، و الإجتماعي على مستوى أسعار الطاقة في السوق العالمي. فلقد عاشت الجزائر في نهاية الثمانينات أزمة حادة كان سببها إنهيار أسعار النفط ، أما ليبيا فمنذ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي، ودخولها في فوضى الحرب الأهلية بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي [3] فمن الصعب تصور بناء مشاريع و أمننة محكمة للإمدادات الطاقة من ليبيا نحو أوروبا ، و هذا الاحتمال يزيد من درجة تبعية الاتحاد لطاقة الروسية.

[1] - Jacques Blanc, Op. Cit, P15.

[2]- Jacques Percebois, « **Les perspectives d'approvisionnements de l'Europe en gaz naturel** », CREDEN, Montpellier, 2007.p. 33.

[3]-Guerriero Michele , **Europe's New Gas Corridor 2013**, http// :www.abo.net/oilporsal/view consulté 04-04-2016.

- **محدودية خيار الطاقات البديلة و المتجددة :**

كما أن الطاقات البديلة و المتجددة صعبة المنال في المدى القريب و المنظور نظرا للتكلفة الباهظة و العمل على تطوير تكنولوجيات حديثة و هذا ما يظهر في مشروع DISERTECو هو مشروع تزويد أوروبا بالطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى بتكلفة تتجاوز 400 مليار اورو و حسب الخبراء فان منطقة الصحراء يمكن ان تولد 15 بالمئة من احتياجات أوروبا وذلك في حدود 2050[1].

ففي هذا السيناريو يمكن القول أنّ الإتحاد سيبقى رهين العوامل الخارجية من حيث دول المنطقة و قضية أمننة طرق الإمدادات على الفاعليين الخارجيين ، فالأمن الطاقوي الأوروبي هو حبيس قوانين الجغرافيا السياسية في تعاملاته مع روسيا مع صفرية إمكانية تنويع المصادر إلى جانب مخاوف من تدهور الوضع الأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط.

[1] - Le Dossier Noir ,Les Energie vert, Science& vie N°1086,Mars ,2008,PP 56-74. Sur le site : www.desert.org/energy .europe /dependance// consulté le 14-05-2016.

إستنتاجات:

-إن تصور الأمن الطاقوي الأوروبي يؤدي بنا إلى العودة إلى مجموع العوامل و المحددات السياسية ، الإقتصادية التي تؤثر فيه بشكل مباشر.

-تشكل روسيا الفيدرالية طرفا صعبا في المعادلة الطاقوية الأوروبية نظرا للمكانة الجيوسياسية و الجيوإقتصادية لروسيا في مقابل تعامل مع الأسواق الطاقوية الأوروبية منذ بداية الألفية الجديدة أيام التبعية المزمنة للإتحاد الأوروبي في تموينه الإقتصادي و هذا بإستخدام ورقة الضفة الجنوبية للمتوسط و بالأخص دول كالجزائر و ليبيا، مصر.

-كما أن بديل تخزين الطاقة كآلية أوروبية للحد من وطأة السلاح الطاقوي أمر ظرفي و علم مؤقت لا يحل المعضلة الطاقوية الأوروبية و أمام هذه الوضعية يبقى الأمن الطاقوي الأوروبي متوقف على سيناريوهان.

الأول إيجابي ينبأ ببناء إستراتيجية طاقوية أوروبية موحدة و متناغمة تأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول الأعضاء مع تطبيق سياسات التنويع التمويني و تشجيع الطاقات المتجددة لتخفيف وطأة التبعية.

أما السيناريو الثاني سلبي ينبأ بزيادة أطر التبعية الطاقوية الأوروبية للفواعل المنتجة و المصدرة لطاقة لاسيما مع زيادة الطلب الداخلي على الطاقات التقليدية.

الخاتمة

الخاتمة

يشكل الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي إشكالية محورية فبالرغم من أن الإتحاد الأوروبي يعتبر كقوة سياسية و إقتصادية دولية إلا أنه يعيش تبعية مزمنة فيما يخص أمنه الطاقوي .

لقد توصلت هذه الدراسة إلى فهم الرهانات الكبرى للأمن الطاقوي الأوروبي على رأسها الفواعل الإقليمية و الدولية المؤثرة على الإتحاد الأروبي .

تعتبر روسيا كطرف رئيسي في المعادلة الطاقوية الأوروبية فهي تؤثر بشكل مباشر على الإستقلالية الطاقوية للإتحاد بفضل إمكانياتها الكبرى في مجال الطاقة و التي تستخدمها كورقة ضغط رابحة في علاقاتها مع الغرب.

فأصل التوتر السائد بين أوروبا و روسيا يعود إلى دوافع جيوسياسية وجيوإستراتيجية قبل أن تكون مسائل متعلقة بمنطق التعاملات التجارية.

فعندما إستخدمت روسيا الطاقة في مواجهتها لحلف الناتو بقيت منطقة أوراسيا مسرحا لهذا الصراع الروسي الأوروبي.

و أمام هذه المعطيات يسعى الإتحاد الأروبي إلى تبني إستراتيجية طاقوية قائمة على تنويع مصادر التموين و أمننة طرق الإمداد مع البحث عن بدائل طاقوية لكي تتخلص من تبعيتها للدول المنتجة للطاقات التقليدية، و هنا يسعى الإتحاد الأوروبي لتوطيد علاقاته الإقتصادية مع الفضاء المتوسطي و التقرب من الدول المنتجة للنفط في المتوسط على

رأسها الجزائر و ليبيا الغنية بالموارد الطاقوية و التي تعتبر أيضا منطقة عبور نحو إفريقيا جنوب الصحراء و ممر إستراتيجي نحو منطقة الخليج العربي.

كما تشير الإحصائيات الى أن الإتحاد الأوروبي سيكون مجبر في العقود المقبلة على إيجاد مصادر طاقوية متوفرة ، آمنةو مستقرة، بالتالي ستعتمد أروبا على إستراتيجية التنويع كخيار إستراتيجي لتفادي الوقوع تحت التبعية المباشرة للمصدريين.

تخلص هذه الدراسة أيضا إلى أنّ إشكالية الأمن الطاقوي الأوروبي يمكن تحليلها على صعيد العديد من المستويات ، فعلى الصعيد الداخلي يفتقر الإتحاد إلى سياسة طاقوية موحدة و صلبة، و هذا راجع إلى تضارب مصالح الدول الأعضاء ، بينما على المستوى الخارجي نلاحظ التباين الشديد بين الدول المستهلكة للطاقة في السوق الطاقوي الدولي خاصة مع وجود مستهلكين كبار جدد كالصين و الهند الذين يضافون إلى الإقتصاد الأمريكي.

يعول الإتحاد الأوروبي على الضفة الجنوبية للمتوسط للعب دور البديل المحتمل في حالة مواجهة تهديدا أو خطر إنقطاع الإمدادات الطاقوية الروسية نحو أوروبا.

فالمتوسط منطقة قريبة من أروبا و تستطيع نقل كميات كبيرة من الطاقة في وقت قصير مع القدرة على إستخدام القوة لحماية تلك الطاقة عكس محور آسيا الوسطى و حوض قزوين فهي مناطق تعتبر داخلة في نطاق النفوذ الجيوسياسي لروسيا.

بالتالي سيواجه الأمن الطاقوي مأزقا طاقويا في حالة ما إذ إنقطعت إمدادات الطاقة خصوصا من اللاعب الروسي، الشيء الذي سيؤدي إلى بلقنة مواقف دول الإتحاد الأوروبي أمام روسيا، في حين أنّ الفضاء المتوسطي يعيش حالة اللإستقرار خصوصا في ضفته الجنوبية سواء في حوضه الشرقي أو الغربي الامر الذي يضفي حالة اللاأمن و اللا إستقرار لإمدادات الطاقة، كلها عوامل محددة لمعادلة الأمن الطاقوي الأوروبي,

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

باللّغة العربية:

الكتب:

1. بارلان، هربرت ، **نطاق التهديد الغير عسكري**،من كتاب التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (تر: فادي حمود و آخرون)، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،2004 .
2. بدوي، عبد الرحمان ، **مناه ج البحث العلمي، ط3، الكويت : وكالة المطبوعات**، 1977 .
3. برونونسكي ،كاميلا ، "**الطاقة و الأمن : الأبعاد الإقليمية و العالمية**" ، معهد ستوكلهم لأبحاث السلام الدولي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007 .
4. بن عنتر، عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005 .
5. بوزنادة ،معمر ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
6. بيلس ،جون و سميث ،ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للدراسات، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004 .
7. بيلس ،جون ، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، في كتاب: جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008 .
8. بينز، أليسون ، **عالم أبحاث الأمن و السلام من منظور أربعين عاما** ، التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهلم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) ، لبنان: بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط1، نوفمبر 2006 .
9. جوني ،عاصي، **النظرية و الإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة** ، ط1، 2006، بيروت: دار النشر، مؤسسة الناشر للدعاية و الإعلام .
10. حسين، عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية و التطبيق**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

دافيد هويل و كارل ،نخلة، **مأزق الطاقة و الحلول البديلة** ، (تر: أمين الأيوبي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

11. دورتي ،جيمس و بالستغراف، روبرت ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي ،ط1، الكويت، مكتبة شركة الكاظمية للنشر وترجمة و توزيع، 1985 .

12. رتليدج ،أيان ، **العطش إلى النفط** ، تر: مازن الجندي، لبنان: الدار العربية للعلوم ، ط 1، 2006 .

13. سليمان، غربال أشرف ، **الأمن البحري و مشكلاته المحتملة في منطقة الشرق الأوسط** ، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، قضايا، ع20، أوت 2006

14. سميث ،ستيف ، " **مقاربات جديدة للنظريات الدولة**"، في كتاب : جون بيلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008 .

15. السيد ، السليم محمد، **تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20**، ط1، القاهرة: دار النشر و التوزيع، 2002.

16. شوقي، كامل ممدوح ، **الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985 .

17. الشيخ، نرهان ، **العلاقات الروسية الأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية** ،القاهرة: مكتبة النهضة العربية، (ب س ن) .

18. صادق ،عبد المجيد ، **أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي**، مصر: جامعة القاهرة، 1976 .

19. صبري ،مقلد إسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في ا لأصول و النظريات** ، ط4، (د.ب,ن): المكتبة الجامعية (د.س .ن).

20. صبري ،مقلد إسماعيل ، **نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة** ، الكويت: جامعة الكويت، 1982 .

21. عبد الصادق ،علي ، **روسيا و البحث عن دور جديد** " **العرب في السياسة الخارجية الروسية** "، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة، 2003

22. عبد المجيد، إبراهيم مروان ، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2000 .

23. عودة ،جهاد ، **النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**، الجزائر، دار الهدى للنشر، 2006 .

24. الغثلان ،صالح محمد ، **الصراع على بحر قزوين: دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس** ، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2008،

25. كامل، ثامر ، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي و إستراتيجية تحقيقيه** ، العراق: وزارة الثقافة و الإعلام ، 1985 .

26. محمد ،فريد أسماء ، **الأمن القومي: منشورات مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2008 .

27. محمد، عبد المومن علي ، **البحث في العلوم الإجتماعية** ، ط1، ليبيا : جامعة 17 أكتوبر ، 2008 .

28. محمود ،الإمام محمد ، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل الغربي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .

29. مكنمارا، روبرت ،**جوهر الأمن**،ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970

30. مولوشياني ،فياكو ، " **المخاطر و الغموض في الأسواق العالمية المتغيرة: سياسات الطاقة في أوروبا**" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية ، نوفمبر، 2008

31. الميلي، محمد ، **الأبعاد الثقافية و الإجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن القومي الغربي ، التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996 .

32. نافعة، حسن ، **أوروبا في مطلع القرن الجديد، القضايا و الأفاق** ، عمان:مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002 .

33. ناي،جوزيف الإبن، **المنازعات الدولية: مقدمة لنظرية و التاريخ** ، تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و ثقافة العلمية، 1997 .

34. نصر، مهنا محمد ، **العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة** ، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.س.ن.

35. هاينبرغ ،ريتشارد ، **سراب النفط: النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية** ، (تر: أنطوان عبد الله)، لبنان: الدار العربية للعوم ، 2005.

36.يوسف ،فاروق ، **مشكلات و حالات في مناهج البحث العلمي**، القاهرة:مكتبة عين الشمس .

الموسوعات:

1 -فهرس مكتبة فهد الوطنية، **الطاقة**، موسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للأعمال و توزيع ، 1996 .

2 -الكيالي ،عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية** ، ج 1، (ن،م،ن)، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1981 .

المجلات:

1-أماني، محمود فهمي ،"الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإندماج و عوائق السيادة"، **مجلة السيادة الدولية** ، العدد 116، القاهرة، أفريل، 1994 .

2-علو، أحمد: " الصراع على أوراسيا و تطويق الدب الروسي"، **مجلة الجيش**، لبنان، ع 290، أكتوبر، 2008.

3-عود، يوسف ، " الصومال أرض النفط و اليورانيوم"، **مجلة الجيش اللبناني**، لبنان،ع 259، جانفي، 2007. جندلي ،عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، ط1 ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع 2007 .

4-هلال ،علي الدين ، "الأمن العربي و الصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 9، سبتمبر 1979 .

5-بن عنتر، عبد النور ، " الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي" " **مجلة شؤون الأوسط**" ، عدد 107، بيروت، 2002 .

6–ثابت ،أحمد ، "الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته"، "**مجلة المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995.

7–الحربي، سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن و مستوياته و صياغته و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 2008 .

8–زقاغ،عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة" ،**مجلة دفاتر السياسة و القانون**، العدد 05، 2011 .

9–سليم، محمد السيد ، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية "، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر ، 2008

10–شرو، جان ، "الحرب الأفغانية في سلسلة الصر اع الدولي على البترول في الشرق الأوسط"، لبنان، **مجلة الدفاع اللبناني**، ع41، جويلية 2007.

11–طلبة، مصطفى كمال ، "الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع المدني"، "**مجلة السياسة الدولية**"، مصر: مركز الأزهر للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006 .

12–عبد الله ،عبد الخالف ، "الإتجاهات الجديدة و المستقبلية في علم السياسة " "**المستقبل العربي** "، العدد 149، 1991 .

الاطروحات و المذكرات:

1. بن صايم ،بونوار ، "**مصادر التهديد الخارجية: المغرب العربي و أفاقها المستقبلية**" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2003 .

2. بن عنتر، عبد النور ، "**المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**" ، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، الجزائر، ب اتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

3. حروري ،سيهام ، " **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2006

4. رداف، طارق، "**الإتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005 .

5. السيد، إبراهيم فزاني، شاكر ، "**العلاقة بين الإتحاد الأوربي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 2006 .

6. مزياني، لطفي ، **الأمن الطاقوي الأوربي و انعكاساته على الشراكة الأورو-جزائرية** ، مذكرة ماجستير دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، جامعة الحاج لضر، باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012.

المحاضرات و الملتقيات:

1. بن عنتر، عبد النور ، " **نظريات الأمن الدولي**" ، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009.

2. حمدوش، رياض ، **تطور مفهوم الامن و الدراسات الامنية في منظورات العلاقات الدولية**، من اعمال ملتقى الدولي" الجزائر و الامن في المتوسط و الأفاق "،جامعة قسنطينة، افريل 2008 .

Ouvrages :

1- Aalto Pami and West Paul, Kirsten, **Introduction In The EU –Russian energy dialogue: Europ 's energy security**, ed Aalto 2007.

2- Alexander Ghaleb, **« Natural Gas as a instrument of Russian State Power**, »Strategic studies, Institut, 2010.

3- Allan Colins**, « Security and Southeast Asia, Domestic Regional and Global Issues**», London, Lynne, Rienner, Publisher, 2003.

4- Andres Speed, Energy **policy and Regulation in the people's Republic of China**, New York, Kluwer, 2004.

5- Bahadir kaleagasi , **La Sécurité énergétique en Europe ,Institut d'étude Stratégiques**, Bruxelles Belgique,2015.

6- Baran Zeyno, "**Energy Security of EU It is time to Get Rid of Russian Influence"** The Washington Quaterly 2012

7- Barry Borton, **Energy Security Managing risk in a Dynamic, Legal and Regulatory environment**, Oxford University, Press, 2004, P15.

8- Barry Buzan , **People States and fear : an agenda for international Security studies** ,Cambridge university press , 1991.

9- Barry Buzan and others, **Security Anew frame work for analysis**, London, Lynne, Publishers,1989.

10- Brayan Contledge , **« Energy and environment** » Oxford, University press,1993.

11- Charles .P. Schleicher, **International Relation: cooperation and confect**, Englewood, cliffs, New Jersey, prentice, 1982.

12- Charles Philippe, David Jean, Jacques Roche, **Théories de la Sécurité, Définition, Approches et Concepts de la Sécurité internationale**, Paris : Edition Motonestien, 2002.

13- David Baldwin, **New-realism and New –Liberalism : The Contempory, Debate, New-York**, Colombia University Press,1993.

14- Dieter Helm,« **Politique Energétique et Climatique Européenne a L'heur du changement** » ,Fayard, Paris,2014,P25.

15- Goldman Marshall . **Petro state: Putin, Power, and the New Russia**. 2008 New

16- Groupement d'Etudes et de Recherches sur la Méditerranée, **La sécurité énergétique en Méditerranée**, ed AGDAL, Rabat Maroc, 2010.

17- Jacques Percebois, « **Les perspectives d'approvisionnements de l'Europe en gaz naturel** », CREDEN, Montpellier, 2007

18- Jean Jaques Roche et Charles Philippe David, Théories **de la Sécurité**, Paris , Montilnetien, 2002.

19- Jean− Marc Huissoud et F. Munier, « **La Guerre Economique »,** Rapport Anteus ,Puf, Paris,2009.

20- Jean Marie Chevalier, **The Energy Crisis: Climate Economic and Geopolitics**, New York, Palgrave Macmillan, 2009,P06

21- Jean -Marie Chevalier, **The New Energy Crisis : Climate Economics and Geopolitics,** New York, Palgrave, Macmillan ,2009.

22- Jean Paul Delage et autre, **Les Servitudes de la puissance : une industrie de l'énergie**, Flammarion, 1992.

23- John Burton, **Global Conflicts**, when shay books, Brighton, 1984.

24- Joseph S. Ney, Leadership, Américain : « **Quand les règles du jeu change »**,Nancy, Presses universitaire des Nancy,1992.

25- Kalich JH and Galdwyn DL , **Energy and security : toward a new Foreign policy strategy** ,Woodrow Wilson ,center press ,U S A,2005.

26- Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, New York: Mc Grew-Hill, 1979

27- Klare T. **Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy,**

28- Kovar R**, Traité sur l'union Européenne commentaire article**, édition Economica, Paris, 1995.

29- Laurent Baechler, **Vers L'européanisation des Politiques de Sécurité énergétique**, édition CERI ,Paris ,2014.

30- Lestranges Cedric, « **Géopolitique du pétrole, un nouveau marché** »- de Nouveaux risques ,des Nouveaux Monde Edition Technid, Paris,2005.

31- Lestranges Cedric, **« Géopolitique du Pétrole ,un Nouveau Marché, de Nouveaux risques des nouveaux Mondes** » Editions technip,2005.

32- Lestranges Cédric, **« Géopolitique du pétrole un nouveau marché de nouveaux risques, des nouveaux mondes** »,Edition Technip, Paris ,2005.

33-Mar Shall Coldman Petrostat : Putin Power and the New Russia ,New York : Oxford, University Press,2008.

34- Monsef Ben Abdallah, Samir Allal, **Vers Une Communauté Euro-méditerranéenne de L'énergie**, Institut Prospective Economique du Monde Méditerranéen, Mai,2013.

35- New York: Metropolitan Books. 2008

36- Nies Susanne, « **Nabucco et South Stream – des Gazoducs Trop Politisés ?** », Programme énergie, Mars, 2008.

37- Noel Pierre, **Les Etats-Unis et La sécurité énergétique mondiale** , Fayard, 2006.

38- Paul D Williams, **Security Studies An Instruction**, ed Taylor groupe, 2008.

39- Raymond Aron, **Paix et Guerre entre les nations**, Paris : Colman –Levy,8éme ed ,cool ,Liberté de l'esprit 1984.

40- Richard Youdo, **Energy Security Europ's new Foreign challenge**, New York, Routlege, 2009.

41- Romer Jean Christophe, **« Géopolitique de la Russie »** Edition Economica ,1999 ?

42- Troubetta W.J, **Rethinking The Securitization of Environment, U .T** , Balazacced,2010.

43- Verrastro F, **Providing energy security in an interdependence world** , the Washington Quarterly, U S A ,2007.

44- Viviane du Castel, **« Le gaz, enjeu géoéconomique du XXIe siècle. L'exemple de l'Europe »**, Collection Mare Balticum, L'Harmattan, Paris

45- Waevero O, **Politics Security Theory, Security Dialogue** .k, 2011.

46- Wolfram Lacher, **Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan threat** Securiting dialogue, 2008.

47- Yerjin D , T**he Quest : energy ,security and the Remaking of the western World ,**Penguin, U K,2011. York: Oxford University Press

Revue:

1- Agusta Conchigelia ,« **Quelle Stratégie de développement Après la Guerres, de l'or Noir en Angola »**,Paris, le Monde Diplomatiques , Mai,2008.

2- Alhajji, A , F., **« What is Energy Security?** », « Middle –East, Economic survey,Vol4,N° 45,5-November 2007.

3- Bahga, Gawdat, **"Europe's Energy Security: Challenges and Opportunities**,"

4- Baylis Andrei, **« New dimensions of energy, security of the enlarging, EU and their impact on relation With Russia »**European Integration ,Issue 25,N°1,2003.

5- Bensebaa F .Castel, V, « **Les Majors et La Nouvelle Stratégie Énergétique de la Russie »,** N 70,2009.

6- Bilgin, Mert , **Geo-Economics of European Gas Security: Trade, Geography**

7- Catherine Locatelli, **L'UE Aiguillon de la stratégie de Gazprom** ?, Paris : IFRI, Février 2008.

8- Chevalier, Jean Marie, **« Security of energy Supply for the European union** », European Review of Market, vol 1, N°3, Nouvembre 2006

9- Clong, Xvyi –« **Climate, energy, Security** »,Australian Journal of international ,Vol 60,N°2,2006.

10- Dubien, Amand, **« Russie –Ukraine : op.cite des résonances Energétiques** », Paris, IFRI, Mai, 2007.**and International Politics**. Insight Turkey Vol. 12, No. 4,201). 2011.

11- Estrada, Aurelia Mané- Sécurité, **Energétique entre Méditerranée occidentale : Nouveaux Facteurs, Nouvelles Politiques, un Regard Espagnol**, Paris : IFRI, octobre,2008.

12- Finon, Dominique, « **La Russie et L'OPEP du Gaz Vraie au Fausse Menace ?** », Institut Français des Relations internationales, « Note de L'IFRI », Novembre, 2000.

13- Gawdet, Bahgat, « **Europe's Energy security : Challenge and Opportunity** » ,International affirm, vol82,N°5,2006,p 965

14- **GEM, Global Energy for the Mediterranean**, Biannual Publication N°12,Decembre 2014,P57.

15- Godzimirski, M. Jacub, **Grands Enjeux dans le Grand Nord : les Relations Norvège et leurs implication pour L'EU**, Paris, IFRI, décembre 2007.

16- Gomart ,Thomas , **« Les Trois Enjeux du partenariat entre l'union Européenne et la Russie** »,politique Étrangère, N°2,été 2004,69eme Année, Institut Français des relations internationales,2010.

17- Gutmann, Francis, « **Pétrole, Gaz et risque politique »,** Géopolitique, N°93, Mars-Mai ,2006. International Affairs, London, Sep, vol 82, Iss5. 2006.

18- Hansen, Léne, **"A case for seduction? Evaluating the Post-Structuralism Conceptualization of Security",** Cooperation and Conflict, Vol 32, 1997.

19- Jim, Georges, **« Incarceration and Closme : Neo –Realism and the new World order »** ,Modernism Journal of international studies ,Vol 22,N°2 ,1993.

20- Kipple ,Jan Horst, **La Sécurité des approvisionnements énergétique en Europe** ,IFRI.FR, 2007.

21- Michaelin, Thumanas **« Diversification des Ressources la Meilleure Stratégie pour les Relations énergétiques Russie -UE**, « Institut Français des relations internationales, IFRI, Paris 63, May 2006.

22- Mikholdze, Nona , "**The Winneris Tap :"The EU's Failed Policy in the south Caucasus"**, Rome :Institut Affari Internazionali, IAI,2013.

23- Milov, Valdimir, « **Le Dialogue Energétique UE –Russie : Concurrence contre Monopole** »,Note de L'IFRI, Sep,2006.

24- Mongerenier, Jean Sylvester , , **Les Relations Energétiques Entre la Russie et L'Europe ,Une Question Géopolitique** ,Tribune 42, 2014.

25- Notz, Kristina ,**« La Politique Energétique Allemande : Entre Impératifs Nationaux et Exigences Communautaires »**,Institut Français des relations Internationales, « Note de L'IFRI »,Mars 2007.

26- Paillar, Christophe Alexandre, **« Fragilités et incertitudes européennes** » Questions internationales, N° 24 , la Batail de l'énergie, Mars 2007.

27- Paul, Isbell, **« The Riddell of Energy Security** » Real Institution Elcalmo ,International Economy of trade ,4/7/2008,P2.

28- Perceois, Jaccque , **Les Perspectives d'Approvisionnements de l'Europe en Gaz Naturel »,** Creden .Montpellier, 2007,

29- Petit , Yves, « **A La Recherche de la politique Européenne de L'énergie », Revue trimestrielle de droit, Européenn**e 4-2006.

30- Roubinski, Pierre ,« **Russie-Ukraine : La Guerre des Yeux Géopolitique »**, N°93,Mai 2006.

31- Sarkis, Nicolas, « **Gaz Naturel : le Grande Illusion Politique Internationale** » N° 111, Printemps,2006.

32- Seliverstor, Sergy « **Energy Security of Russia and EU curent legal problem** », Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie de L'IFRI,2009.

33- Sherr, James, L'Etau **Ukrainien : Entre la Faiblesse Intérieure et la Dépendance Extérieur**, Paris ,IFRI ,Mars,2006.

34- Tonsjo O, **Hediging Against oil Dependency: New Perspective: Energy security**: international relations, 2010

35- Wella, Pierre, **« la Méditerranée Comme espace a inventer »**, Jean- Monet Working Piper, Novembre,1999 ,N° 25.

36- Winrow, Gareth, **« Geopolitics and Energy Security in the under, Black Sea Region »,** South east, European and Black Sea ,Studies, vol 7, N°2, 2007.

Rapports :

1- Belkin Paup, **The Europeans Energy Security Challenge, Congressional Research Service (CRS),Report for Congress**, Washington DC,Jaunuary,2008.

2- Claude Mandil, **Sécurité Energétique et Union Européenne** ,21 avril2008,Rapport le Premier ministre .

3- Directive 2006/67.ce du conseil du 24 Juillet 2006, **Journal official de l'union européenne**,08 /08/2006.

4- Eurogas, **Natural Gas Demand and Supply long, Term Outlook To 2030**, Brussels Eurogas Publication, P36. 2010.

5- European Neighborhood and Partnership Instrument, « **Algeria Strategic Paper », Indicative Program 2007-2010**

6- Jacques Blanc, **rapport d'information « Sécurité stratégique en France »**, Sénat, n°349, 10 mars 2011. , P271.

7- Jan Horst Keppler, « **La Sécurité des approvisionnements en énergétique en Europe** », Principes et Mesures, Ifri, Avril, 2007

8- Livre Vert de 2005 de la commission Européenne sur **« une stratégie sure, compétitive et durable »,** Bruxelles, le 8 mars 2006

9- Mémorandum de la France **pour une de la politique énergétique européenne dans une perspective de développement durable**. Janvier 2006

10- National Energy policy, **Report of the national energy policy, Development Group**, Washington, DC Mag, 2001.

11- Observatoire Méditerranéen, « **de L'énergie Méditerranéen**, **Energie Perspective** », ENGA conférence, Rome, le 22 septembre 2015

12- OME, Observatories Mediterranean de l'énergie, **« Natural Gas, Supply and Market Security Issue Europe and Its Suppilers »,** Ome discussion Paper, Juin Sophia Antipolis, 2007.

13- Plan D'action du Conseil européen (2007-2009) sur : **« une Politique énergétique pour L'Europe** », les Conclusions de la présidence du conseil européen de Bruxelles, 8 Mars 2007.

14- Rapport de la Banque Européenne d'investissement « **Le Changement Climatique Et Energétique en Méditerranée** », Sophia AntiPolis, Juillet 2008, - Jan Horst Keppler, « **La Sécurité des approvisionnements en énergétique en Europe** », Principes et Mesures, Ifri, Avril, 2007

15- Rapport de Synthèse du Centre D'analyse Stratégique sur « **Les perspectives Energétique de la France A l'horizon ,2020-2050** », Centre d'analyse stratégique, Commission, « Energie », Paris, Septembre 2007.

16- Rapport du Ministère de L'économie, des finances, et de L'industrie Français, **« La Politique Energétique Française depuis 30 ans** », Direction Générale de L'énergie et des Matières Premières, Paris, 2006.

17− Rapport N° 8/2006 of European Agency, « **Energy and Environment in the European union Trashing progress towards integration** », Office for official publication of the European Communities, Luxembourg, 2006.

18- The World Bank, **Energy Security, Issues,Moscou,Washington,DC,decembre,2005**

19- Yergin Daniel, **"Ensuring Energy Security Foreign Affairs"**, vol 85,N° 2, 2006,

Sit internet:

1- Beaufort Hubert, **« Lutter contre le syndrome du Titanic 2006-2010 : le DEFI Pétrolier et ses conséquences »** ,L'ouvrage Apparu Dans le Site Internet. http**// :Géopolitique,Atlas-Monds.net**/ Mai 2006.consulté e 17-04-2016.

2- Dominique, Auverlot Et Hervé Poulquen, « **La Sécurité Gazières de L'Europe :de la dépendance a l'Interdépendance dans le problème économique, la documentation Française**, sur le site :http// :www.autrementgeo-strat/mlt monde.26 Mai2010, consulté le04/04/2016.

3- Energy White paper of the united kingdom, **« Department of trade and industry** », London 2007, consulté le 11-04-2016. Sur : http// www.Dtistats.net/EWP.

4- Europsan Commission, 2016, http// : ec.europa,EU/index-En Vlm, Consulte le 20 avril 2016. Consulté le 10-04-2016.

5- Flarian Baumann, **Energy ,Security as multidimensional Concept**, Munich, Centre For Applied policy ,Research, C.A.P. Policy Analysis,N°1 March 2008,P4 .Consulté le 09-03-2016 :WWW.COP-L-MU.DE.

6- Guerriero Michele , **Europe's New Gas Corridor 2013**, http// :www.abo.net/oilporsal/view consulté 04-04-2016. - Le Dossier Noir ,Les Energie vert, Science& vie N°1086,Mars ,2008,PP 56-74.

7- Hélène Vian , **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en relation internationales »** Note de recherche, C.E.P.E.S, Université du Québec a

Montréal, N° 8,1999. Consulté le 16/04/2016 sur : http //www . er-UPAMA /nobel/Cepes/note 8/HTM.

8- http / www .Taurillon .org/ , « **une politique énergétique-européenne-a-petit-pas** ».Consulte le 21 Avril 2016/.http// www.**Statistiques- mondiales .com**/ energie/pays Bas énergie/htm.

9- http// www.Taurillon.org/**« une politique –européenne- de –L'énergie –a-petit-pas** » consulté le 17-04-2016.

10- http//:**Europia.Eu/scaoplus/les/fr/lvb/**e 21102.htm. Consulté le 15-05-2016

11- http//:Europia.Eu/scaoplus/les/fr/lvb/e 21104.htm. consulté le 09-04-2016.

12- Keith Webb, **« Preliminary Questions ,about Post-Modernism »,** prepared for Special Servies on Contempory Theory in International relation ,University of Kent At Canterbury, Juin 1995, consulter le 03/05/2016 sur : http// WWW.VKC XL .UK/ Politics/Kant papers / Html.

13- Natur Eurogas, **Natural Gas Demand and Supply long, Term Outlook To 2030**, Brussels Eurogas Publication, P36. 2010,P 36.

14- Pour Danemarkk , http// www. **Statistiques-Mondiales.com**/ energie,htm. Consulté le 20-05-2016

15- Kenter Renate, **« The art of the possible: the Scenario theory»** a Master Theses in international relations, University of Amsterdam, 1998. Consulté le 17/04/2016 sur : http:// www.derujter.net/Kenter-HTM.

16- Report of the sustainable development commission « **the role of nuclear power in A lowcarbon economy** »,London,6 Mars 2007. Consulté le 19-04-2016 sur : http// www.Distats.net/EWP.

17- World Energy Conncil2015, http// : www.worldenergy.org, Consulte le : 25 Mars 2016, consulté le 08-04-2016.

18- World Energy Council, **« Energy Policy Scenarios 2050 »** sur le site : http// : Worldenergy.ed/nhh2050 Consulté le 17 Mars 2016.20-04-25 al Gaz Europe « 2015 http// : www ?Naturelgrseurop.com / Consulte le 23 Avril 2016.

19- www.desert.org/energy .europe /dependance// consulté le 14-05-2016.

الملاحق

ملحق رقم(1)

Source : Top Gas Producing countries 2015, Source World Energy Council, 201

ملحق رقم(2)

	At end 1993 Trillion cubic metres	At end 2003 Trillion cubic metres	At end 2012 Trillion cubic metres	At end 2013 Trillion cubic feet	Trillion cubic metres	Share of total	R/P ratio
US	4.6	5.4	8.7	330.0	9.3	5.0%	13.6
Canada	2.2	1.6	2.0	71.4	2.0	1.1%	13.1
Mexico	2.0	0.4	0.4	12.3	0.3	0.2%	6.1
Total North America	8.8	7.4	11.1	413.7	11.7	6.3%	13.0
Argentina	0.5	0.6	0.3	11.1	0.3	0.2%	8.9
Bolivia	0.1	0.8	0.3	11.2	0.3	0.2%	15.2
Brazil	0.1	0.2	0.5	15.9	0.5	0.2%	21.2
Colombia	0.2	0.1	0.2	5.7	0.2	0.1%	12.8
Peru	0.3	0.2	0.4	15.4	0.4	0.2%	35.7
Trinidad & Tobago	0.2	0.5	0.4	12.4	0.4	0.2%	8.2
Venezuela	3.7	4.2	5.6	196.8	5.6	3.0%	*
Other S. & Cent. America	0.2	0.1	0.1	2.2	0.1	*	24.9
Total S. & Cent. America	5.4	6.8	7.7	270.9	7.7	4.1%	43.5
Azerbaijan	n/a	0.9	0.9	31.0	0.9	0.5%	54.3
Denmark	0.1	0.1	†	1.2	†	*	7.0
Germany	0.2	0.2	0.1	1.7	†	*	5.9
Italy	0.3	0.1	0.1	1.8	0.1	*	7.3
Kazakhstan	n/a	1.3	1.5	53.9	1.5	0.8%	82.5
Netherlands	1.7	1.4	0.9	30.1	0.9	0.5%	12.4
Norway	1.4	2.5	2.1	72.4	2.0	1.1%	18.8
Poland	0.2	0.1	0.1	4.1	0.1	0.1%	27.5
Romania	0.4	0.3	0.1	4.1	0.1	0.1%	10.6
Russian Federation	n/a	30.4	31.0	1103.6	31.3	16.8%	51.7
Turkmenistan	n/a	2.3	17.5	617.3	17.5	9.4%	*
Ukraine	n/a	0.7	0.6	22.7	0.6	0.3%	33.4
United Kingdom	0.6	0.9	0.2	8.6	0.2	0.1%	6.7
Uzbekistan	n/a	1.2	1.1	38.3	1.1	0.6%	19.7
Other Europe & Eurasia	35.6	0.4	0.3	8.8	0.2	0.1%	33.4
Total Europe & Eurasia	40.5	42.7	56.5	1999.5	56.6	30.5%	54.8
Bahrain	0.2	0.1	0.2	6.7	0.2	0.1%	12.1
Iran	20.7	27.6	33.6	1192.9	33.8	18.2%	*
Iraq	3.1	3.2	3.6	126.7	3.6	1.9%	*
Kuwait	1.5	1.6	1.8	63.0	1.8	1.0%	*
Oman	0.2	1.0	0.9	33.5	0.9	0.5%	30.7
Qatar	7.1	25.3	24.9	871.5	24.7	13.3%	*
Saudi Arabia	5.2	6.8	8.2	290.8	8.2	4.4%	79.9
Syria	0.2	0.3	0.3	10.1	0.3	0.2%	63.9
United Arab Emirates	5.8	6.0	6.1	215.1	6.1	3.3%	*
Yemen	0.4	0.5	0.5	16.9	0.5	0.3%	46.3
Other Middle East	†	0.1	0.2	8.1	0.2	0.1%	35.3
Total Middle East	44.4	72.4	80.3	2835.4	80.3	43.2%	*
Algeria	3.7	4.5	4.5	159.1	4.5	2.4%	57.3
Egypt	0.6	1.7	2.0	65.2	1.8	1.0%	32.9
Libya	1.3	1.5	1.5	54.7	1.5	0.8%	*
Nigeria	3.7	5.1	5.1	179.4	5.1	2.7%	*
Other Africa	0.7	1.0	1.2	43.3	1.2	0.7%	56.9
Total Africa	10.0	13.9	14.4	501.7	14.2	7.6%	69.5
Australia	1.0	2.4	3.8	129.9	3.7	2.0%	85.8
Bangladesh	0.3	0.4	0.3	9.7	0.3	0.1%	12.6
Brunei	0.4	0.3	0.3	10.2	0.3	0.2%	23.6
China	1.7	1.3	3.3	115.6	3.3	1.8%	28.0
India	0.7	0.9	1.3	47.8	1.4	0.7%	40.2
Indonesia	1.8	2.6	2.9	103.3	2.9	1.6%	41.6
Malaysia	1.8	2.5	1.1	38.5	1.1	0.6%	15.8
Myanmar	0.3	0.4	0.3	10.0	0.3	0.2%	21.6
Pakistan	0.7	0.8	0.6	22.7	0.6	0.3%	16.7
Papua New Guinea	†	†	0.2	5.5	0.2	0.1%	*
Thailand	0.2	0.4	0.3	10.1	0.3	0.2%	6.8
Vietnam	0.1	0.2	0.6	21.8	0.6	0.3%	63.3
Other Asia Pacific	0.3	0.5	0.3	11.5	0.3	0.2%	17.5
Total Asia Pacific	9.3	12.7	15.2	536.6	15.2	8.2%	31.1
Total World	118.4	155.7	185.3	6557.8	185.7	100.0%	55.1
of which: OECD	14.6	15.3	18.7	678.3	19.2	10.3%	16.0
Non-OECD	103.8	140.4	166.6	5879.5	166.5	89.7%	76.7
European Union	3.7	3.2	1.6	55.6	1.6	0.8%	10.7
Former Soviet Union	35.3	36.9	52.8	1869.5	52.9	28.5%	68.2

Source: European Commission (2014), p.72

ملحق رقم (3)

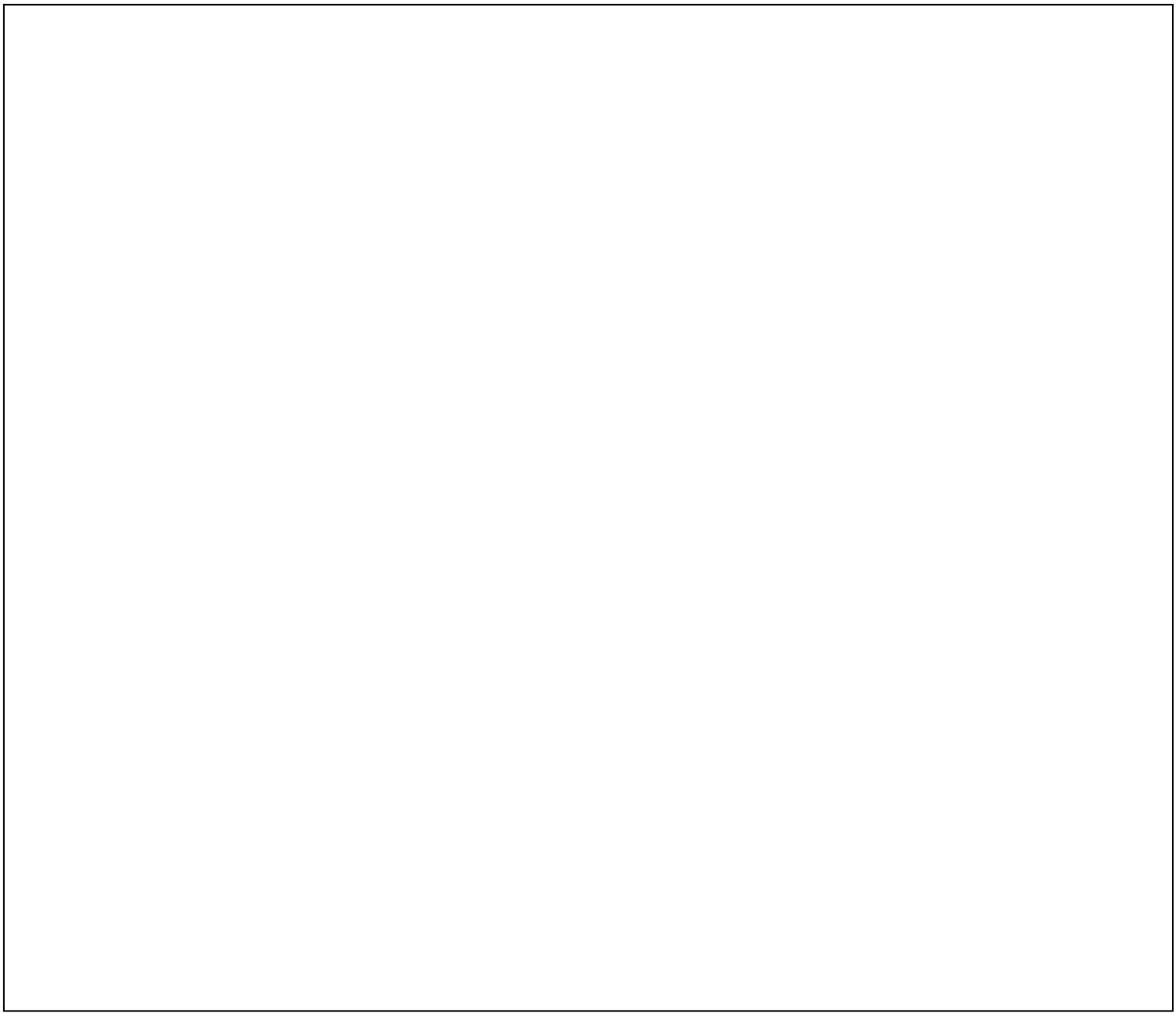

Source: Gas Demand by Region, 2006-2030. Source: International Gas Union (2009), p.20

ملحق رقم (4)

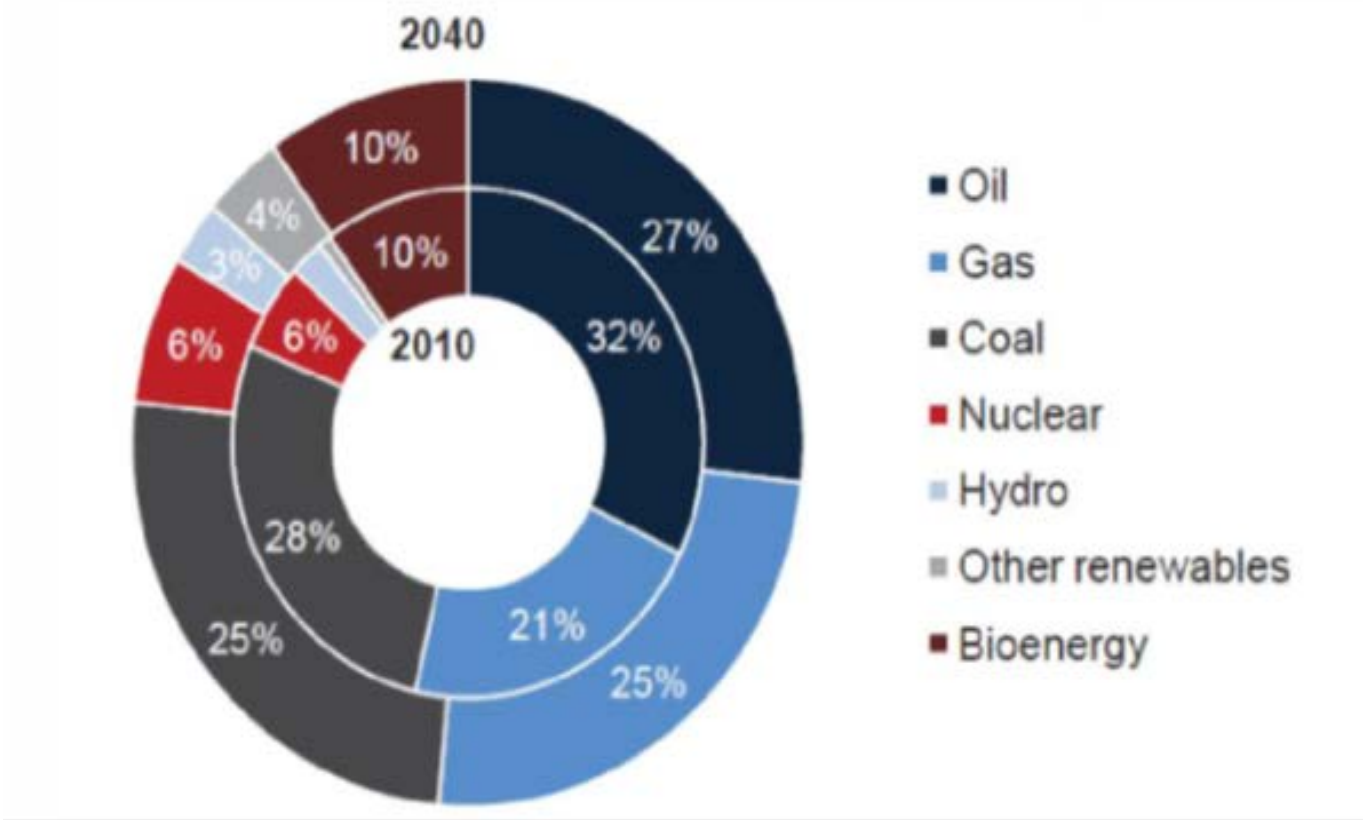

World primary energy consumption. ERI and RAS forecast for 2010 - 2040.

Source: ERI RAS, ACRF, 2013, p 98.

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر وعرفان

الملخص باللغة العربية

مقدمة

أولا: الإطار المنهجي للدراسة

- ❖ إشكالية الدراسة..... 5
- ❖ فرضيات الدراسة:.....6
- ❖ حدود الدراسة:.....6-7
- ❖ أهمية الدراسة.....,..... 7
- ❖ أهداف الدراسة....., 8
- ❖ مبررات إختيار الموضوع..... 9-10
- ❖ صعوبات الدراسة..... 10-11
- ❖ أدبيات الدراسة..... 11-15

ثانيا : مناهج الدراسة..... 15 -17

ثالثا : الإطار المفاهيمي 18-22

رابعا: الإطار النظري..... 22-29

خامسا : تقسيم الدراسة.....30

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة الأمن الطاقوي

المبحث الأوّل: مفهوم الأمن..... 35

أولا – تعريف الأمن الأبعاد و المستويات..... 36

– تعريف الأمن 36–37

– أبعاد الأمن..... 38–41

– مستويات الأمن..... 41–45

ثانيا : الأمن في المقاربات الوضعية..... **46**

– الواقعية..... 46–49

– الواقعية الجديدة..... 50_52

– الليبرالية..... 52–54

ثالثا– الأمن في المقاربات ما بعد الوضعية..... 54

– البنائية..... 55–58

– النقدية..... 58–60

– ما بعد الحداثة..... 61

المبحث الثاني : ماهية الأمن الطاقوي 62

أولا: مفهوم الأمن الطاقوي..... 62–71

ثانيا : العلاقة بين الأمن و الطاقة 71–74

ثالثا: أبعاد الأمن الطاقوي..... 74

- بعد السياسة الداخلية.....74
- البعد الإقتصادي.....75
- البعد الجيوسياسي.....75-76
- بعد السياسة الأمنية.....76
رابعا : مقاربات الأمن الطاقوي.....77-79
الإستنتاجات.....80

الفصل الثاني:

السياسة الأوروبية الطاقوية و أهم التحديات التي تواجهها

المبحث الأول: السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي و دور الفاعلين الأوربيين و غير الأوربيين...82-86
- أولا: السياسة الموحدة للإتحاد الأوروبي.....86-88
- ثانيا: المقاربات الفردية للأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي.....88-96
- ثالثا: المعوقات الداخلية للسياسة الطاقوية الأوروبية.....96-100
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي.....100
أولا: التحديات الجيوسياسية للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي..... ....101.
- التحديات المتعلقة بمناطق الإنتاج.....101
- تحديات متعلقة بمنطقة الشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا (الضفة الجنوبية للمتوسط وإفريقيا).....102
  - تحديات الأمن الطاقوي الأوروبي و علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط.....101
  - رهانات الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي عبر محور الضفة الجنوبية للمتوسط.....102
  - تحديات الأمن الطاقوي الأوروبي و علاقته بغرب ووسط إفريقيا.....103
- تحديات المنطقة الإستراتيجية الأوراسية.....105
  - روسيا و النرويج و آسيا الوسطى و حوض قزوين.....106

- روسيا كلاعب طاقوي إستراتيجي.....106
- دور منطقة "حوض قزوين و آسيا الوسطى و الأمن الطاقوي الأوروبي..... 107

➢ التحديات المتعلقة بمناطق العبور.....108

- الدور الإستراتيجي لتركيا كمنطقة عبور محورية لنقل الطاقة نحو أوروبا الغربية.....108
- روسيا كمنطقة عبور إستراتيجية لأنابيب الطاقة.....109

➢رهانات مناطق العبور منطقة أوكرانيا.....109-112

ثانيا: الرهانات الجيو أمنية للأمن الطاقوي الأوروبي.....112

➢أمننة المضايق البحرية الإستراتيجية المرتبطة بنقل الطاقة إلى أوروبا.....112

➢أمننة خطوط الملاحة البحرية لنقل إمدادات الطاقة إلى أوروبا.....113

ثالثا: الرهانات الجيواقتصادية للأمن الطاقوي الأوروبي.....114

➢تحديات سوق الطاقة الأوروبي و علاقاتها بشركة غازبروم الروسية.....114

➢رهانات شبكة أنابيب النقل الغاز و النفط نحو الإتحاد الأوروبي..... 115

- شبكات نقل الطاقة الروسية نحو أوروبا.....115- 120

الإستنتاجات.....**121**

الفصل الثالث

موقع الإتحاد الأوروبي بين الخيارين الروسي و المتوسطي لضمان أمنه الطاقوي و أفاقه المستقبلية

المبحث الأول: السياسة الدولية الروسية و تأثيرها على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي..... 124

أولا: 1- المبادلات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي و روسيا.....125-130

ثانيا: 2- تأثير السياسة الطاقوية الدولية الروسية على الأمن الطاقوي الأوروبي.....131

- بروز روسيا كقوة طاقوية دولية.....131-134

- روسيا كعنصر في المعادلة الامن الطاقوي للاتحاد الاوروبي......................135–138

المبحث الثاني: تأثير الدول المتوسطية المصدرة للطاقة على الأمن الطاقوي الأوربي.... 139–141

أولا :المبادلات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي و الدول المنتجة للطاقة في الضفة الجنوبية للمتوسط..........,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,...142–145

ثانيا: تأثير سياسات الدول المتوسطية المصدرة للنفط على الأمن الطاقوي الأوروبي... 154-146

المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية للأمن الطاقوي الأوروبي............ 155–156

أولا: السيناريو المتفائل: تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.................................157– 161

ثانيا:السيناريو المتشاءم: إستمرار التبعية للدول المصدرة للطاقة..........................161–166

الإستنتاجات..167

الخاتمة.. 169–171

قائمة المراجع...173–185

الملاحق...187 –190

الملخص باللغة الفرنسية

Résumé de l'étude

Cette étude se propose d'analyser la problématique de la sécurité énergétique européenne, et ce sous la lumière des options d'approvisionnement Russe et Méditerranéenne, couvrant la durée allant de 2001 jusqu'à 2016.

Dans son cadre conceptuel et théorique, l'étude décortique la notion de « sécurité » dans ces ramifications théoriques et ces multiples dimensions et approches relié à l'énergie.

Comme nous avons analysé la politique énergétique européenne actuelle démontrant ces grands enjeux qui englobent des acteurs endogènes et exogènes, faisant partie de l'équation énergétique européenne. En outre, l'étude a tenté d'expliquer les enjeux et défis géopolitiques, sécuritaires et économiques inhérent à la sécurité énergétique de l'ensemble européen.

En guise de conclusion la présente étude a abouti à certains nombres de résultats dont on peut citer :

-La sécurité énergétique de l'EU est un sujet de prime-importance dans les interactions géo-énergétique mondiale.
-L'UE demeure, selon les données, largement dépendant des importations énergétiques Russe.
-L'UE manque de visibilité stratégique commune en matière de la sécurité énergétique unifier, eu égard aux divergences des intérêts nationaux, a géométrie variable.
- La sécurité énergétique européenne demeure tributaire des zones de production des énergies fortement soumises aux aléas politiques.
-L'UE adopte une démarche basée sur les principes de diversifications et de sécurisation des sources d'approvisionnements.

Au demeurant, les Européens doivent tenir compte des réalités géopolitiques de leurs voisins Russes et sud méditerranéen, dans leur propre conception de la sécurité énergétique.

Mots clés : Sécurité énergétique européenne, Russie, rive sud de la Méditerranée

Université Mouloud Mammeri

Faculté de droit et des sciences politiques

Département des sciences politiques

La sécurité énergétique de l'Union Européenne entre l'option Russe et Méditerranéenne

2001-2016

Mémoire pour compléter les exigences de Master 2 académique en sciences politiques spécialité : Etudes méditerranéennes

Directeur de mémoire :

Pr Si bachir Mohammed

Mémoire de recherche présenté par : Arezki Karima

Membres de Jury :

Mme ; BERD Ratiba ……Présidente

M ; SI BACHIR Mohammed…….Encadreur

M ; BOUKERKEB Omar……Examinateur

Année Universitaire 2015-2016